جامعة محمد خيضر– بسكرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني في منطقة القرن الإفريقي 2011–2020

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب :
مـراد مقـعاش

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ. د : فوزي نور الدين

لجنـــة المناقشـــــة

الاســـم واللقـب	الدرجة العلميـة	الجامعـــة	الـصفـــة
أ.د كـربوسة عمراني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكـرة	رئـيـسـا
أ.د فـوزي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكـرة	مشـرفا ومقـررا
أ.د زين العابدين معو	أستاذ محاضـر "أ"	جامعة باتنـة 1	عـضـوا مناقشـا
د. سميـر باهـي	أستاذ محاضـر "أ"	جامعة بسكـرة	عـضـوا مناقشـا
د. سميـرة ناصـري	أستاذ محاضـر "أ"	جامعة خنشلـة	عـضـوا مناقشـا

السنـــة الجامعيـــة:

2021–2022 م / 1442–1443 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعـرفـان :

يقتضي منا المقام والاعتراف بالجميل بعد الله سبحانه وتعالى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من أعانني ويسر علي طريق البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور "فوزي نور الدين " على إشرافه على هذه الرسالة، وتشجيعه المستمر، كما أشكره على توجيهاته القيمة، ورحابة صدره.

كما أتوجه أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة المكونة من الأستاذة الأفاضل كل من:

الأستاذ الدكتور: كـربوسة عمراني

الدكتور: سميـــــر باهـــــي

الدكتورة: سميـــرة ناصـــــري

الدكتور: زيـن العابديـــن مـعـو

وإلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة بسكرة وجامعة باتنة .

إهــداء :

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى روح أمي الغالية

وروح أبي الزكية

تقديرا وعرفانا بالجميل .

وإلى عائلتي

شكرا وامتنانا.

مراد

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للتنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني.

المبحث الأول: التنافس الدولي دراسة مفاهيمية.

المطلب الأول: مفهوم التنافس الجيواستراتيجي .

المطلب الثاني: التنافس الدولي والمفاهيم ذات الصلة.

المبحث الثاني: مداخل تحليل الصراعات الدولية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: المدخل السياسي.

المطلب الثاني: المدخل الإديولوجي والحضاري في تفسير الصراعات الدولية.

المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي.

المطلب الرابع: مدخل المصلحة القومية .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الجيوستراتيجي الأمريكي–الصيني في القرن الافريقي.

المطلب الأول: التنافس الدولي من منظور تفسير نظريات الصراع الدولي.

المطلب الثاني: التنافس الدولي من المنظور الليبيرالي.

المطلب الثالث: التنافس الدولي من المنظور الجيوبوليتيكي.

الفصل الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي من منظور القوى المتنافسة .. أمريكا–الصين.

المبحث الأول: القرن الإفريقي من منظور مقاربة جيوسياسية.

المطلب الأول: تعريف القرن الإفريقي .

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي.

المبحث الثاني: القرن الافريقي والتحولات الجيواستراتيجية في محيطه الإقليمي و الدولي.

المطلب الأول : البيئة الأمنية الداخلية للقرن الإفريقي.

المطلب الثاني: البيئة الأمنية للقرن الإفريقي في محيطه الإقليمي.

المطلب الثالث: بيئة الأمن الدولي لمنطقة القرن الافريقي.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي لقوى التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة.

المطلب الأول: الأهمية الجيو-اقتصادية للقرن الإفريقي.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي من المنظور الأمريكي.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي من المنظور الصيني.

الفصل الثالث: استراتيجيات التنافس الأمريكي –الصيني في منطقة القرن الإفريقي.

المبحث الأول: استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي.

المطلب الأول: دوافع التوجه الجيواستراتيجي الأمريكي نحو منطقة القرن الافريقي.

المطلب الثاني: أدوات الإستراتيجية الأمريكية في القرن الإفريقي.

المبحث الثاني: استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي.

المطلب الأول : استراتيجية القوة الاقتصادية .

المطلب الثاني: استراتيجية القوة البحرية.

المطلب الثالث: استراتيجية القوة الصلبة –البعد العسكري-.

المبحث الثالث: تحديات ومآلات التنافس الجيوستراتيجي الأمريكي-الصيني في القرن الإفريقي.

المطلب الأول: تحديات المنافسة الأمريكية الصينية في القرن الإفريقي.

المطلب الثاني : انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على منطقة القرن الإفريقي.

المطلب الثالث: سيناريوهات التنافس الأمريكي-الصيني في القرن الإفريقي.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

في ظل التغيرات الهيكلية التي طرأت على طبيعة النظام الدولي، بعد نهاية "الحرب الباردة" The Cold War، تغير نسق "النظام الدولي"International System، بالتحول من نمط "القطبية الثنائية" Bipolarity، إلى نمط "الأحادية القطبية" Unipolar، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، منفردة بقيادة العالم، إلا أنه ومع التحولات التي شهدها القرن العشرين، من طفرة تكنولوجية، "العولمة" Globalisation، الاعتماد المتبادل Interdependence...إلخ، لم تستطع الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم التصدي وحدها للتداعيات التي انجرت عن هذه التحولات: (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الفقر...إلخ)، كما أدى ذلك أيضا إلى التغيير في العديد من المفاهيم: الدولة، السيادة، القوة...إلخ.

دفعت كل هذه التحولات بالنظام الدولي نحو بنيان هيكلي عالمي تتعدد فيه مراكز القوة، وهو ما فتح المجال لظهور قوى منافسة للقطب الأحادي (أمريكا)، أبرزها القوة الصينية التي ترفض فكرة الأحادية القطبية، وتؤمن بنظام عالمي "متعدد الأقطاب"Multipolar ، وإدراكها بأنها قوة مؤثرة لها مكانتها المتميزة في تراتبية النظام الدولي الجديد، وهو ما جعل المنافسة قائمة بين القوتين على المستوى العالمي في مختلف الأقاليم وشتى القطاعات، وعلى ذكر منافسة كل طرف لآخر وإثبات الحضور الدولي في مختلف مناطق وأقاليم العالم، فإن أبرز ما يميز مسارات ظاهرة التنافس بين هاتين القوتين، هو البحث عن مناطق وأقاليم إستراتيجية في العالم، تضمن لها استمرارية الموارد، وحماية المصالح، فكانت الوجهة نحو القارة الإفريقية لما تملكه من ثروات اقتصادية ومعدنية ...إلخ.

لذلك فقد ظهرت إفريقيا في ظل التحولات الدولية الراهنة، ضمن السياق العام للأهداف الاستراتيجية الكونية للقوى الكبرى–الولايات المتحدة الأمريكية، الصين– الرامية إلى الهيمنة الاستراتيجية على مختلف مناطق وأقاليم القارة، لما تحويه هذه الأقاليم من ثروات طبيعية، وطاقات، ومعادن...إلخ، ومن أبرز هذه الأقاليم الاستراتيجية، تلك المرتبطة بالشرق الإفريقي، أو ما يسمى بـ "القرن الافريقي" Horn of Africa، المتواجد على أطراف البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي...إلخ.

بحكم الموقع الجغرافي الذي يتمتع به إقليم القرن الإفريقي في إفريقيا، فإنه يتمحور على منطقة جيوساسية مهمة، تتوسط ثلاث عوالم استراتيجية: الشرق الأوسط، إفريقيا، المحيط الهندي، ويشكل بجغرافيته عمقا إفريقيا مهما، تطل معظم دوله على المحيط الهندي، والبحر الأحمر، الخليج العربي، باب المندب، خليج عدن، نهر النيل، جزيرة العرب ... إلخ، مكَّنته من أن يكون نقطة اتصال مباشر وغير مباشر مع الدوائر الجيواستراتيجية: الآسيوية، العربية، الإفريقية، والدولية، يتداخل ويتقاطع مع هذه الدوائر في كثير من الأبعاد: الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، فهو يتحكم في خطوط التجارة العالمية والملاحة البحرية، كما أنه غني بالمواد الطاقوية الهائلة النفط، المعادن ....إلخ، ويعد معبرا حيويا لكثير من التحركات الاستراتيجية العسكرية الدولية في المنطقة، المتوجهة نحو الخليج العربي.

شكل إقليم القرن الإفريقي محورا استراتيجيا مهما في العالم، فقد ظل هذا الإقليم ضمن أولويات واستراتيجيات الولايات المتحدة والصين، بجانب القوى الدولية والإقليمية، في إطار لعبة المنافسة الإستراتيجية حول أقاليم العالم، للبحث عن مصادر طاقة بديلة، وضمان استمراريتها وتدفقها.

أهمية وأهداف الدراسة

في ظل التحولات الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة، حظيت العلاقات الأمريكية الصينية، باهتمام كبير من طرف الباحثين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، نظرا لما تتمتع به القوتين من أهمية بالغة على الساحة الدولية، وبالتالي فإن توجه القوتين نحو القارة الإفريقية اعتبره العديد من الباحثين، بمثابة اتجاه جديد أو مقاربة جديدة لتبرير سياستهما الخارجية تجاه أقاليمها الجيوسياسية، وتُفَسَّرُ أهمية القرن الإفريقي في أجندات القوتين، من خلال اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالمنطقة، والتفاعل مع طبيعة المشكلات الرئيسية التي تعاني منها دول الإقليم في شتى المستويات: (المحلية، والإقليمية، والدولية)، وفي مختلف القطاعات: (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، أزمة الدولة الهشة، انتشار الأسلحة، صراع الحدود، الإرهاب، القرصنة، التنمية، وباء كورونا...إلخ).

كما تتأتَّى أهمية الموضوع من منطلق بُعدين مُهِمَّين:

1- **البعد الجيوسياسي:** وما يكتسيه إقليم القرن الإفريقي من أهمية حيوية جغرافيا (مضائق، ممرات بحرية...إلخ).

2- البعد الجيواقتصادي: وما يحويه القرن الإفريقي من موارد اقتصادية حيوية، جعلت منه محورا لجذب القوى الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهمية إقليم القرن الإفريقي في الحسابات الجيوسياسية الأمريكية والصينية، من خلال إبراز أهم معالم وأدوات استراتيجياتهما في المنطقة، لفهم وتفسير آليات التنافس بين القوتين، انطلاقا من عدة اعتبارات: محلية داخلية (الدولة الهشة، الصراعات المجتمعية... إلخ)، وإقليمية (صراع الحدود، الانقسامات...إلخ)، تستدعي استخدام عدة أدوات (تقديم المساعدات والتدخلات)، لتبرير وتفسير خططهما في حماية مصالحهما الحيوية (السيطرة على موارد الإقليم)، وتحقيق أهدافهما في إبراز منطق النفوذ والتوسع في المنطقة، كما تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي-الصيني في القرن الإفريقي في ظل الحضور الدولي والإقليمي في المنطقة، الذي يعد طرفا مهما من معادلة التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة، كما تحدد الدراسة أبرز التحديات والانعكاسات على الإقليم، الناتجة عن التنافس في المنطقة في إطار حماية المصالح، التوسع، ضمان استمرارية وتدفق الموارد.

حدود الدراسة (المجال المكاني والمجال الزماني)

على المستوى المكاني تتعرض الدراسة للمجال الجغرافي الذي يهتم بمقاربة إقليم القرن الإفريقي، وفقا للمنظور الجغرافي، في إطار ما يسمى بـ "دراسة المناطق" أو "الدراسات الإقليمية" The Area Studies or Regional Stuadies، حيث يصب المجال المكاني (المعيار الجغرافي) في التَّعرُّف على القرن الإفريقي، وتحديد وحداته المُشكِّلة له (القرن الإفريقي الكبير) "Greater Horn of Africa"، ودراسة الإقليم في إطار سياسات التنافس الأمريكي-الصيني، في ظل التجاذبات الإقليمية والحسابات الدولية القائمة.

ومن حيث المجال الزماني لهذه الدراسة، فقد ركزت على الفترة الممتدة ما بين (2011) و(2020)، لتتبع ظاهرة التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي-الصيني في القرن الإفريقي، في ظل التحولات الدولية الراهنة، لرصد أهم الانعكاسات والملامح المستقبلية على مجاله.

أسباب اختيار الموضوع:

عادة ما تتمحور أسباب اختيار موضوع دراسة أكاديمية ما، حول نقطتين أساسيتين هما: **أولا– الدوافع الموضوعية، ثانيا– الدوافع الذاتية**، في إطار إعداد بحث علمي أكاديمي رصين؛ لذلك فقد تمثلت الدوافع الموضوعية لإعداد هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. مقومات القوة والمكانة التي تحظى بها أمريكا والصين، وكذا دينامية وتعقُّد العلاقات بينهما، في ظل التحولات الراهنة، مما جعلهما محل اهتمام أكاديمي وعلمي كبيرين، من قبل الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية، خاصة في إطار تسابقهما على مختلف أقاليم ومناطق العالم.
2. اهتمام الدراسات السياسية الحديثة بالقضايا الإفريقية، ومعرفة أجندات واستراتيجيات القوى الكبرى في مختلف مناطق وأقاليم القارة الإفريقية، لمواكبة التحولات الراهنة، خاصة فترة ما بعد الحرب الباردة.
3. طبيعة الموضوع المرتبطة بالمتغيرات الجيوبولتيكية، شكلت ضرورة أكاديمية لدراسة الإقليم، وربطه بتخصص التكوين في الطور الثالث: (الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية).

وبجانب الدوافع الموضوعية في إعداد البحث، ساهمت الاعتبارات الذاتية في تحفيز واختيار الموضوع، استنادا إلى نقطة محورية تمثلت في:

1. ميولات الباحث للدراسات التي تعنى بالشأن الإفريقي، والرغبة في دراسة موضوع حيوي، مرتبط بالقارة التي ننتمي إليها، خاصة وأنها أصبحت تشكل رهانا إستراتيجيا للقوى الدولية والإقليمة، في ظل التحولات الجديدة التي أعقبت فترة نهاية الحرب الباردة.

أدبيات الدراسة:

تم الانطلاق في هذه الدراسة من مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بظاهرة التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وبربط موضوع الدراسة بالقوتين الأمريكية والصينية، وإبراز مدى شدة تنافسهما على الساحة الدولية، تم الاعتماد على مؤلف "غراهام أليسون" بعنوان: **(حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز ؟)**، الصادر عن دار الكتاب العربي عام **(2018)**، كما تم ربط مصطلح التنافس بأدبيات الفكر الجيوبولتيكي والاستراتيجي، التي استقيناها من مؤلفات مهمة في العلاقات الدولية، أولت اهتماما مميزا

بالدراسات الجيوبولتيكية، وهو ما ساعد في محاولة الإحاطة بمتغيرات الدراسة، وربط الموضوع بما هو جغرافي، اقتصادي، استراتيجي، وهذا بإسقاط أهم ما جاءت به هذه الدراسات من أفكار وأدبيات على إقليم القرن الإفريقي، بالدراسة والتحليل لمختلف جوانب الموضوع، ومن أهم هذه المؤلفات: كتاب "أحمد داود أوغلو" تحت عنوان: **(العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون عام **(2010)**، ومؤلف "ألكسندر دوغين" بعنوان: **(أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي)**، الصادر عن دار الكتاب الجديد المتحدة عام **(2004)**.

أما عن الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الأمريكي–الصيني في منطقة القرن الإفريقي بشكل متخصص فهي جِدُّ مُحتشِمة، فقد تناولت موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول القارة الإفريقية بشكل عام، كمؤلف الدكتور هادي برهم حول: **(التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2020)**، الصادر عن دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، وكذا مؤلف الدكتور حسان صادق حاجم حول **(التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا)**، الصادر عن المركز الديمقراطي العربي، برلين، في عام (2020).

إضافة إلى بعض المراجع المهتمة بالقرن الإفريقي، التي تم الاستئناس بها في دراسة الموضوع، تمثلت في شكل مقالات متفرقة وأخرى مجتمعة تتحدث عن مواضيع مختلفة، مثل المؤلف الجماعي، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عام **(2013)** تحت عنوان: **(العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء)**، إضافة إلى ملفات خاصة عن "القرن الإفريقي" صادرة في العددين 212 و 214 من مجلة السياسة الدولية، التي تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مصر عام (2018).

والجدير بالذكر أن أغلب هذه الدراسات قد تناولت موضوع التنافس بين الولايات المتحدة والصين بشكل عام يشمل القارة الإفريقية جمعاء، يغلب عليها المتغير الاقتصادي، أما الجديد في موضوع دراستنا هذا فقد تمت دراسته من منظور إقليمي متخصص بالقرن الإفريقي، يعالج الموضوع من زوايا مختلفة سياسيا، أمنيا، قيميا، وربطها بالمتغير الجيوبولتيكي، في إطار الدراسات الإقليمية المعاصرة.

إشكالية الدراسة:

استنادا إلى اعتبار أن إقليم القرن الإفريقي يشكل منطقة جيواستراتيجية مهمة، ويتمتع بمقومات اقتصادية وموارد طبيعية وبشرية جعلت منه مجالا حيويا، ليكون مركزا لاستقطاب دولي؛ حضور استراتيجي مهم بالنسبة للقوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، الدول الأوروبية، القوى الإقليمية)، فإن الدراسة تبحث في استراتيجيات وأجندات التنافس الأمريكي–الصيني في القرن الافريقي، في ظل التحولات الدولية الراهنة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2020، ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية الآتية:

فيم تتمثل أبعاد وآليات التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني في منطقة القرن الإفريقي؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية المطروحة تم دعمها بمجموعة من الأسئلة، التي تتماشى وخطة البحث، تثير جوانب مختلفة من الدراسة نوردها على النحو الآتي:

1- ما طبيعة البيئة الأمنية المحلية والإقليمية لدول القرن الإفريقي؟

2- ما أهمية إقليم القرن الإفريقي بالنسبة للقوتين الأمريكية والصينية؟

3- ما هي انعكاسات التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني على منطقة القرن الإفريقي؟

4- ما مستقبل علاقات التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي– الصيني في منطقة القرن الإفريقي؟

تقتضي الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تقديم مجموعة من الفرضيات كإجابات مؤقتة عن الإشكالية المطروحة، سيتم إثبات صحتها أو نفيها تِباعا:

1- تدهور الأوضاع الداخلية في منطقة القرن الإفريقي (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا) أفرزت ظاهرة الدولة الهشة في الإقليم، ما أدى إلى إبراز أجندات واستراتيجيات التنافس الأمريكي–الصيني في المنطقة، عبر سياسات التدخل الدولي وبرامج التنمية.

2- بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي، متغير حاسم في إرساء معالم إستراتيجيات التنافس بين أمريكا والصين في منطقة القرن الإفريقي .

3- تقديم البرامج الاقتصادية والمساعدات الإنسانية لدول منطقة القرن الافريقي، آلية من آليات إبراز معالم استراتيجيات التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي-الصيني في إقليم القرن الإفريقي.

مناهج ومقاربات الدراسة

أولا المناهج.

في إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، وبالنظر إلى طبيعة الدراسة التي تتناول الموضوع من عدة زوايا التي تشمل مختلف القطاعات، والمستويات، والوحدات، فإن الدراسة تتطلب الاستعانة بعدة مناهج مكملة لبعضها البعض (التكامل المنهجي)، لأداء وظيفتها ضمنيا في التحليل، ودراسة الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أهم هذه المناهج المتَّبعة ما يلي: **منهج تحليل النظم** الذي تنطلق منه الدراسة من خلال تحليله **للبيئة** التي تبلورت في إطارها أسباب الاهتمام الأمريكي- الصيني بالإقليم وكذا القوى الأخرى، في استخدام مجموعة من الآليات، والوسائل لتحقيق أهدافها في الإقليم، باعتبارها مجموعة من "**المدخلات**"، **Input (مطالب)**، ودخولها مرحلة التحويل وتصبح بعدها كـ "**مخرجات**" **Output (استراتيجيات)** تحقق الأهداف المنشودة، ثم الانتقال إلى المرحلة الموالية **(التغذية الراجعة) Feedback** التي يتم من خلالها دراسة النتائج المترتِّبة عن علاقات التنافس الأمريكي-الصيني وتداعياتها على المنطقة، وكذا محاولة معرفة مسار اتجاهها، في ظل استخدام البدائل المتاحة.

إضافة إلى ذلك تم الاستعانة **بمناهج البحث في الجغرافيا السياسية**، المرتبطة بالمدخل الإقليمي الذي يدرس الوحدات السياسية من حيث العناصر التي تتشكل منها: كالحجم، والسكان، والمناخ، والموارد...إخ، فهو أداة مُهمة في فهم وتفسير العلاقات الإقليمية بين الدول، فالجغرافيا السياسية عبارة عن وصف إقليمي لمجموعة من الوحدات السياسية، تعنى بمتغيرات: المكان، الحجم، الموقع، المناخ، الموارد، السكان...إلخ، وهذا للوقوف على تحليل جغرافية المنطقة، ومعرفة معلوماتها وبياناتها بالآليات التي تساعد على فهم مشكلة موضوع الدراسة، ومن منطلق الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية حدد "باري بوزان" مجموعة من مركبات الأمن الإقليمية، المرتبطة بالمدخل الإقليمي في دراسة وتحليل العلاقات الإقليمية، والمتمثلة في أمريكا، وإفريقيا، والشرق الأوسط، هذا

الأخير الذي يحوي مركبات أمن إقليمية فرعية من بينها الخليج العربي، شرق المتوسط، والقرن الإفريقي الذي هو محور دراستنا هذه.

أما **المنهج التاريخي** فيُعنى بمتغير الزمن الذي تمكنا من خلاله العودة إلى تاريخ العلاقات القائمة بين دول الإقليم، والذي ساعد في رصد وتحليل ظاهرة الصراعات والنزاعات البينية، وكذا الرجوع إلى الحقبة التاريخية القائمة بين الدول الاستعمارية والدول الإفريقية في المنطقة، وبما أن وضع الدراسة في محيطها وظروفها الأساسية، ساهم في فهم سلوكات القوى الدولية والإقليمية تجاه دول الإقليم، ومتابعة تحولات ظاهرة التنافس الأمريكي–الصيني في المنطقة، في فترة زمنية محددة (2011–2020)، ومرتبطة بتحولات ومتغيرات القرن الحادي والعشرين.

ثانيا: المقاربات.

إضافة إلى المناهج المتبعة فقد اعتمدت الدراسة على **المقاربة الواقعية**، في تحليل ودراسة موضوع التنافس الدولي في القرن الإفريقي، انطلاقا من متغيرات "القوة" Power، ميزان القوة، المصلحة، والاستعانة أيضا **بنظرية المباريات** في تحليل ظاهرة الصراع الدولي، التي تقوم على افتراض أن الدول الأطراف في أي صراع تتمركز في مواجهة بعضهم البعض، وتسند أدوارا محددة لعدد من الأطراف التي تقوم بدورها في مختلف الأقاليم.

صعوبات الدراسة.

في إطار إعداد هذه الأطروحة واجهت الباحث مجموعة الصعوبات، التي اعترضت سيرورة البحث بشكل نوعي، والمتمثلة في عدم القدرة في الحصول على المادة العلمية من مصادرها الأصلية، كالكتب المتخصصة في الدراسات السياسية حول الإقليم، ويمكن إرجاع ذلك إلى قلة الاهتمام الأكاديمي بالدراسات الإفريقية، خاصة في الدول العربية، إلاَّ بعض الدراسات التي تم الحصول عليها، على شكل مقالات في دوريات ومواقع إلكترونية.

إضافة إلى ذلك ما مَرَّ به العالم من أزمة عالمية –كوفيد 19– فقد شكلت الجائحة عائقا وصعوبة لعملية التنقل والحصول على المعلومة، من بعض المراكز المتخصصة في الدراسات الإفريقية خارج الوطن، في إطار التربصات الأكاديمية والعلمية خارج الوطن، وما لها من أهمية في إعداد البحوث العلمية والأكاديمية.

تقسيم الدراسة:

لما كانت الدراسة تبحث في الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الموضوع وفق خطة منهجية تتكون ثلاثة فصول للإحاطة بمتغيرات الدراسة، بحيث تم تخصيص **الفصل الأول:** كإطار عام لبناء مفاهيمي نظري، يبحث في دلالة التنافس الجيواستراتيجي، والمفاهيم ذات الصلة، المتداخلة فيما بينها في كثير من الأحيان، كون المصطلحات مطاطية ومرنة، تخضع لعدة متغيرات يصعب التحكم فيها، فما هو تنافس يمكن أن يكون صراع، وما هو صراع قد يؤدي إلى نزاع، وكلها تصب في قالب تضارب المصالح، هذه الأخيرة التي قد يدخل فيها مفهوم التعاون من جانب آخر، فيصبح مفهوم التعاون مؤديا لعلاقات الصراع والتنافس بين مختلف الأطراف، وفقا لأطر نظرية المفسرة لسلوكات التنافس والصراع الدولي، وهو ما تم تناوله من هذا الجانب، أما **الفصل الثاني:** فيُعرِّف بمنطقة القرن الإفريقي الكبير من منظور مقاربة جيوسياسية، تُبرز أهم وحداته السياسية، ومحدداته المادية الاستراتيجية، (الممرات المائية)، ومقوماته الديمغرافية والاقتصادية، كما يدرس طبيعة البيئة الأمنية لمنطقة القرن الإفريقي، ويحلل مستويات الصراعات المحلية، والإقليمية لبعض دول الإقليم، ومن جهة أخرى يُمهِّد لمدى أهمية المنطقة بالنسبة لتوجهات القوة الأمريكية والصينية على الساحة الدولية، وإبراز استراتجيات هاتين القوتين في الإقليم، وهو ما تناوله **الفصل الثالث:** بالدراسة والتحليل لمختلف الوسائل والآليات، التي تنتهجها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في إقليم القرن الإفريقي، بما فيها وسائل القوة الصلبة (القوة العسكرية)، والقوة اللينة (القوة الاقتصادية والقيمية)، ومن ثَمَّ يُناقش ويحلل التحديات الرئيسية، التي قد تحول دون تحقيق الولايات المتحدة والصين لأهدافهما الجيواستراتيجية في الإقليم، سواء تلك التحديات المرتبطة بمستوى التحليل الداخلي التي تخضع لها أنظمة دول الإقليم، أو تلك المرتبطة بالصراعات الحدودية الإقليمة، أو التحديات الدولية المرتبطة بالمنافسة والاستقطاب الدولي تجاه المنطقة من طرف قوى دولية صاعدة، ليست في منئى عما يحدث في الإقليم، وربط الدراسة ببعض التحديات المرتبطة بالتحولات الدولية الراهنة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، كوفيد 19... إلخ)، كما يأتي الفصل الثالث أيضا بإبراز أهم انعكاسات التنافس على المنطقة، في مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات، وفي الأخير يُخْتتم الفصل الثالث بسيناريوهات تحاول رصد واستبصار مسار علاقات التنافس الأمريكي–الصيني في القرن الإفريقي، في ظل التحديات القائمة، هذا فضلا عن اعتماد مقدمة تمهيدية للفصول السالفة الذكر تناولت الإشكالية

المطروحة والمناهج المعتمدة، تليهم خاتمة خرجنا بها بمجموعة من النتائج المتوصل إليها، واقتراح مجموعة من التوصيات حول الموضوع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني في القرن الافريقي.

يتناول الفصل الأول من الأطروحة الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، ففي المبحث الأول تم اعتماد دراسة مفاهيمية سعت إلى تقديم تعاريف مختلفة لمصطلح التنافس الجيواستراتيجي؛ وذلك بتفكيك مفرداته، وتقديم تعاريف مقتضبة عن هذه المدلولات، للإحاطة بمفهوم التنافس الجيواستراتيجي، ومحاولة تقديم تعريف لهذا المصطلح المركب (جغرافي– سياسي– استراتيجي)، والوقوف على أهم المصطلحات المرتبطة به (الصراع الدولي–النزاع الدولي)، وكذا ربط المصطلح بمفهوم التعاون الدولي الذي يعد ذي علاقة مع مدلول التنافس الدولي.

وفي المبحث الثاني تم دراسة أهم المداخل التي تقوم عليها الصراعات الدولية، وفقا لأربع مداخل: المدخل السياسي، المدخل الإيديولوجي والحضاري، المدخل الاقتصادي، ومدخل المصلحة القومية.

أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى أهم النظريات المفسرة للصراع الدولي وفقا لطروحات المنظور الواقعي والليبرالي، نظرية المبارايات، وصدام الحضارات، وتفسيرها للصراعات الدولية، وفي الأخير تم التطرق إلى أهم النظريات الجيوسياسية والاستراتيجية، وتفسيريها للسلوك التنافسي بين القوى الكبرى، والوقوف على أهم المتغيرات الرئيسية والمتحكمة في طبيعة الصراعات القائمة بين الدول على المناطق والأقاليم الجغرافية، وفقا لمسلمات النظريات الجيوبوليتكية والاستراتيجية في حقل العلاقات الدولية، وتأسيسا على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: التنافس الدولي دراسة مفاهيمية.

المبحث الثاني: مداخل تحليل الصراعات الدولية في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الجيوستراتيجي الأمريكي–الصيني في القرن الافريقي.

المبحث الأول: التنافس الدولي دراسة مفاهيمية.

منهجيا تعد دراسة أي موضوع أو ظاهرة سياسة دراسة تحليلية أكاديمية ضرورة علمية إلى حد بعيد، تستدعي في ذلك استحضار مجموعة من الأدوات والوسائل المنهجية والمعرفية والنظرية، لتقديم دراسات علمية رصينة حول طبيعة الموضوع المدروس؛ للوقوف على أهم المتغيرات المحددة للدراسة وتقديم فُهوم وتفاسير على أسس منهجية وعلمية للظاهرة المدروسة، ومن أهم هذه الأدوات الاعتماد على الدراسة المفاهيمية للموضوع، وكذا الوقوف على أهم الأطر النظرية والمقاربات الفكرية المفسرة للظاهرة المدروسة، وتأسيسا على هذا تم اعتماد الدراسة المفاهيمية والنظرية لموضوع التنافس الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي.

المطلب الأول: مفهوم التنافس الجيواستراتيجي .

قبل التطرق إلى مفهم التنافس الجيواستراتيجي، تجدر الإشارة إلى أنه وقبل تقديم تعريف لهذا المصطلح، فالأمر يستدعي تفكيك مفرداته، والوقوف على أهم المفاهيم ذات الصلة، لتقديم تعريف يحاول الجمع بين مدلولاته وأبعاده.

أولا: تعريف التنافس Competition .

في ظل العلاقات الانسانية المرتبطة بالأنشطة اليومية للأفراد في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، برزت مفاهيم "التنافس" Competition المتعلقة بتلك الأنشطة التي ميزت العلاقات الانسانية، وارتبطت مع التحولات التي مست حركية العلاقات الدولية، بين الوحدات السياسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، القطاع الخاص، لتحقيق أهداف معينة في ظل بيئة تنافسية متباينة، وقد أدى ذلك إلى تعدد التعاريف بين الباحثين والمتخصصين حول مفهوم التنافس لارتباطه بعدة اعتبارات وغايات، وهو ما يفسر تعدد التعاريف المقدمة له.

بشكل عام تم تعريف التنافس على أنه "عملية السعي للحصول على ما يسعى الآخرون للحصول عليه في الوقت نفسه"، وعرَّفه "روبيرتو ماثويس" Roberto Mathews على أنه "سعي طرفين أو أكثر لحيازة الهدف نفسه"، كما عرَّفه "ماثيوس" أيضا على أنه "حالة التسابق التنافسي المتواصل من أجل البقاء والنمو، وأن هذا التسابق يسعى له كل منافس، يهدف إلى إزاحة منافسه خارج مجالات

النمو والحصول على الموارد، والانفراد بخبرات تنافسية تمنحه المركز التنافسي الأفضل وتضمن له البقاء والاستمرار"[1]

ويرجع أصل المصطلح –التنافس– إلى اللغة اللاتينية Curn-Ludere، والتي تعني بالعربية "اللعب معا"، ولغويا فيعني التزاحم والتسابق بين الأفراد والجماعات، وحتى الدول في سبيل التفوق لبلوغ قيمة معينة، أما مصطلح دولي فيُوصف به هياكل الظواهر التي يكون أطرافها دولية، أي إضفاء صفة الدولية على ظاهرة التنافس،[2] مقابل دخول أطراف دولية (دول، منظمات دولية) في اللعبة التنافسية، وهو ما يقودنا إلى مفهوم التنافس الدولي.

ثانيا: تعريف التنافس الدولي International Competition .

تم تعريف التنافس الدولي على أنه: "تناقض في الإرادات الوطنية بين الدول على موارد مادية، حول الأهداف (أهداف سياسية، أهداف اقتصادية)، والقضايا (تحقيق الاستقرار الداخلي)، والغايات (القوة، الهيمنة)، التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها".[3]

وعُرِّف على أنه "عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من خلاله طرفين أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف"، ويحدث التنافس نتيجة لعملية التفاعل المصاحبة لاتخاذ القرار السياسي للدول، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من القرار، وقد عُرِّف أيضا على أنه "مفهوم سياسي يشير إلى حالة من اختلاف بين الدول لا تصل مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية، لتحقيق المصالح في الإطار الدولي والإقليمي"[4]، ويتضمن السلوك التنافسي استخدام استراتيجيات توضع بهدف الحصول على زيادة الموارد المحدودة، كما تتضمن إبعاد الآخرين عن هذه الموارد.[5]

بارتباط مفهوم التنافس الدولي بأجندات واستراتيجيات القوى الدولية، في إطار سياساتها الخارجية، نورد تعريف لمصطلح الإستراتيجية لمدى أهميته في موضوع الدراسة.

---

[1] سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي-الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة السودان أنموذجا (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018)، ص.95.

[2] نسيمة طويل ، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017)، ص. 30.

[3] هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010 (الأردن: زهران للنشر، ب س ن)، ص. 6.

[4] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 31.

[5] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، التنافس الأمريكي-الأوروبي على المنطقة العربية خلال الفترة من 1945-2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الخرطوم: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015)، ص. 25.

ثالثا: تعريف الإستراتيجية Strategy .

ينقسم مصطلح الإستراتيجية إلى قسمين(stratos-agein) ويعني "الجيش الذي ندفع به إلى الأمام"، وبجمع طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos ويعني "الجنرال"، وفعل – stratego يعني قاد أو أمر، أما الصفة strategikos والتي تجمع strategika فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، لذلك فالإستراتيجية تعني فن القيادة للجيش، أو بشكل أوسع فهي تعني فن القيادة.[1]

وقد عرف "كارل فون كلاوزفيتس" الإستراتيجية على أنها "استخدام اشتباكات من أجل تحقيق هدف الحرب"، وعرفها "بوفر" "فن جدلية القوة أو بأكثر دقة، فن جدلية إرادتين متعارضتين في استخدام القوة لحل نزاعهما"، كما عرفها الجندي البريطاني والعالم في النظريات العسكرية "ليدل هارت"[*] (1895–1970) Liddell Hart على أنها: " فن توزيع وتطبيق الأدوات العسكرية لتحقيق أهداف السياسة".[2]

وتصف النظريات العسكرية الإستراتيجية على أنها أفضل طريقة لشن الحرب، تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية وعملياتية، وتعني فن الحرب في بعض الكتب الأخرى، كما تعني كيفية تحقيق الأهداف السياسية بالأدوات العسكرية، لتشمل فيما بعد القطاعات الأخرى، وتطور بعد ذلك المصطلح ليشمل المنظمات والقطاعات غير العسكرية، لذلك فقد لا تكون الإستراتيجية عسكرية محضة، بل قد تكون استراتيجية كبرى تستخدم ارتباطات أخرى؛ بمعنى اعتمادها على كل أدوات القوة ذات الصلة بالقوة العسكرية(القوة الاقتصادية، الدبلوماسية...إلخ) لتحقيق أهداف الدولة.[3]

وحسب "ليدل هارت" فإن الاستراتيجية لا تقتصر على الوسائل العسكرية فحسب، بل تتكون أيضا من الأدوات السياسية والاقتصادية وغيرها، وتنطوي الاستراتيجية الكبرى على عمليات أوسع نطاقا (عادة تقوم بها الدولة) لحماية المصالح الأمنية الحيوية، وتحديد العوامل التي تهدد تلك المصالح واختيار الأدوات المناسبة لتوظيف الموارد السياسية والعسكرية والاقتصادية لتحقيق ذلك (حماية

[1] صلاح نيوف، "مدخل إلى الفكر الإستراتيجي"، في: https://bit.ly/2UlNUaz (2020/07/17).
[*] مؤلف واستراتيجي انجليزي اشترك في الحرب العالمية الأولى.، ترك الجيش وعمل مراسلاً عسكرياً للديلي تلجراف، والتيمس اللندنية، من الأوائل الذين اهتموا بالحرب الميكانيكية، شرح أساليبها التكتيكية المتعلقة بتدريب المشاة، واتبعتها وزارة الحربية البريطانية .
[2] عامر مصباح، الفكر الاستراتيجي التطور ومفردات التحليل (القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة 1، 2019)، ص ص. 12-13.
[3] Frans Osinga, Science, Strategy and War The Strategic Theory of John Boyd, (Amsterdam : Eburon Academic Publishers, 2005), P14.

المصالح)،[1] وفي الموضوع الأوسع للإستراتيجية الكبرى يعترف "هارت" بأن القدرة القتالية ليست إلا واحدة من أدوات الإستراتيجية الكبرى، التي يجب أن تأخذ بالحسبان وتستخدم قوة الضغط المالي (الاقتصاد)، والضغط الدبلوماسي (السياسة)، والضغط التجاري، وكذا الضغط الأخلاقي (المبدأ)، لإضعاف الخصم ومواجهته.[2]

كما أنها "عملية توظيف قوة الدولة لإنجاز متطلباتها (المصالح والأهداف) في الخارج، والغاية منها هي حيازة الفعل المؤثر في الخارج، أو هي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات محددة بوضوح، تخدم أهداف السياسة الوطنية للدولة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس التي تسود البيئة الاستراتيجية.[3]

وعُرِّفت على أنها أيضا فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية–السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية، بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية، وتعززها مقابل الدول الأخرى أو الأطراف الفاعلة الأخرى في ظل الظروف والمستجدات.[4]

تأسيسا على ما سبق قدَّم المؤرخ والكاتب البريطاني "بول كيندي" Paul Kennedy مفهوما موسعا للإستراتيجية الكبرى، والتي تأخذ بالحسبان عددا كبيرا من العوامل التي تتضمن تدبير الموارد القومية وإدارتها، والدور الحيوي للدبلوماسية في اكتساب الحلفاء، وكسب الدعم من المحايدين، وتخفيض عدد الأعداء، ومراعاة مسألة المعنويات القومية والثقافة السياسية، لتحقيق الأهداف المرتبطة بالأمن، وخلق الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية.[5]

تشير المقاصد السابقة للإستراتيجية الكبرى، إلى مختلف الأبعاد التي تتحرك فيها الإستراتيجية، ومنها البعد المادي الجغرافي والحيوي، والذي يقودنا بدوره إلى مصطلح الجيو–استراتيجية.

---

[1] سيث جونز وآخرون، "استراتيجية مكافحة الارهاب والتمرد في الصومال تقييم الحملة ضد حركة الشباب"، في https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1539/RAND_RR1539z1.arabic.pdf (15/06/2020)

[2] غاري هارت، القوة الرابعة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2005، ترجمة محمد محمود التوبة)، ص. 46.

[3] كرار أنور البيدري، دروب القوة العظمى الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2018)، ص.21.

[4] هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين (أبو ضبي: مركز الامارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2011، ترجمة راجح محرز علي)، ص.16.

[5] غاري هارت، مرجع سابق، ص. 46..

رابعا: تعريف الجيواستراتيجية Geostrategy .

تعني استخدام الوسائل (موارد الدولة) لتحقيق الأهداف المرتبطة بالأهمية الجغرافية للدولة (تأمين الوصول إلى طرق تجارية معينة، وأنهار، وجزر، وبحار... إلخ)، ووفقا لـ "جاكوب ج جريجيل" Jakub J Grygiel عام (2006) فإن الجيواستراتيجية تعني التوجه الجغرافي للدولة في إطار سياستها الخارجية، وتصف المكان الجغرافي الذي تركِّز فيه الدولة جهودها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية إقليميا وعالميا، وعليه فإن الأهمية الجيواستراتيجية لأي دولة أو إقليم ليست ثابتة؛ تخضع للاهتمام أكثر كلما كانت خصائص عناصرها متوافرة أكثر والعكس، ونتيجة لهذا فإنه في طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة ترتبط الأهمية الجيواستراتيجية لأي دولة أو إقليم، بالعوامل المشتركة والمرتبطة بأهداف الاستراتيجية والجغرافية للدول المتنافسة عليها في مختلف القطاعات العسكرية، والدبلوماسية في إطار النظام الدولي.[1]

وفي تعريف آخر يعبر عن الجيواستراتيجية " توجه السياسة الخارجية لدولة ما، وتحدد أين تكثف هذه الدولة جهودها سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية أو توجيه النشاطات الدبلوماسية أو كليهما، نتيجة لتطور معتبر في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية أو لأسباب إيديولوجية، أو لمصالح مجموعات معينة، أو ببساطة لرغبات قادتها".[2]

كما أنه مصطلح يُعنى بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة إقليميا، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات بين الدول، فالجيواستراتيجية تعنى بدراسة البيئة الطبيعية، لفهم وتفسير المسائل السياسية والاقتصادية الدولية، وتشير الجيواستراتيجية إلى نظريات مختلفة ترتبط بأفعال وسلوكات السياسة الخارجية، كالتوجه نحو دولة ما أو منطقة جغرافية مهمة، رغبة منها في تحقيق أهداف تعنى بالسيطرة على الموارد؛ أي تطابق الموارد بمختلفها مع مطالب اقتصادية واسعة النطاق، وهيمنة القوة الوطنية الاقتصادية العسكرية هي جوهر المفاهيم التي تحرك الاستراتيجية، وتمثل الجيواستراتيجية حلقة وصل بين الأهداف السياسية والعسكرية لدولة ما.[3]

---

[1] Taufiq –E- Faruque, "sino-indian geostrategic competition", (elk asia pacific journal of social science , Volume5, Issue1, 2018), p4.

[2] وائل شديد، " الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق"، في:.
https://independent.academia.edu/WaelShadid/Books , 2020/06/20

[3] حسام صادق حاجم، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في إفريقيا (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى،2020)، ص 46.

ولهذا فالجيواستراتيجية تتحكم فيها مجموعة من المحددات والمتغيرات المتفاعلة فيما بينها نوردها في العنصر الآتي:

1- <u>الأبعاد التي تتحرك فيها الجيواستراتجية:</u>

بما أن الجيواستراتجية تسعى إلى التحكم في الموارد والأقاليم بمختلف الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فإن للجيواستراتجية محددات تتحرك فيها لإبراز النفوذ والسيطرة، ففي السابق كان الأمر مقتصرا على استعمال القوة للسيطرة على الأرض (الجيوبوليتيكا)*، لكن مع التطورات التي طرأت على الساحة الدولية أخذت الجيواستراتجية تتحرك ضمن ابعاد جديدة البحر والفضاء والزمن، فالبحر كان ضمن استراتيجيات القوى الدولية (الممرات البحرية والمضائق...إلخ)، ثم جاءت السيطرة على الفضاء (حرب النجوم، رحلات الفضاء، إطلاق الأقمار الصناعية التي تساعد في السيطرة ومراقبة الأرض والبحار، وفرض السيطرة المعلوماتية والهيمنة التكنولوجية، بما في ذلك القدرة على التأثير في الانتخابات كما حدث مع التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، ودعم المرشح الأمريكي "دونالد ترامب" على حساب "هيلاري كلينتون" في انتخابات أمريكا عام (2016)، وتطور الأمر أكثر فيما يتعلق بالبعد الزمني الذي أصبح مجالا لصراع جيواستراتيجي جديد؛ يتمثل في الصراع حول الجيل الخامس "جي5" 5G، والذي هو في ظاهره صراع تكنولوجي وفي داخله صراع زماني مرتبط بالسرعة والتطور التكنولوجي.[1]

ويمكن تحديد أبعاد الجيواستراتيجية وأهم المتغيرات المكونة لها في الجدول الآتي:

* الجيبولتيكا: صراع مختلف القوى (الدول والحركات أو المنظمات المطلبية المسلحة أو إرهابية وحركات التحرير) في بيئة جغرافية من أجل السيطرة والتوسع خارج تلك البيئة، ويحتدم الصراع وفقا لما يزخر به ذلك المكان من موارد القوة المادية (الجغرافيا، الاقتصاد، الديموغرافيا)، و/ أو اللامادية (القيم الأفكار) أو الجيوبوليتيكا الحضارية.
للإطلاع أكثر على موضوع الجيوبوليتيكا الحضارية يمكن تصفح الرابط الآتي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10274

[1] وائل شديد، مرجع سابق، ص. 20.

جدول رقم (01): الأبعاد التي تتحرك فيها الجيواستراتيجية.

البعد	المكونات
الأرض	• التضاريس الجغرافية (الجبال، السهول،البحار). • طرق المواصلات البرية وسكك الحديد. • الثروات الطبيعية. • الموقع الجغرافي. • المناخ.
البحر	• الموانئ التجارية. • طرق المواصلات البحرية. • الممرات المائية. • المضائق. • الثروات البحرية
الفضاء	• تكنولوجيا الفضاء. • خطوط الملاحة الجوية. • الأقمار الصناعية. • تدفق المعلومات. • الهجمات السيبرانية.
الزمن	• تطور التكنولوجيا. • التطورات والتحولات الديمغرافية. • عصر السرعة. • الاتصالات.

المصدر: وائل شديد، "الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق"، سلسلة الإدارة التطبيقية، ط1، 2020، ص 20.

وبوصف الجيواستراتيجية على أنها الموقع الذي تركز عليه دولة ما بشكل خاص، وتخصص له موارد سياسية، دبلوماسية،عسكرية...إلخ، وفقا لأهداف سياستها الخارجية، نجد أن الموقع الجغرافي يكتسي أهمية قصوى في تحديد أفضل النهج الجيواستراتيجية التي يمكن اتباعها، ومن الملاحظ أيضا أنه خلال العقود الماضية شهدت النهج الجيواستراتيجية تحولات من أطر عسكرية نوعا ما، إلى أطر اقتصادية من أجل استثمار الموارد الطبيعية.[1]

خامسا: تعريف التنافس الجيواستراتيجي.

انطلاقا من الاستراتيجيات والتحركات التي تقوم بها الدول في مختلف المناطق والأقاليم الجغرافية، اعتمادا على القوة بشتى أنواعها السياسية والاقتصادية والعسكرية، تبرز ظاهرة التدافع الدولي على مثل هذه الأقاليم الجغرافية الحيوية، وتتضح لنا علاقات تنافس وتضارب المصالح فيما بين القوى الكبرى.

وبذلك يتضمن السلوك التنافسي الدولي استخدام استراتيجيات توضع بهدف الحصول على زيادة الموارد المحدودة، كما تتضمن إبعاد الآخرين عن هذه الموارد، في إطار استخدام أدوات الإستراتيجية الكبرى، التي تأخذ بالحسبان توظيف القوة بمختلف أنواعها: قوة الضغط المالي (الاقتصاد)، والضغط الدبلوماسي (السياسة)، والضغط التجاري (الأسواق)، وكذا الضغط الأخلاقي (القيم)، لإضعاف الخصم ومواجهته.

وعلى هذا الأساس نخلص إلى أن مصطلح التنافس الجيواستراتيجي يمثل توظيف الدول لعناصر قوتها: السياسية و الاقتصادية والعسكرية، في تجسيد استراتيجيات النفوذ و التوسع في المناطق والأقاليم الجغرافية الإقليمية والعالمية، لحماية مصالحها الحيوية، لضمان الوصول إلى مختلف الموراد .

[1] Mihi Sebastian Chihaia, " Geostrategic Approache ", in , https://link-springer-com.sndl1.arn.dz/referenceworkentry/10.1007/978-3-319-74336-3_51-1, (09/07/2021).

المطلب الثاني: التنافس الدولي والمفاهيم ذات الصلة.

الحديث عن مفهوم التنافس الدولي يقودنا إلى التطرق للمفاهيم ذات الصلة والمرتبطة به، لدرجة تداخلها المعرفي ووجود نقاط تشترك فيما بينها ومن أهمها: الصراع الدولي، النزاع الدولي، التحالف الدولي، التعاون الدولي... إلخ، وهو ما سنورده في هذا المطلب من خلال العناصر الآتية:

أولا: الصراع الدولي International Conflict .

بشكل عام يعبر الصراع على أنه نشاط إنساني، ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة لتحقيق منافع أكثر، وفي علم الاجتماع يدل مصطلح نظرية الصراع أو "نظرية النزاع" Conflict theory على أنه تلك المجتمعات أو التنظيمات بشكل عام، التي تسعى من خلال صراع أعضائها المستمر الحصول على المنافع، وهذا ما يسهم بشكل أساسي في التغيير الاجتماعي كما هي حالات التغيرات السياسية والثورات"[1].

وقد أصبح مفهوم "الصراع" Conflict أحد أبرز المفاهيم الأكثر تداولا في حقل العلاقات الدولية، وارتباطا بنهاية الحرب الباردة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، بنهاية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وفقا لأطروحة "نهاية التاريخ" the and of history لـ "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama، الذي نشر فيما بعد فكرة أطروحة الصدام الإستراتيجي بين الحضارات، وحروب المستقبل لـ "صامويل هنتينقتون" Samuel Huntington، الذي يرى أن الصدام بين الحضارات نتيجة حتمية، إضافة إلى بروز فكرة مفادها أنه "عندما يوجد فرد يسود السلام، وعند وجود اثنين ينشأ الصراع، وعند وجود أكثر تبدأ التحالفات"، وسواء ارتبط الأمر بالأفراد أو الوحدات السياسية حسب مفكري العلاقات الدولية، فإن الصراع يعد ظاهرة طبيعية في حياة الإنسان وفي المؤسسات والدولة والعالم، إلا أن أشكال الصراع وحدَته مختلفة، فهو يتدرج ويمكن أن يصل إلى الصدام المباشر أو الحرب.[2]

وهناك من يرى أن الصراع عبارة عن حالة طبيعية تنتج بين طرفين أو أكثر، بحيث يرى "جيمس لو" James lauc أن الصراع منافسة طبيعية بين طرفين أو أكثر يوجد لديهما اعتقاد بتعارض

[1] وردة هاشم علي عيد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2013)، ص. 79.
[2] المرجع نفسه، ص.79.

أهدافهما، ويسعى كل طرف لتحقيق أهدافه على حساب الآخر، كما يظهر على مختلف المستويات بين الأفراد والجماعات والدول فهو أمر طبيعي[1]، ينتج عن تعارض الأهداف وتباين الرؤى والمصالح.

كما يقصد به أيضا الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي، التي تكبر وتأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفق مفهوم المصلحة الوطنية National Interest بشكل قد يتناقض مع مصالح القوى الأخرى، والذي تنجم عنه حالة التنافس، هذا الأخير الذي قد يشمل مجالا محددا أو مجالات متعددة (التنافس الاقتصادي، السياسي، الحضاري...).[2]

ويرى "ليونيل كليف" Lionel Cliffe، و"فيليب ويت" Philip White أن الصراع تحدٍّ يظهر بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع نتيجة لتعارض المصالح فيما بينها، كما أنه يأخذ أبعادا سياسية، أو تكون في الأصل بداياته اختلافات في المصالح السياسية، وما يؤخذ على هذا التعريف أنه لا يمكن حصر الصراع في الأبعاد السياسية بل يتعدى ذلك؛ بحيث يرى محمد ربيع أن الصراع هو علاقة متوترة بين طرفين أو أكثر يسودها عدم الاتفاق والتنافس الحاد، والعداء المتبادل بسبب اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية، واختلاف القيم والمعتقدات، والتوجهات، وإدراكات كل طرف[3]، ويمكن تقسيم الصراعات إلى فئتين هما:

جدول رقم (02): يمثل أنواع الصراعات المرتبطة بالمصالح Interests والقيم Value .

الصراع المرتبط بالمصالح Interests-Related Conflict	الصراع المرتبط بالقيم Value-Related Conflict
• الصراع حول الموارد الاقتصادية. • الصراع حول الأقاليم الحيوية. • الصراع حول التجارة. • طرق الملاحة البحرية.	• اختلاف الإيديولوجيات السياسية والاجتماعية. • العوامل العرقية. • العوامل الثقافية والدينية.

المصدر: من إعداد الطالب.

[1] سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2020)، ص. 14.
[2] سليم جداي ، إسماعيل زيطاري ، التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2020)، ص. 9.
[3] سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص. 14.

عادة ما يُستخدم مصطلح الصراع للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد (قبيلة، أو مجموعة عرقية، أو لغوية، أو ثقافية، أو دينية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية...إلخ)، تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى، تسعى كل مجموعة إلى تحقيق أهداف متباينة عن الأخرى، ويعرِّف الباحث في علم الاجتماع "لويس كوسر" Lewis coser الصراع على أنه "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"، وأن الصراع يتضمن درجة أعلى من التنافس، وقد يرقى التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مواقفها على حساب الآخرين، وتعمل على الحيلولة دون تحقيق أهدافهم.[1]

ولو رجعنا إلى مفهوم الصراع لوجدناه أقرب من مفهوم التنافس، غير أن التنافس أقل حدَّة من الصراع، أي لا يصل إلى حد المواجهة المباشرة التي تعبر عن الحرب، والذي يحدد مفهوم الصراع عن التنافس هو المسببات والتفاعلات، وكلاهما يتميز بالاختلاف حول أهداف محددة، إلا أن هناك شبه إجماع كلي بين الباحثين السياسيين بأن التنافس هو نفسه الصراع، فقد عرَّف الأستاذ إسماعيل صبري مقلد الصراع على أنه ذلك "التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي تصوُّراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها"، فهو شكلا من أشكال التناقض في الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكاناتها واستراتيجياتها، وقد تكون أشكال الصراع فيها صراعات سياسية، أو اقتصادية، أو دعائية.[2]

ثانيا: النزاع الدولي International Conflict .

تقليديا يشير مصطلح "النزاع الدولي" إلى الصراعات بين الدول القومية المختلفة، والصراعات بين الشعوب والمنظمات في الدول القومية المختلفة، كما ينطبق على نحو متزايد من الصراعات بين المجموعات داخل دولة واحدة، عندما تناضل مجموعة واحدة من أجل الاستقلال، أو زيادة القوة الاجتماعية، أو السياسية، أو الاقتصادية؛ (على سبيل المثال، السودان/جنوب السودان، والعراق (الآن بعد أن غادرت الولايات المتحدة إلى حد كبير)، وسوريا.[3]

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (الكويت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، 1985)، ص. 140.
[2] هادي برهم ، مرجع سابق، ص. 41.

[3] Cate Malek, "International Conflict", in :, https://www.beyondintractability.org/coreknowledge/international-conflict , 19/08/2020.

أما "مايكل نيكلسون" Michael Nicholson فقد أشار في كتابه، "عقلانية وتحليل النزاع الدولي" عام (1992)، إلى أن النزاع بشكل عام يحدث نتيجة احتياجات الأطراف المعنية أو رغبتها في تحقيق احتياجاتها، وقد يحدث بين شخصين واعيين أو أكثر، كما قد يقع بين مجموعة من الأفراد والشعوب والمنظمات داخل الدولة، ويشير أيضا إلى النزاعات بين الدول القومية المختلفة، وتعود أسباب النزاعات الدولية إلى مجموعة من العوامل:

1. **العوامل السياسية والمؤسساتية:** ضعف مؤسسات الدولة، صراعات قوى النخبة والاستبداد السياسي، انهيار العقد الاجتماعي، وانتشار الفساد السياسي.
2. **العوامل الاجتماعية الاقتصادية:** عدم المساواة، التهميش، وغياب التماسك الاجتماعي.
3. **العوامل البيئية:** ندرة الموارد الوطنية، والتي غالبا ما تكون نتيجة للنمو السكاني، الذي يؤدي إلى انعدام الأمن البيئي، والاستغلال غير العادل للموارد.[1]

لذلك فإنه قد يكون نتيجة للتضارب في المصالح السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو الأمنية التي تنشأ بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام، ويمكن تلخيص عناصر النزاع في النقاط الآتية:

1. أن يكون هناك تناقض وتعارض في المصالح سواء أكانت: سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.
2. أن يكون النزاع بين أشخاص القانون الدولي العام: (دول، منظمات دولية، أفراد).
3. طريقة حل النزاعات الدولية وتسويتها تكون وفقا لقواعد تسوية المنازعات الدولية التي ينص عليها القانون الدولي.[2]

مما سبق نخلص إلى أن النزاع الدولي عبارة عن تضارب وتعارض في المصالح، قد تكون أسبابه سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو أمنية، أو هوية... إلخ، ومنه نستنتج أن النزاع يتداخل في أسبابه مع مفاهيم مختلفة كالصراع والتنافس، وبالتالي فإن مفاهيم التنافس الدولي، والصراع الدولي، والنزاع الدولي، تتشارك في أسبابها وتختلف في درجة حدتها، وهو ما يمثله الشكل رقم (1).

[1] Julius A Adinoyi, "causes of international conflicts and insecurities: the viability and impact of conflict management mechanism in international relations" in : https://bit.ly/3hkSH4U ,19/08/2020.

[2] حلا أحمد محمد الدوري، "النزاعات الدولية وطرق تسويتها"، (مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد. 16،العدد 2، 2020)، ص ص. 601،602.

شكل رقم (01):

رسم تخطيطي يوضح الدوافع المحركة لطبيعة التنافس، والصراع، والنزاع الدولي.

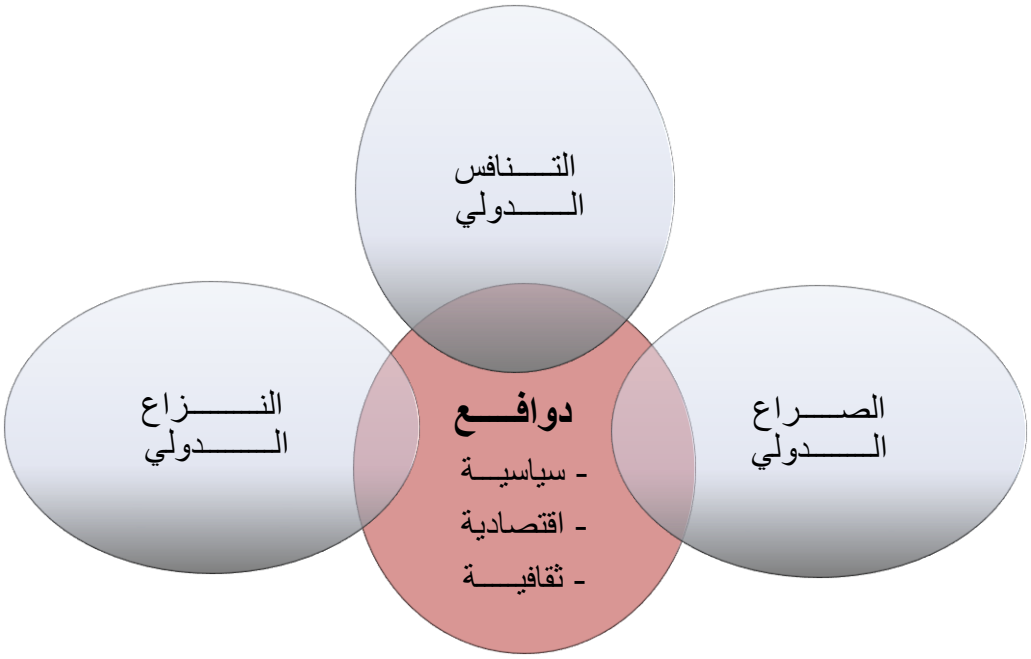

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال وقوفنا على أهم المفاهيم ذات الصلة بالتنافس الدولي، والمشتركة معه في طبيعة الأسباب والدوافع، نأتي على أهم المفاهيم ذات الطبيعة التعاونية، تلك المرتبطة بالجانب التنافسي من خلال خلقها لبيئة تنافسية في الجهة المقابلة، إذا ما توافرت هناك عناصر المصلحة والبراغماتية، ومن أهم هذه المفاهيم: التحالف الدولي، التعاون الدولي.

ثالثا: التحالف الدولي International Alliance.

يُفهَم التحالف عموماً على أنه عملية تنسيق الجهود بين مجموعة من البلدان لحماية مصالحها المشتركة، فهو عبارة عن "مجموعة من الحكومات التي تدافع عن موقف مشترك في المفاوضات من خلال التنسيق الصريح"، أو هو تكامل دولي يتألف من "مجموعة من اللاعبين (دول) قرروا تجميع

موارد معينة لتحقيق هدف مشترك"، وقد عرَّف دارسو العلاقات الدولية التحالف بشكل عام على أنه آلية لتحقيق المصلحة[1].

بعبارة أخرى يهدف التحالف إلى الجمع بين المصالح المشتركة للدول، ومساعدتها في تحقيق أهدافها، أي أنه يقع بين مجموعة من البلدان ذات التوجهات المتماثلة، والتي تشترك في المصالح، والهدف من هذه التحالفات هو خدمة المصالح المشتركة بين الدول.

أما الموسوعة البريطانية "بريتانيكا" Britannica فقد فسرت طبيعة التحالفات في عالم السياسة والعلاقات الدولية، على أنه يكون بين مجموعة من الجهات الفاعلة، والتي تنسق سلوكاتها على نحو محدود ومؤقت لتحقيق هدف مشترك، ويعد شكل من أشكال التعاون السياسي الموجه نحو تحقيق الأهداف، كما يشير إلى شراكة قوية تشكل تجمعاً أكثر رسمية وعلى أوسع نطاق، وهو ما يشير إلى وجود قدر من التعاون في التحالفات والشبكات، بين الأحزاب السياسية في الحكومات، أو المنظمات غير الحكومية وغيرها، والغرض من التعاون عبر هذه المنظمات هو نفسه الذي يهدف إلى تجميع نقاط القوة لدى الجهات الفاعلة، لتحقيق هدف مشترك لا يستطيع أي منها أن يحققه بمفرده.[2]

وفي ظل تطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية نجد التحالفات الدولية، قد مثلت حالة من حالات النظام الدولي التي ميزت فترتي الحربين العالميتين الأولى والثانية، فكان الهدف من وراء إنشائها حماية المصالح المشتركة بين مجموعة من الدول، وقد ميَّزت طبيعة هذه التحالفات الطابع العسكري على وجه الخصوص، من أجل دفع الاعتداء الذي يمكن أن يقع على أي دولة من خلال العمل الجماعي، وفقا لمعاهدة دولية تحدد التزامات كل دولة من الدول المتعاهدة على حماية الأخرى وتنظيم دفاع مشترك، وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة يتَّضح لنا أن هذا المفهوم يتماشى مع التكتلات الإقليمية، وهو الدافع الذي عمدت إليه الدول الكبرى للاستفادة من صلاحيات الأحلاف الدولية، وإضفاء الشرعية على إنشائها، كون أنشطتها تتعدى البعد العسكري لتشمل القطاعات الأخرى: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...إلخ.[3]

---

[1] Nicholas Chan, "1The regional origins of international coalition formation: developing countries in the UN climate negotiations", Paper presented at the second ISA Global South Caucus International Conference, Singapore, 10 January 2015, P3.

[2]" Coalition politics and international relations", (Encyclopædia Britannica), in : https://www.britannica.com/topic/coalition , 25/08/2020.

[3] مرغني حيزوم بدر الدين، "دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد .8، جانفي 2014)، ص ص . 93-96.

تمثل التحالفات تقاسم مشترك بين القيم والأفكار، كما تتحمل التكاليف وتتقاسم الفوائد من خلال تقاسم المسؤوليات، هذا النمط من التحالفات التقليدية كان قائما على وجود دولة قوية في الحلف ترعى التحالف، إلا أنه مع طبيعة التحولات الدولية فقد فرضت تشكيل تحالفات جديدة تقوم على الحفاظ على الأمن الجماعي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو أحد أهم النقاط الجوهرية في بناء التحالفات بما يخدم مصالح الدول والأفراد، لأن التهديد الأمني لما بعد الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد، تنوعت مصادره وأشكاله وجعلت منه متعدد الأطراف، بين المؤسسات لبناء شبكة تحالفات عالمية جديدة وإقليمية تتماشى مع التحولات الدولية، للحفاظ على الأمن الجماعي وتُدعَّم فيه العلاقات التعاونية أكثر.[1]

وفي ظل التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب البارة، وتعقد المخاطر والتهديدات غير العسكرية، التي أصبحت عالمية تهدد استقرار دول العالم، استدعى الواقع الدولي ضرورة التنسيق والتعاون، لحماية أمنها من مخاطر تهديدات عالمية، شكلت أرتباطا وثيقا فيما بينها، يصعب التحكم فيها أو معرفة مصدرها، وهو ما سيتم التطرق إليه في العنصر الآتي.

رابعا: التعاون الدولي International Cooperation.

يشكل التعاون إحدى المسائل الأساسية في نظريات العلاقات الدولية، فهو يمثل تلك التفاعلات الرامية إلى تحقيق أهداف مشتركة بين مختلف أنواع الجهات الفاعلة بين مختلف الحكومات الدولية، وعبر الوطنية، وعلى مختلف المستويات الثنائية، والمتعددة الأطراف (الإقليمية والعالمية)، ويشير مفهوم التعاون الدولي هنا إلى هياكل وعمليات صنع السياسات خارج الدولة القومية، وقد امتد إلى ما هو أبعد من الدولة القومية، للعمل الجماعي العالمي وتوفير المنافع العامة والعالمية، وحسب النظريات الاقتصادية فإن التعاون الدولي يقوم على مبدأ العمل الجماعي، وتحديد الكيفية التي تعمل بها الجهات الفاعلة معاً، في إطار جماعي من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وحل المشاكل التي قد تعيق التعاون.[2]

ويشمل التعاون الرأسمالي كافة أشكال الأنشطة الاقتصادية بين البلدان مثل القروض التجارية، والدعم الاقتصادي للبلدان النامية، المساعدات التنموية الحكومية، والقروض التجارية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، تشييد البنى التحتية في الخارج، والمبادلات التجارية، والنقل المتبادل للتعاون

[1] بهاء عدنان السعبري، "الرؤية الأمريكية للتحالفات الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، (دراسات دولية، العدد. 57، 01 جويلية 2013) ، ص. 188.

[2] Sebastian Paulo, "International cooperation and developmentA conceptual overview", in : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2430206, 26/08/2020.

الاستثماري والتنموي، فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تأمين موارد الطاقة وتحويلها بين الدول والمنظمات، الإمدادات العسكرية، والاهتمام بالبعد الثقافي الديني والفني...إلخ[1].

ويعتبر "روبرت كيوهان" Robert Keohane التعاون Cooperation مفهوماً غير سياسي إلى حد كبير، يتناقض مع تواجد "الخلافات" ويتميز بوجود "الانسجام" بين أطرافه، وكثيرا ما يتطلب التعاون إقامة علاقات متساوية للدخول في مفاوضات من أجل تحقيق "المنفعة المتبادلة"، لتحقيق مصالح مشتركة، وتحقيق الأهداف المنشودة للدول، وهو ما يطلق عليه بالمصالح المتطابقة، أو المصالح المتكاملة*، ويعتمد هذا التعاون على مدى وجود مؤسسات أو نظم دولية، تعمل على نطاق واسع من التقارب فيما بينها تُمكِّن من خلق بيئات لصنع القرار تقلل من الشك وعدم اليقين فيما بينها وتوفر المعلومات، وبالتالي تعزز من إمكانية التغلب على المصالح الآنية، وبالتالي الدخول في اتفاقات متبادلة المنفعة في ظل غياب الهيمنة، وفي نظام ذاتي المساعدة self help بعيد عن الصراع، لإقامة الصفقات وتحقيق مكاسب مشتركة.[2]

لذلك فإن "كيوهان" يرفض الفكرة القائلة بأن المنظومة الدولية تشبه "حالة الحرب" Etat de guerre، كما يرفض الواقعية فهو يرى أن التعاون ممكن نظرا لوجود عمليات ضبط وتنسيق؛ أي غالبية الدول تضبط تصرفها على إيقاع تصرف الدول الأخرى، أو تسبق أولويات الأخرى من خلال تنظيم سياسات تلك الدول، والدول تضبط سياساتها أو تنظمها، لتخفيف النتائج السلبية لسلوك الدول تجاهها، والقوة هنا لا تجدي لتأمين هيمنة الدول القوية على الدول الأضعف منها، فليس استخدام القوة هو الذي يجبر الدول على احترام القواعد، والتعاون من أجل تأمين حد أدنى من استقرار المنظومة، أما الدول الأضعف تقبل التعاون لأنها تجد فيه مصالح، والتبادل في تحقيق الأهداف من خلال ضبط

[1] Institute of APEC Collaborative Education(IACE), "Understanding of International Cooperation", in http://www.alcob.org/web/vod/lectures/05_Understanding%20of%20International%20Cooperation.pdf , p p. 6 , 7.2013, 10/02/2020.

* أهم ما يميز هذا النوع من المصالح وفقا لما أشار إليه إسماعيل صبري مقلد في كتابه "العلاقات السياسية بين الدول.. النظرية والواقع"، هو أن هناك أساسا من الاتفاق الذي الذي يربط بينها، ويوفر إمكانية مشتركة وملائمة لتحقيقها لمصلحة الدول الأطراف في تلك العلاقة، وتتعد بذلك التعبيرات التي تطلق على المصلحة القومية للدول سواء المصالح المشتركة، والمصالح المتعارضة، أو المصالح المتصارعة، والمصالح الأساسية، أو المصالح الحيوية، والمصالح الثانوية، أو المصالح المتطابقة، أو المصالح المتكاملة، والمصالح المتباينة، أو المصالح قيد التشكيل.(أبو الفضل الإسناوى، دور المصلحة والقوة في التفاعلات الدولية الراهنة، السياسة الدولية العدد 218، اكتوبر 2019 المجلد 45 ص 10.

[2]Anne L Herbert, "Cooperation in International Relations: A Comparison of Keohane, Haas and Franck",(Berkeley Journal of International Law,Volume 14, July 1996, Issue 1), Article 5,P.229.

سياساتهم، كما قد يكون التعاون أيضا ضمنيا دون أن يقوم هذا الطرف أو ذاك بالكشف عن أهدافه أو التصريح بها، ويرى "أكسلرود" Axelrod أن السلوك التعاوني موجود لتلاقي الأهداف، الفاعلون ينتهون إلى التعاون عبر عملية "مساومة" bargaining تقودهم إلى تنسيق أفعالهم.[1]

[1] أليس لاندرو، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ترجمة قاسم المقداد، ب ط، 2008)، ص ص. 37،38.

المبحث الثاني: مداخل تحليل الصراعات الدولية في العلاقات الدولية.

في سياق استعراض أهم التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالتنافس الجيواستراتيجي، تم إلى الإشارة إلى أبرز المفاهيم المرتبطة والمتداخلة فيما بينها، في إطار تضارب المصالح، واختلاف الرؤى بين الوحدات السياسية، في سعيها نحو تحقيق الأهداف والغايات، هذه الأخيرة التي تدفعها عدة اعتبارات يمكن تفسيرها وفق مجموعة من المداخل المُعبرة عن حالات التنافس والتضارب في المصالح.

المطلب الأول: المدخل السياسي Political Entrance .

اتسمت البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة بخاصية تراجع مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتغيرت النظرة لهذين المبدأين طالما حكما العلاقات الدولية لقرون عديدة، برزت معالمها منذ "معاهدة واستفاليا"* Treaty of westvalia عام (1648) في إطار التنظيم الدولي، وما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة حول هذين المبدأين، باعتبارهما من المبادئ الأساسية التي تتبناها المنظمة الدولية كأسس راسخة لعلاقات السلم والأمن الدوليين، إلا أن عالم ما بعد الحرب الباردة شكل أنماطا عديدة من التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول، طالت في ذلك مبدأ سيادتها، الذي تعتبرها جزءً راسخا في عقيدتها الوطنية.[1]

وقد أدت التحولات الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في رفع مستوى التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة، ومشاركة الدول كأطراف فاعلة في علاقات الصراع والتفاعل الدولي وفقا لاعتبارات: (نشر قيم الديمقراطية، التنمية، حماية حقوق الانسان، ...إلخ)، وإلى جانب تلك الفواعل الدولية التقليدية برزت في هذا الإطار أدوار كل من المنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والحركات العرقية عابرة القومية، ومنظمات الجريمة المنظمة، وما يسمى بالجماعات الإرهابية...إلخ.[2] في رفع حدة هذه الصراعات وتغذيتها أكثر نتيجة

* معاهدة واستفاليا: اتّفاق دبلوماسي تم توقيعه في عام (1648) في مدينة مونستر في ألمانيا، أدى إلى انهاء حرب الثلاثين عاماً (1618-1648)، والذي أرسى لنظام جديد في أوروبا الوسطى مبني على مبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإرساء مبادئ الدولة القومية.

[1] أحمد محمد وهبان، " تحليل إدارة الصراع الدولي دراسة مسحية"، في:
https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/thlbl_dr_lsr.pdf , 06/07/2021.

[2] المرجع نفسه.

لأسباب حضارية، ثقافية، هوياتية...إلخ، في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ونشر قيم الديمقراطية والحرية، كالتدخل الأمريكي في العراق عام (2003).

ومنه نخلص إلى أن عالم ما بعد واستفاليا لم يمنع من قيام الحروب والصراعات فيما بين الدول، رغم مناداة المؤتمرين فيه باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية فيما بعد نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفشل عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة من الحد من الصراعات الدولية، حتى وبعد التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبرزو فاعلين جدد في العلاقات الدولية لم يمنع من حدوث اضطرابات صراعية في البيئة الدولية، نظرا لتضارب المصالح فيما بين الدول، واستغلال أدوار الفاعلين غير الدولاتيين في حماية مصالحها(من موارد اقتصادية وطاقوية حيوية...إلخ)، وذلك عبر أنشطة منظمات وشركات اقتصادية وأمنية، وهو ما يفسر طبيعة التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في الشؤون الداخلية للدول، والمساس بسيادتها الوطنية التي أقرَّتها معاهدة واستفاليا، وعصبة الأمم، وهيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: المدخل الإديولوجي والحضاري في تفسير الصراعات الدولية.

يستمد النهج الإيديولوجي أسسه في تحليل وتفسير الصراعات الدولية من التوجهات الإيديولوجية، التي طالما شكلت في تناقضاتها عصب الصراعات بين الدول، ويهدف هذا النهج إلى إثبات قوة الدول في مختلف مناطق العالم على المستوى الدولي، وتعد الحرب حسب دعاة هذا النهج أنها تمثل نقطة الذروة في تفاعل أي صراع، وأن حدوث الصراع وفقا لهذا النهج، هو نتيجة التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبطة به، والتي تجعله في حالة صعبة عندما يتعلق الأمر بتضارب المصالح المرتبط بالاختلافات الإيديولوجية بين أطراف الصراع، ويضيف البعد الإيديولوجي حالة خاصة إلى الصراع، الأمر الذي يزيد من تعقيد وصعوبة التوصل إلى حلول مُرضية للأطراف، وعلى هذا فإن أنصار هذا النهج يستنتجون أن أي نظرية معاصرة للصراع لابد أن تستند في أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الإيديولوجي.[1]

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي (الاتحاد السوفياتي سابقا) والغربي (الولايات المتحدة الأمريكية)، انتقد "صامويل هانتيجتون" Samuel

[1] Mohammad Salim Al-Rawashdeh, Sahar A.Al-Majali, "The phenomenon of International Conflict in International Relations", (The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention, Volume.4, Issue. 5, May 2017),p 3496.

Huntington في مقاله المشهور عام(1993) بعنوان "صدام الحضارات" The Clash of Civilizations فكرة الصراع الأيديولوجي، وقال بأنَّ المصدر الأساسي للصراع فترة ما بعد الحرب الباردة لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا أو سياسيا، ولكنه سوف يكون صراعا ثقافيا، وأن صدام الحضارات سيهيمن على عالم ما بعد الحرب الباردة، سيما يتعلق الشأن بالحضارة الاسلامية، وارتباط الأمر بحتمية الصراع بين القيم الغربية والاسلامية؛ أي بين الديمقراطيات الغربية من ناحية، والجماعات الإرهابية – تنظيم القاعدة*، وتنظيم داعش* – من ناحية أخرى، كما يشكل مفهوم صدام الحضارات بعدا جديدا للصراع في العلاقات الدولية بين القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ أي الصراع بين الحضارتين الليبرالية والكونفوشيوسية، والذي يحصل بين القيم المشكلة للبعد الحضاري في العلاقات الدولية (اللغة، التاريخ، الدين التقاليد، الهوية...إلخ)، وقد أكد "هنتيجتون" أن الاختلافات بين الحضارات على مدار القرون سبب نشوب الصراعات بين الأمم.[1]

وبهذا تحاول المجتمعات الكونفوشيوسية والإسلامية، توسيع قواتها الاقتصادية والعسكرية لمواجهة القيم الغربية، هذه المواجهات تؤدي إلى تشكيل تفاعل قوة وثقافة الغرب مع قوى وثقافات الحضارات الأخرى، وبالتالي أدت هذه الاختلافات إلى تشكيل محورا مركزي للسياسة في عالم ما بعد الحرب الباردة، أساسه العوامل الثقافية المشتركة أو الاختلافات، وبالتالي بدورها تؤدي إلى تقارب المصالح و/أو تكوين الخصومات بين الدول.[2]

المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي Economic Entrance .

بصرف النظر عن المعتقدات والإيديولوجيات، فإن الأطماع والفرص الاقتصادية والمادية سبب نشوب الصراعات التي تبحث عن تمويل الأطراف المتدخلة لحماية مصالحها، وتمويل أنشطتها من بؤر التوتر التي تجسد فيها أجندات النفوذ والتوسع، وفقا لاعتبارات نشر قيم الديمقراطية والتنمية، وهو ما تقوم به الدول الكبرى في مختلف مناطق وبلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى، التي تعتبر أن

* القاعدة: هي تنظيم إرهابي تأسس في الفترة بين أوت 1988 وأواخر / 1989 كان يدعو إلى الجهاد الدولي، يرتكز حاليًا وبكثافة في اليمن، وخاصة في المناطق القبلية والمناطق الجنوبية، والمسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب،هاجمت القاعدة أهدافًا مدنية وعسكرية في مختلف الدول أبرزها هجمات 11 سبتمبر 2001.

* داعش: تنظيم الدولة الإسلامية أو الدولة الإسلامية، وكان يسمى بـ الدولة الإسلامية في العراق والشام والذي يُعرف اختصاراً بـ داعش، وهو تنظيم مسلّح يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه -حسب اعتقادهم- إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق ، مع أنباء بوجوده في مناطق دول أخرى مثل: جنوب اليمن، وليبيا، وسيناء، وأزواد، والصومال، وشمال شرق نيجيريا، وباكستان، وموزمبيق، والنيجر، ومناطق أخرى من العالم.

[1] غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟ (بيروت : دار الكتاب العربي، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان، ب ط، 2018)، ص ص، 273-279.

[2] صامويل هنتينغتون صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي (بغداد: دار سطور للنشر والتزيع، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، 1999)، ص . 48.

السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية رشيدة، تكون من جانب المشاركة في الصراعات، ويُعدُّ في كثير من الأحيان عامل حاسم في استمرار الحروب والنزاعات.

تعبر وجهات النظر الواقعية الكلاسيكية الجديدة بشأن الصراعات الدولية، النظر إلى العوامل السببية للصراع الدولي ذات الطابع المادي القائم على الموارد والثروات الطبيعية، وهم يعتبرون أن القدرات المادية هي أهم العوامل المحددة لاستراتيجيات الدولة في هيكلية النظام الدولي، كما يؤكد أنصار هذا الاتجاه على ضرورة توفير الموارد للمجتمع من قِبَل قادة الدولة، لتحويلها إلى قوة قادرة لدعم الدولة، وبالتالي فإن قوة أي دولة تتجسد في قوة مجتمعها (الموارد البشرية) واستقلالها الذاتي؛ أي القدرة على تعبئة الموارد الاجتماعية لأغراض اكتساب القوة، وأن فشل أي مجتمع في تحقيق هذه الغاية يؤدي إلى ضعف الدول وتكون عادة عرضة للانقسام وبالتالي أقل توسعا، ومن ناحية أخرى فإن أولئك الذين أتقنوا هذه الميزة لديهم القدرة على البقاء مستقلين، ويتوسعون أيضاً لجمع المزيد.[1]

أما من ناحية تفعيل آليات التعاون الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتشكيله لارتباط اقتصادي وجيواستراتيجي مهم بين القوى الكبرى، في إطار التعاون والتجارة الدولية على نطاق أوسع من التفاعلات الاقتصادية والثقافية الاستثمارات الشراكات وغيرها، إلا أن غلبة المصالح تقف كعائق أمام إنجاح هذه المشاريع وتدفع إلى الصراعات، كون مثل هكذا مشاريع تعاونية متعددة تتطلب: الثقة، والمصداقية، والالتزام...إلخ، وهو ما لم يوجد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا، وهو أن الخصمان لم يتفقا سوى على شيء واحد أثناء الحرب الباردة، بالحفاظ على نظام عالمي مُهيأ لإدارة التنافس القائم بينهما، دون اللجوء إلى حرب نووية والتعاون للتقليل من احتماليتها، بخلاف ذالك كان الطرفان متنافسان بشدة، وأن أحد الأسباب الرئيسية المؤدية للتنافس فترة الحرب الباردة هو أن العلاقات التجارية بين المعسكرين كانت شديدة الضعف؛ أي أنَّ كل فريق كان يعتبر أن تدعيم اقتصاد الطرف الآخر هو بمنزلة إضعاف لاقتصاده هو.[2]

يعد الاختلاف في الرؤى والأهداف نحو مشاريع التعاون والتنمية أهم أسباب فشلها، وبالتالي يبقى تضارب المصالح وغلبة الطابع البرغماتي في طبيعة العلاقات القائمة بين الدول، سبب حاسم في نشوب الصراعات بين الدول.

[1] Julius A Adinoyi, " causes of international conflicts and insecurities: the viability and impact of conflict management mechanism in international relations",in : https://bit.ly/3yzYA47 . (19/08/2020)

[2] نوح فلدمان، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي (المملكة العربية السعودية : تكوين للدراسات والأبحاث، ترجمة هشام سمير، الطبعة الأولى ، 2016)، ص ص .24، 25.

المطلب الرابع: مدخل المصلحة القومية Entrance of National Interest .

في تعريفه للصراع وباستخدام مدخل "المصلحة القومية" National Internet في الصراعات يعتقد البروفيسور "مانغ" Manning، عميد كلية الحقوق بجامعة "ستانفورد" Stanford University سابقا، أن "تضارب المصالح لا يتعلق بفردين فقط كمصلحة الموظف في المسؤول عن أداء واجبه، أومصلحة الفرد أو مواطن عادي، وبالتالي فإن القواعد التي تحكم تضارب المصالح تسعى إلى منع مثل هذه الحالات وتوسيعها أكثر، وبهذا المعنى فإن تقديم المصالح يميل إلى التمييز بين الأشكال المختلفة ومناطق تضارب المصالح، وقد يحدث تضارب المصالح بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما قد يؤدي إلى إثارة الثقة في الحكومة لبلد ما، ومن المجالات الحيوية لمثل هذه الصراعات (القطاع الحكومي، والبيروقراطية، والشركات الكبرى...إلخ)، والفرضية الرئيسية في تضارب المصالح بين الدول هي أنَّ "القوة الدافعة الرئيسة لسياسات البلدان الأجنبية هي السعي المستمر لحماية المصالح الوطنية وتنميتها" وأنَّ الطريقة التي يتم بها ذلك هي "مضاعفة موارد الدولة بالقوة"، ويشار هنا إلى أن مفهوم الاهتمام حسب "مورغانا" Morgana في هذا الصدد "يصبح مرادفا للقوة"، وأن القوة هنا تشمل استخدام الأدوات العسكرية، النفوذ السياسي الدولي، وكذلك قوة الضغط الاقتصادي، وأساليب الحرب النفسية، والدعايات، والدبلوماسية... إلخ.[1]

وترتكز صياغة السياسة الخارجية للقوى الكبرى، من خلال اتباع النهج الكلاسيكي في صياغة الأهداف والغايات على أساس من المصلحة الوطنية، انطلاقا من حالة الفوضى التي تتسم بها هيكلية النظام الدولي حسب "هانس مورغانثو" Hans Morgenthau، وهو مبدأ مهم في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية للدول، والذي يؤدى إلى نشوب الخلافات ويمثل مظهرا من مظاهر الصراعات.[2]

وفي ظل بيئة فوضوية دولية تعبر عن حالة غياب حكومة على المستوى الدولي يغلب عليها طابع المصلحة القومية في تعظيم القوة على حساب الدول الأخرى، يبرز متغير المصلحة القومية كعنصر مهم في الفكر الواقعي للعلاقات الدولية، والذي تتحرك من خلاله الدول وفق أجندات وسياسات مختلفة، تحفظ لها أو تساهم في حماية وتحقيق مصالحها القومية، على حساب القوى الأخرى وفق اعتبارات أو مصوِّغات المصلحة الوطنية.

[1] Mohammad Salim Al-Rawashdeh, Sahar A.Al-Majali, "The phenomenon of International Conflict in International Relations", op . cit, p, 3497.

[2] الطاهر دلول، السايح بوساحية، "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد. 2، ديسمبر 2014)، ص . 21.

فالمصلحة هي إحدى تلك الاعتبارات التي تحد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي للدولة وتقريره، ووفقا للمنظور الواقعي فإن لكل دولة من العالم مجموعة من المصالح القومية تتجسد في ثلاثة مرتكزات أساسية:

1- **مصلحة البقاء: Survival Interest .** وهي المصلحة الأساسية للدولة، وتعني أن تبقى موجودة ولا يتم إلغاؤها.

2- **مصلحة تعظيم القوة: Maximization of Power .**

أ- **القوة العسكرية: Military Power .** وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد القوى المنافسة.

ب- **القوة السياسية: Political Power .** وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الدول، وهو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

ويعترف "مورغانثو" أنه لطالما ظل العالم مقسما تسوده الفوضى، فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون فقط للبقاء على قيد الحياة، نظرا لأن كل دولة مضطرة لحماية وجودها المادي والسياسي والثقافي ضد أي هجوم من الدول الأخرى، فالمصلحة القومية تتطابق مع البقاء القومي، وتشكل معه هوية واحدة تتمثل في جانب من الاستمرار في السياسات الخارجية للدول والسلوك الخارجي لها في المجتمع الدولي، وهو ما يقودنا إلى أن مفهوم المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، سعيا منها لحماية مصالحها المختلفة.[1]

يربط الواقعيون الجدد المصالح من حيث القوة، وذلك بالمساواة بين القوة والإمكانيات المادية، ويرى "كينيث والتز" Kenneth Waltz أن النفوذ السياسي للأمم يرتبط ارتباطا وثيقا بقوتها الاقتصادية والعسكرية، كما يتبنى الكثير من الواقعيين المعاصرين فرضية أن المصلحة أساس صياغة السياسات الخارجية للدول، وحسب مورغانثو في مؤلفه "السياسة بين الأمم" Politics Among Nations أن مفهوم المصلحة Interest التي تُعرَّف من خلال "القوة" Power على أنها: مجالا مستقلا للفعل تحوي العديد

[1] ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، (مجلة أهل البيت، العدد 20)، ص ص. 402 ، 403.

من مكونات الإستراتيجية والتكتيكات التي يستخدمها القادة السياسيون، لتحويل الخصائص الأولية للقوة إلى نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري للأمم.[1]

ونتيجة سعي كل دولة على تحقيق أهدافها الخاصة، وحماية مصالحها بشتى الأدوات والوسائل من خلال أنماط الصراع الدولي و/ أو التعاون الدولي في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونتيجة لدوافع متباينة (برغماتية، إيديولوجية...إلخ)، تبرز أشكال الفوضى والصراعات الدولية داخل هيكلية النظام السياسي الدولي.

وفي ظل فوضوية هيكلية النظام الدولي تبرز المصلحة القومية كأهم المداخل المفسرة لظاهرة الصراع الدولي، وكل دولة تسعى للوصول إلى "مركز القوة " Center of Power، هذه الأخيرة التي تنتج مباشرة عن الصراع الدولي، والقوة هنا بمفهومها الشامل والموسع، تشمل العديد من مقدرات التأثير السياسي، والاقتصادي الدولي، والسيكولوجي (الحرب النفسية والدعاية)، والتفاوض الدبلوماسي، البعد الجيوبوليتيكي (الذي يُفسِّر الصراع من خلال الربط بين الأرض، والسكان، والمجال الحيوي كقوة دافعة للصراع الدولي)، وغيرها من القدرات التي تستعملها الدولة بمختلف عناصرها ووسائلها لتحقيق أهدافها في النظام الدولي.[2]

وفي ظل التنافس القائم بين مجموعة من الدول لحماية مصالحها بمختلف وسائل وأدوات "القوة" Power (الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية...إلخ)، يبرز لنا مفهوم "توازن القوى" Balance of Power الذي يعني وجود دولتين أو أكثر في حالة صراع State of Conflit ، وليس في حالة صدام State of Clash، وهو صراع ينتج عن حالة تكافؤ القوى لطرفي أو أطراف الصراع، وتشترك وحداته في سمة المنافسة والصراع بشكل مستمر، باستعمال القوة التي تعد ضرورية لتحقيق المصالح.[3]

وفي موضوع دراستنا هذا نبرز أهم أطراف التنافس أو الصراع حول إقليم القرن الإفريقي، وما هي الأهداف أو المصالح الموجهة لهذا التنافس، وذلك من خلال النقاط الآتية :

[1] تيم دان، وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة ديما الخضرا، الطبعة الأولى، 2016)، ص ص. 180 -183.
[2] هادي برهم ، مرجع سابق، ص ص. 46-48.
[3] عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة 1، 2007)، ص . 159.

1– أطراف التنافس: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين.

2– المحدد المادي للتنافس: القرن الإفريقي.

3– الهدف من التنافس: تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، عسكرية.

وعليه يمكن تمثيل أطراف هذا التنافس (أمريكا، الصين)، والمحدد المادي (القرن الافريقي)، والغايات من وراء هذا التنافس في الشكل الآتي، لإعطاء صورة أوضح عن موضوع الدراسة وتحديد أبعاده.

الشكل رقم (02):

رسم تخطيطي يمثل بيئة التنافس الأمريكي–الصيني في إقليم القرن الإفريقي.

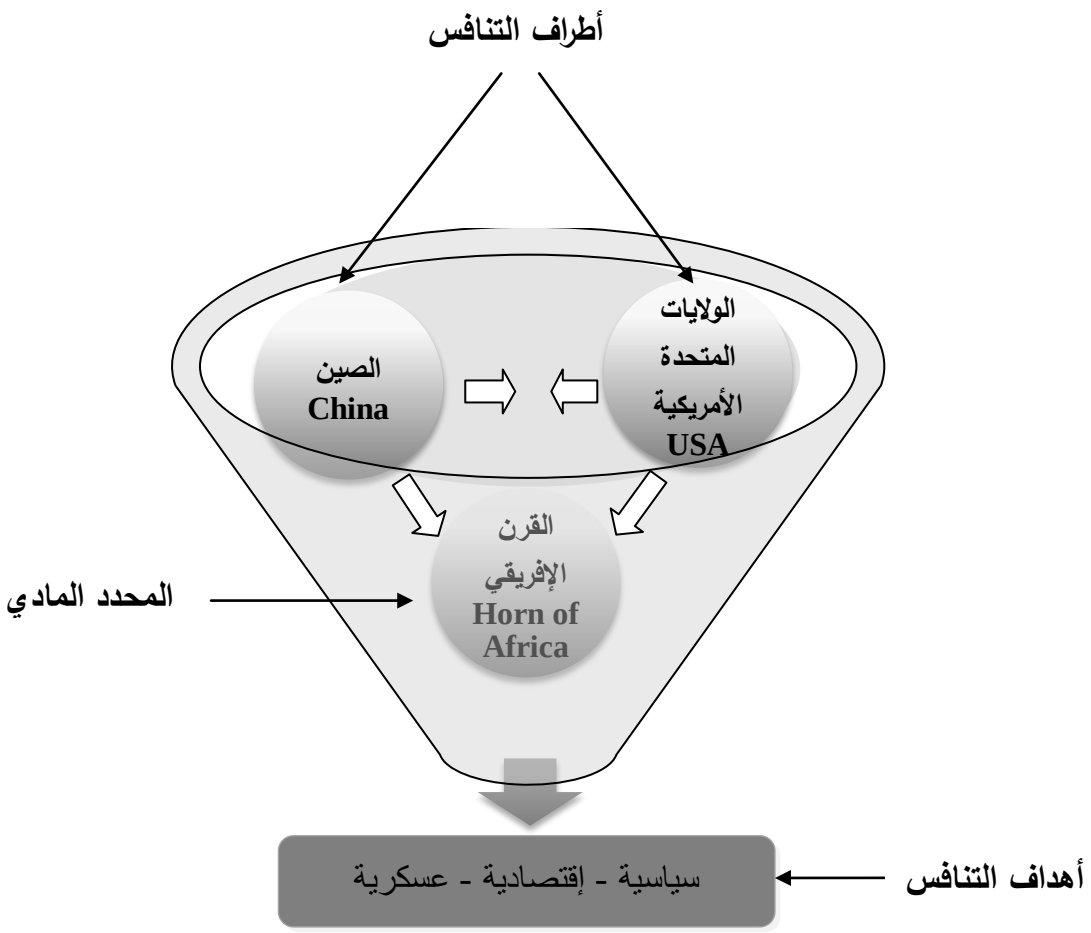

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للتنافس الجيوستراتيجي الأمريكي–الصيني في القرن الافريقي.

يستعرض هذا المبحث أهم المقاربات الفكرية والنظرية المفسرة لسلوك التنافس الدولي، وتعطي عدة تصورات معرفية حول ظاهرة التنافس الدولي، التي تمس عدة مستويات ومختلف القطاعات، انطلاقا من أفكار أقطاب الفكر الواقعي الكلاسيكي والحديث، على غرار أفكار "هانس مورغانثو" و"جوزيف ناي"، مُرورا بطروحات الفكر القيمي والحضاري عبر أفكار "صامويل هنتيغتون" حول صدام الحضارات، وبارتباط موضوع الدراسة بالبعد المادي (القرن الإفريقي)، فإن المتغير الجغرافي يعد من بين الأبعاد المهمة في تفسير أسباب الصراعات حول الأقاليم والمضائق والممرات البحرية، وهو ما يؤدي بنا إلى التطرق لأهم أفكار مقاربات الفكر الجيوبوليتيكي، المساعدة على تقديم تفسيرات حول ظاهرة الصراعات الدولية حول الأقاليم الجغرافية في مختلف مناطق العالم.

المطلب الأول: التنافس الدولي من منظور تفسير نظريات الصراع الدولي.

على ضوء ذكر بعض المقاربات المفسرة للتنافس الدولي، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نظريات الصراع الدولي وتفسيرها لسلوك التنافس، أين تم تقسيمه إلى ثلاث عناصر أساسية، حيث تناولت المفهوم من ثلاث زوايا: أولا من منظور واقعي، ثانيا من منظور نظرية المباريات، ثالثا التنافس الدولي من منظور صدام الحضارات.

أولا: التنافس الدولي من منظور مسلمات الفكر الواقعي.

يعتمد الفكر الواقعي في تفسيره لعلاقات الصراع والتنافس بين الدول في ظل هيكلية النظام الدولي، على مسلمات ومتغيرات "القوة" Power، "توازن القوى" Balance of Power، المصلحة الوطنية ...إلخ، التي لطالما شكلت الأفكار الأساسية للمنظور الواقعي في فهم فوضوية النظام الدولي، وتفسير طبيعة علاقات التنافس القائمة بين الوحدات السياسية.

1. متغير القوة ودوره في تفسير سلوك التنافس الدولي:

يستند الفكر الواقعي في بنائه النظري على عدة متغيرات أهمها متغير "القوة" Power، الذي يعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الدول على المستويين الداخلي والخارجي، فحسب "هانس مورغانثو" أن السياسة كلها هي القوة؛ فهو لا يعني بها القوة بمعناها الصلب التقليدي فقط،

وإنما القوة الناعمة بمفهومها المعاصر، التي طرحها "جوزيف ناي" Joseph Nye فيما بعد في كتابه "القوة الناعمة" Soft Power، وينظر "مورغانثو" للقوة من ثلاث زوايا:

أ- **القوة كسبب Cause:** أي أنها الدافع لسلوك معين.

ب-**القوة كهدف Goal:** أي أنها نتاج لسلوكيات الدول.

ت-**القوة كوسيلة Means :** القوة وسيلة لتحقيق غاية.

والسياسة الخارجية ما هي إلا صراع من أجل امتلاك القوة وتحقيق تلك الغايات والأهداف، ويتفق الواقعيون على أن عنصر القوة لا يتحدد في البعد العسكري فحسب؛ فهي مركب من أبعاد عسكرية وغير عسكرية، تشتمل على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، أو السكان، أو المصادر الطبيعية، والعوامل الجغرافية، والقيادة السياسية، والإديولوجية ...إلخ.[1]

وعلى هذا الأساس يرى "كينيث والتز" في محددات قوة الدول الكبرى، على أنها تلك التي تمتلك إقليما واسعا وعددا كبيرا من السكان، موارد وفيرة، واقتصادا كفؤا، جيشا قويا، ونظاما سياسيا مستقرا عالي الكفاءة، ويستعيد "والتز" طرحه من قائمة ما أورده "مورغانثو" من عناصر القوة المعنوية، من قبيل الخصائص القومية والروح المعنوية والإيديولوجية، وشكل نظام الحكم، والميل العام إلى المسالمة والقتال، وبذلك ينقسم أنصار الفكر الواقعي في تحديد مفهوم القوة إلى اتجاهين تقليدي، وبنيوي فالتقليديون يتفقون على أن القوة مفهوم مركب مادي ومعنوي، أما البنيويون فيركزون على الجانب المادي للقوة.[2]

ومنه فإن متغير القوة في الفكر الواقعي لا يتحدد في مفهوم واحد، فللقوة مفاهيم كثيرة تندرج ضمن ما هو مادي ومعنوي (البعد العسكري، والاقتصادي، الموارد البشرية، تشكيل الرأي العام ...إلخ).

وفي عالم تسوده الفوضوية حيث "معضلة الأمن" Security Dilemma تعد هاجس الدول التي تضيق خياراتها في تحقيق الأمن والاستقرار، أمام تنمية قدراتها الذاتية واللوجيستية، بهدف الدفاع عن سيادتها في مواجهة القوى المعادية، فتبدأ بالتفكير في اتباع استراتيجيات معينة للحفاظ على أمنها، قد تنطوي على بناء قدرات عسكرية كبيرة ووضع خطط طويلة المدى، وقد يكون ضمن هذه الخطط

[1] ميثاق مناحي دشر، مرجع سابق، ص ص. 400، 401 .
[2] المرجع نفسه، ص. 401 .

الدخول تحت لواء حلف لزيادة قوتها، والتفكير بهذه الطريقة يعطي لمتغير القوة أهمية كبيرة حسب منظري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية، وهو ما يسمى (تفكيرا واقعيا)؛ أي أن ترى العالم كما هو، لا كما ينبغي أن يكون، بعيدا عن المثالية والقيم والأخلاق...إلخ، فالأهم حسب هذا الحقل المعرفي، هو حسابات القوة وتوازناتها[1].

مما سبق وحسب المنظور الواقعي، أن العلاقات القائمة بين الدول في الغالب علاقات قوة من أجل القوة، وهو ما يخلق حالات: الفوضى، التنافس، الصراع، التنازع.. إلخ، وقد تصل إلى حد نشوب الحرب نتيجة السعي نحو امتلاك القوة، زيادة مكانة الدولة وسيطرتها، من خلال الاعتماد على مختلف وسائل وأدوات القوة (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية، والثقافية....إلخ)، ولكن في حال استمرار الوضع الصراعي والرفع من حدته (التهديد أو التهديد باستخدام القوة)، فإن الكلفة ستكون عكسية على كل الأطراف المتنافسة، وتكون الخسارة على كلا الطرفين، وهو ما يستدعي ضرورة خلق الاعتدال أو التَّعقُّل في استخدام الأسلحة؛ أي خلق نوع من التوازن الاستراتيجي بين الدول في استخدام القوة، وهو ما اصطلح عليه من قبل دارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية بـ "توازن القوى".

2- <u>توزان القوى وتفسيره لسلوك التنافس الدولي.</u>

لقد أدت الأسلحة فوق التقليدية إلى التقليل من استخدام المتغير الاستراتيجي العسكري في الصراعات الدولية، فالقدرة على نفي وجود الطرف الآخر التي تثيرها احتمالات الحرب غير التقليدية تولد الخوف من اللجوء إلى هذا المتغير، وتنظيم العلاقات بين القوى الكبرى تقودها إلى اتباع نهج غير عدائي تجاه الأطراف الأخرى، كما أن عجز القوة القسرية عن تحقيق الأهداف المنشودة بقدر أقل من المكاسب المرغوبة، دفع بتلك القوى إلى العدول عن فكرة التفوق الإستراتجي، كون معطيات الإستراتيجيات العسكرية الدولية تعقدت أكثر نتيجة للتطور التكنولوجي العسكري الهائل، واتساع نادي الدول النووية، وهو ما أعطى فرصة لإحداث تحولات إقليمية واسعة، وإحداث توازنات استراتيجية دولية بنَّاءة لإعادة تشكيل النظام الدولي بواسطة العديد من آليات الشراكة والتعاون، أو حتى قيام التحالف بين القوى الكبرى، وقد عُرِّفت حالة التوازن أو "توازن القوى" Balance of Power على أنها فكرة توزيع

[1] خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ، 2011)، ص ص. 452-453.

القوة في المجال الدولي، مواجهة تمركزها في يد قوى عظمى واحدة، في إطار ما يسمى بالنظام الدولي.[1]

وحسب اسماعيل صبري مقلد فإن العلاقة بين قوى النظام الفاعلة قد تكون غير محكمة، مما يسبب عدم استقرار التوازنات الدولية، أو تكون محكَّمة فيكون توازن القوى أكثر استقرارا، وكلتا الحالتين تتناوبان على النظام الدولي، وهكذا فالتوازن يقترن بوجود الأشياء وتعادل تأثيراتها في البيئة الدولية، وتبقى صفته إما لصالح قوة واحدة (أحادي القطب)، أو موزعة بين عدة قوى (متعددة القطبية)، والنظام الدولي متعدد الأقطاب هو ما استقرت عنده حالة المنافسة بين عدة قوى، وهي الحالة الهيكلية للنظام متعدد الأقطاب، الذي يضم أكثر من طرفين دوليين رئيسيين، وهذه القوى غير متساوية بالضرورة في عنصر القوة، في حين أن نظام ثنائي الأقطاب تتحدد فيه بنية النظام الدولي بوجود قوتين تمتلكان من مظاهر القوة والنفوذ دون سواهما، ويكون تمثيل موازين القوى في هذه الحالة، وأن أغلب الدول تجتمع حول قوتين تكونان مركزا للتحالف إن لم تلتزم بالحياد، أما في النظام الأحادي القطب فهو يرتكز على قوة واحدة تكون متجاوزة للدول الأخرى بغاياتها وتأثيرها في العالم، والقوة الدولية في هذا النوع تتميز بكونية مصالحها، وتحركها نحو التدخل في جميع قضايا مناطق العالم.[2]

لذلك يتطلب نظام ميزان القوى على أقل تقدير وجود أكثر من قوة واحدة على مسرح الأحداث، تحاول كل منها أن تعمل على أساس التحالف، وقد ساد في العالم قديما بين فرنسا وبريطانيا، وفي العالم المعاصر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)، ومنه فإن توازن القوى يُبنى على دوافع الأمم وأفعالها لتحقيق النتائج التي تسعى إليها، نتيجة للتنافس والصراع، وعادة ما يظهر ميزان القوى في مجالات السياسة الواقعية، أو مجالات السياسة الحقيقية (Real politics)، وتهدف نظرية ميزان القوى إلى معرفة الطرق التي يمكن للدولة أن تسلكها لتضمن أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها دوليا وإقليميا، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات أهمها:

1– تحاول الدول الحفاظ على مكتسباتها، وعلى أكبر قدر من السيطرة على العالم.

2– استخدام الوسائل والآليات المختلفة والمتاحة، لتحقيق الغايات والمصالح التي ترمي إليها.

[1] خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010)، ص. 24.
[2] المرجع نفسه، ص ص .27، 28 .

3– الوسائل والآليات المتخذة من قبل هذه الدول تترك آثارا داخلية (كزيادة القدرات العسكرية والاقتصادية وتطوير استراتيجياتها)، وخارجية (كتقوية التحالفات بين الدول، مع إضعاف تحالفات الدول المنافسة).[1]

يتأسس توازن القوى وفق المنظور الواقعي التقليدي على فكرة مفادها، العمل باتجاه منع أو على الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها، الرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول، من أجل الحفاظ عى استمرار الوضع الراهن، ومن ثم لا يمكن تغييره إلا عبر صراعات دولية، ويشير "اسماعيل صبري مقلد" أيضا إلى أن الفكرة الكامنة من وراء نظام توازن القوى في السياسة الدولية هي أن الطابع المميز لها هو الصراع، وهذا الأخير تدفعه متغيرات التضارب في مصالح وتوجهات الدول، ناهيك عن سعي كل طرف أو دولة في رفع مستوى قوتها القومية أي على حساب الدول الأخرى، وفي هذا الإطار تسعى الدول الضعيفة في الدخول تحت لواء القوى الكبرى، في إطار ائتلاف قوي أو محور قوي مضاد.[2]

خلافا للنظرة التقليدية يشير التوازن إلى نظام من التفاعلات بين كفتي ميزان السياسة الدولية – إذا سلمنا أن التوازن يكون عبر كفتي ميزان– (كفة مكونات القوة لكل دولة، وكفة علاقات القوى وشكل النظام الدولي وقيمه)، استمرار أو محاولة أطرافه تأكيد وضع معين، ويعبر عن إعادة توزيع الامكانيات بين أطراف علاقات ما، أو إعادة تنظيم العلاقات بينها، وتهدف سياسات التوازن في هذه الحالة إلى الحيلولة دون تحقيق أية تغييرات أو تعديلات غير مرغوبة في علاقات الكفتين أو داخلهما، وذلك من خلال اعتماد آليات التوازن كالحرب أو التهديد باستعمال السلاح، أو التحالفات، أو التسريع ببناء قوة ذاتية بما يُمكِّن الدولة أو الدول المعنية من التعايش مع الأوضاع القائمة أو خوض غمار التنافس لإعادة بناء الوضع الدولي، وسياسات توازن القوى من المفاهيم ذات الصلة بعلاقات القوى وتوزيع عناصر القوة دوليا، وتسعى غالبا على الإبقاء على حالة من حالات التوازن الدولي، بحيث لا تستطيع أية قوة أو قوى تغيير الوضع القائم، أما توازن القوى كظاهرة فقد يسمح ببروز أوضاع توازنية جديدة، إذا ما استدعت المسببات ذلك (انتشار مكونات القوة، تغير علاقات القوى).[3]

[1] محمد بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، مرجع سابق، ص. 34.
[2] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص. 30.
[3] المرجع نفسه، ص ص .30 ، 31 .

تأسيسا على ما سبق تشير تطورات الأحداث الدولية الراهنة، إلى اتساع تأثير المصلحة القومية للدول وإمكاناتها من القوة، والحفاظ على الوضع الراهن في تحديد طبيعة التفاعلات البينية بين الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي في إطار ميزان القوى، كما تسعى الدول للقيام بدور فاعل في إطار سياساتها الخارجية، أيا كان هذا الدور (توسعي، تنافسي، صراعي، تعاوني، تحالف...إلخ)، يكون من منطلق مصلحة قومية، تهدف من خلالها إلى تحقيق مساعي الاستراتيجية عبر مختلف الوسائل والآليات (سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية...إلخ).

ثانيا: نظرية المباريات وتفسيرها لطبيعة التنافس الدولي.

تعددت التسميات التي أطلقت على هذا الحقل المعرفي، سمي بنظرية المباريات استنادا إلى ما تحدَّث عنه الاستراتيجيون والجنرالات في السابق، عن ما أطلقوا عليه بـ "مباريات الحرب" War Games، والتي تعني القدرة على معرفة التحرك القادم للخصم، في حين يرى بعض السياسيين أن وضع حزبه أو دولته على أنها جزء من "اللعبة السياسية الكبرى"، ويرى المؤرخ الهولندي "يوهان هويزنجا" Johan Huizinga أنه (من الصعب فهم الثقافة الانسانية إلا إذا تعاملنا مع الإنسان على أساس أنه "لاعب" Player ، وأن الأفراد ينخرطون في اللعب منذ طفولتهم وطيلة حياتهم، وفي كل الجوانب ابتداء من العلاقات العاطفية حتى العلاقات الحربية)، وفي العصر الحالي أخذت الدراسات تنظر للسلوك الإنساني على أنه نوع من المباراة أو اللعب، ويجري ذلك على العلاقات بين العمال، والإدارات والتنافس في الأسعار بين المؤسسات، أو استراتيجيات حروب العصابات، أو مفاوضات الحد من الأسلحة.. الخ.[1]

أما عن الأصول الفكرية لنظرية اللعب فتعود للاقتصادي الأمريكي "مارتن شوبيك" Marten Shopc الذي عرَّفها على أنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"، ويمثل هذا التعريف نقطة انطلاق لهذه النظرية، وحسب "توماس شيلينج"[*] Thomas Schelling فإن النظرية معنية

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 335.

[*] توماس شيلينج: اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2005 م وصاحب كتاب "استراتيجية الصراع"، ألَّف هذا الكتاب عندما بلغ الصراع أوجه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، من أبرز النظريات التي جاءت في هذا الكتاب "نظرية اللعب" Game theory، والتي تسمى أيضا بـ "نظرية المباريات" كما تُسمى هذه النظرية أيضا "مباراة "2x2" حيث يضع الطرف نفسه موضع الطرف الآخر، ليرى كيف يفكر، ومن ثمة كيف تكون ردة فعله. من كتاب صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة.

بأوضاع يكون السلوك فيها لكل طرف معتمدا على قدرته في توقع ما سيفعله الطرف الآخر، وهو ما يعني التميز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ.[1]

وفي هذا الصدد يسمي "شيلينج" هذا الحقل المعرفي بـ "استراتيجية الصراع" ومصطلح الاستراتيجية مأخوذ من "نظرية اللعب" Game theory التي تصنف الألعاب إلى: (ألعاب مهارات، ألعاب حظ، ألعاب استراتيجية)، وهذه الأخيرة تخص تلك الألعاب التي تعتمد فيها أفضل حركة يقوم بها أي لاعب؛ أي أنها مرتبطة بما يفعله الطرف الآخر أو اللاعبون الآخرون، فهي تعتمد على سلوكات كل لاعب يسودها جانب من التوقع، لفهم سلوك الطرف الآخر[2]، ويسمى أيضا هذا الحقل المعرفي أيضا بـ "استراتيجية النزاع" Conflict Strategy، الذي يعود اهتمام الباحثين به إلى أسباب عدة أهمها: أنه يمكن أن يكون الجميع مشتركون فيه ويصبح بذلك نزاع عالمي يرغب فيه الجميع بالفوز، ومن جهة يرغب المشاركون فيه في فهم كيف سيتصرف الأعضاء في ذلك النزاع، والسبب الآخر كون الأعضاء المشاركون فيه يرغبون في السيطرة أو التأثير على سلوك الآخرين في نزاع ما، وبالتالي يرغب الجميع في محاولة فهم المتغيرات التي تؤثر في سلوكات الأطراف المتنازعة لتعارض مصالح الأطراف فيه[3].

يشكل النزاع القائم بين الأطراف بيئة لتضارب المصالح تظهر على شكل تنافس مختلف الأشكال: "توتر" Tension ، "نزاع" Conflict، "مساومة"Bargaining، وقد يؤدي إلى "حرب" War حتمية تهدف للتدمير الشامل، وتصبح فيه "اللعبة صفرية" Zero Game (ربح الطرف الأول يعني خسارة الطرف الآخر)، وكون افتراضات نظرية اللعب في العلاقات الدولية تخص الوحدات السياسية، كلاعبين أساسيين في حقل العلاقات الدولية حسب نظرية الألعاب، والتي تقوم على عدة افتراضات أهمها:

[1] المرجع نفسه، ص 337.
[2] وردة هاشم علي عيد، مرجع سابق، ص82 .
[3] توماس شيلينج ، استراتيجية الصراع (بيروت: الدار العربية للعلوم، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الطبعة الأولى، 2010)، ص ص. 11،12.

1. افتراضات نظرية المباريات:

أ- المساومة: Bargaining .

إن دراسة استراتيجيات النزاع وفقا لهذا الطرح، تعني تبني الرؤية القائلة بأن أغلب حالات النزاع بين الدول هي في أساسها حالات "مساومة" تعتمد فيها الدول في غالب الأحيان على قدرة طرف واحد في تحقيق أهدافه، على حساب الخيارات أو القرارات التي يتخذها الطرف الآخر، وقد تكون المنافسة قائمة على تقديم طرف تنازل لصالح طرف آخر، أو تتم عبر مناورة ضمنية كما هو الحال حين يجري احتلال مناطق استراتيجية أو أقاليم مهمة، كما أنها قد تشبه المساومة الاعتيادية التي تجري في السوق فتبدأ بالحالة الراهنة على أنها نقطة الصفر، وتسعى إلى ترتيبات تؤدي إلى أرباح لكلا الطرفين، أو قد تشتمل على تهديدات بإلحاق الأضرار على كلا الأطراف المتصارعة أو المتنافسة، كما في حالات المنافسة الاقتصادية: المقاطعة، حرب الأسعار، عمليات الابتزاز...إلخ. [1]

ب-التهديد: The Threat .

كما توجد استراتيجيات تتخذ المساومة على طاولة المفاوضات، فهناك استراتيجيات معروفة في مجال الصراع الدولي، من منطلق الرد بالمثل الذي يعد من أهم هذه الاستراتيجيات المعروفة، فهي استراتيجية سهلة الفهم وتأتي بنتائج مهمة، ولفهم استراتيجية الرد بالمثل ينبغي معرفة أن الدول تحاول عندما تعد استراتيجياتها أن تضع في اعتبارها استراتيجيات الأطراف الأخرى، وهذا ما يقصد به "المعاملة بالمثل" في مجال الصراع الدولي، فعندما يكون الغرض من استراتيجية الرد بالمثل هو التهديد بعقاب طرف آخر إذا أقدم على فعل معين يطلق عليها "الردع" Deterrence ، والردع معناه إلقاء الرعب في الطرف الآخر لجعله لا يفكر في الهجوم Attack، وبهذا المعنى يمكن فهم فكرة "السلام" Peace عبر "القوة" Power؛ والتي تعني التسليم ببعض مطالب الطرف الآخر تجنبا لقيام "الحرب" War[2].

يمثل التهديد خطة إنذار تسبق قرار تقدم العدو، مرتبطة بسيادة الدولة أو مكانة ما على الساحة الإقليمية أو الدولية، قبل الخوض في حرب ما في مناطق أو أقاليم معينة، فهو يقلل من خطر حدوث هجمات انتقامية كبيرة، وذلك بإبقاء خيار آخر أخف ضرراً إذا ما حصل الأمر المحتمل، كما يأخذ

[1] المرجع نفسه ، ص . 12.
[2] خليل حسين، مرجع سابق، ص ص 458-460 .

بعين الاعتبار احتمال أن تهديدا انتقاميا ما يمكن أن يحمل مصداقية أكبر إذا ما وضعت مسؤولية اتخاذه ووسائل تنفيذه في أيادي أصحاب القرار الأقوى، وتبرز فاعلية التهديد في مدى اعتمادها على توفر البدائل المتاحة أمام العدو المحتمل، إما الرد على التهديد أو أن يترك له مجالا للخروج[1]، كما يمكن أن يؤدي التهديد للحرب إذا تمادى الطرف الآخر بالإصرار في مطالبه، وهذا بعد اقتناعه بضعف الآخرين وخوفهم منه، وكذلك إذا بلغ التهديد درجة التنفيذ (الاستعمال الفعلي للقوة).

ثالثا: التنافس الدولي وفق نظرية صراع الحضارات Theory of Clash Civilizations.

في عام (1992) نشر أستاذ علم السياسة الأمريكي "صامويل هنتيجتون" مقاله المشهور بعنوان "صدام الحضارات" The Clash of Civlizations في المجلة الأمريكية "فورين أفيرز" Foreign Affairs، أكد فيه أن المصدر الرئيسي للصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون ذو طابع إديولوجي، أو اقتصادي، أو سياسي، ولكنه بدلا من ذلك كله سوف يكون صراعا ثقافيا، وقد تنبأ هنتيجتون بأن صدام الحضارات سيهيمن على السياسة العالمية، وقد ربط هذا الصراع بالبعد الحضاري والثقافي، وكتب يقول أن "الحضارة هي أسمى تجمع ثقافي للناس، وأوسع مستوى من مستويات الهوية الثقافية، تحددها عناصر موضوعية مشتركة، مثل: (اللغة، التاريخ، الدين، التقاليد، كذلك الهوية الذاتية للناس)"، وعلى هذا الأساس قد تنضوي تحت لواء حضارة واحدة عدة دول قومية أو دولة واحدة فقط، كما يمكن أن تتداخل حضارة ما مع الحضارات الأخرى أو تندمج فيها "[2].

وحسب هنتيجتون هناك سبع أو ثماني حضارات كبيرة تشمل: الحضارات الغربية (أوروبا والأمريكيتين)، والكونفوشيوسية (الصين، وبعض دول جنوب شرق آسيا فيتنام، كوريا)، واليابانية، والإسلامية، والهندية، والسلافية، والأرثوذكسية، والأمريكية اللاتينية، أو حتى الإفريقية إن أمكن[3]، بحيث تؤرخ كل حضارة للسيطرة على أخرى، أو منافستها حفاظا على مصالحها وبسط نفوذها.

استنادا إلى قول هانتيجتون فإن الصين ودولا قليلة أخرى تشكل الحضارة "الكونفوشيوسية"* Confucianism، في حين تتموقع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مجموعة من الدول التي تشكل في

[1] توماس شيلينج ، مرجع سابق، ص . 14.
[2] غراهام أليسون، مرجع سابق، ص ص . 277 ، 278.
[3] عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات (لأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004)، ص ص. 72-75.
* الكونفوشيوسية: هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ في الفلسفة الصينية، طورت عن طريق تعاليم كونفيشيوس وأتباعه، تتمحور في مجملها حول الأخلاق والآداب، وطريقة إدارة الحكم والعلاقات الاجتماعية، أثرت الكونفشيوسية في منهج حياة الصينيين، حددت لهم أنماط الحياة وسُلم القِيم الاجتماعية، كما وفرت المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظريات والمؤسسات السياسية في الصين، انطلاقا من الصين،

مجملها الحضارة الغربية[1]، وبما أن أطراف الصراع في دراستنا هذه (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين)، فهي تنضوي ضمن مقاربة الصراع بين الحضارتين الغربية والكونفوشيوسية.

يفسر "صامويل هنتيجتون" مبادئ الحضارة الغربية التي تقوم على "القيم العالمية" Universal Values، على أنها معادية لحضارات أخرى، ومنه يبرز الطرف الفاعل في هذا الصراع وهو الحضارة الكونفوشيوسية، التي تحتل الصين فيها مركز القلب، ومنه فإن المفهوم القائل بإمكانية وجود "حضارة عالمية" Universal Civilization، هو مفهوم غربي يتناقض بشكل مباشر مع خصوصية معظم المجتمعات الآسيوية، بينما تؤمن الحضارة الغربية بقيم ومعتقدات تسعى للدفاع عنها مثل: "الفردية" Individualism، و"الليبرالية" Libiralisem، و"المساواة" Equality، و"الحرية" Libarty، و"سيادة القانون" Rule of Law، و"الديمقراطية" Dimocracy، و"حرية السوق" Free Markets، و"الفصل بين الكنيسة والدولة" Separtion of Church and State ..، وكون هذه القيم تتعارض والثقافة الصينية ومعتقداتها يشتد الصراع.[2]

في حين تظهر المنافسة الصينية واضحة، للقيم الغربية من خلال اعتقاد الحضارة الصينية أنها متميزة واستثنائية أكثر من نظيرتها الأمريكية، فعلى حد تعبير "هاري غيلبر" Harry Gelber "فقد كانت الإمبراطورية الصينية ترى نفسها مركزا للكون المتحضر"، وتتمثل هذه التميزية والاستثنائية في تفسير أسلوبهم الخاص في التفكير، حيث استطاعوا خلق فكر فلسفي يقوم على تعظيم الذات، وقد لخص غراهام أليسون في كتابه (حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا من الإفلات من فخ ثيوسيديدز) أهم الأسس التي يقوم عليها الصراع الحضاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي سنوردها في الجدول الآتي:

انتشرت هذه المبادئ إلى كوريا، ثم إلى اليابان وفيتنام، أصبحت ركيزة ثابتة في ثقافة شعوب شرق آسيا، وعندما تم ادخال أفكارها إلى المجتمعات الغربية، جلبت الكونفشيوسية انتباه العديد من الفلاسفة الغربيين، ما جعلها عرضة للمنافسة من قبل الحضارة الغربية.

[1] غراهام أليسون، مرجع سابق، ص . 278.

[2] المرجع نفسه، ص .279.

جدول رقم (03): يمثل أسس ومعالم الصراع الحضاري الأمريكي– الصيني في العالم.

	أمريكا	الصين
النظرة الذاتية	الدولة رقم 1	مركز الكون
القيمة الأساسية	الحرية	النظام
النظرة إلى الحكومة	شر لا بد منه	خير لا بد منه
شكل الحكومة	جمهورية ديمقراطية	استبدادية
النموذج الأصلي	تبشيري	لا يضاهى
الموقف من الأجانب	استيعابي	إقصائي
الأفق الزمني	الحاضر	الأبدية
وسيلة التغيير	الاختراع	الترميم والتطور
السياسة الخارجية	النظام الدولي	التراتبية المتناغمة

المصدر: غراهام أليسون، "حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا من الإفلات من فخ ثيوسيديدز"، ص. 285.

المطلب الثاني: التنافس الدولي من المنظور الليبرالي.

لقيت نظريات الصراع الدولي (نظرية المباريات، النظرية الواقعية، نظرية صراع الحضارات...إلخ)، كمداخل فكرية في تحليل الصراعات الدولية العديد من الانتقادات، أبرزها أنها صيغت أساسا للتعامل مع المواقف الصراعية التنافسية إلى حد بعيد، خاصة إذا كانت تلك الأنماط التنافسية ذات طابع ثنائي، أما في الحالات التي يتعدد فيها الأطراف أو اللاعبون، فيمكن أن تنشأ بينهم ائتلافات وتحالفات وعلاقات تعاون، لمواجهة التحديات المشتركة وهو ما مهَّد الطريق لبروز نظريات التعاون في العلاقات الدولية، خاصة مع زيادة ظاهرة التحالفات في النظام الدولي المعاصر.

نتيجة لزيادة ظاهرة التحالفات في النظام الدولي المعاصر، وزيادة دور هذه الظاهرة، فقد أولى الباحثون اهتمامهم لديناميات التحالف والتعاون الدولي، وعلى رأسهم الباحثان السياسيان "جورج ليسكا"، و"ويليام ريكر" اللذان تتفق جهودهما الفكرية على أن السلوكات التحالفية تنتهي بتحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله تلك التحالفات سواء ضد جهة معينة، أو لتحقيق غرض معين، سواء ارتبط الأمر برغبة كل طرف في تحسين مركزه الدولي، أو لضمان الاستقرار والأمن[1].

والأمن ما تسعى الدول إلى تحقيقه عن طريق سياسات التعاون والتحالفات، عبر فواعل رسمية وغير رسمية (شركات متعددة الجنسيات–منظمات حكومية إقليمية، دولية..إلخ)، مكنتها من تفعيل آليات "الاعتماد المتبادل" Interdependence، ونشر قيم "الديمقراطية" Democracy، و"الأمن الجماعي" Collective Security

كما تتخذ الليبرالية من الحرية قيمة ثابتة لتفسيرات العلاقات الدولية بمدلولاتها السياسية، والفردية والاقتصادية، ومن الفواعل غير الدولاتية، أحد أهم الأطر الفكرية في العلاقات الدولية، والمنافية لأفكار ومسلمات المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، كما تجسدت أفكارها أيضا في الطروحات التي قدمها رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم "روبرت كيوهان" Robert Keohane الذي ارتبطت معظم افكاره بـ "الهيمنة" Domination و"المصلحة" Interest، ففي كتابه الصادر عام (1948) بعنوان "ما بعد الهيمنة" لاحظ أن هناك علاقة بين كل من السلطة والثروة والسياسة المرتبطة بالهيمنة على مستوى عالمي، فالثروة وسيلة إلى السلطة والعكس صحيح، السلطة هي وسيلة إلى الثروة، في حين أن السياسة وسيلة إلى السلطة، وقد أشار إلى أن المصالح الاقتصادية تعتمد على النفوذ السياسي، وفي

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص . 294.

تفسيره لفوضوية النظام الدولي اعتبر "كيوهان" أن الصراع الدولي مصدره ذلك الترابط القائم بين السياسة والاقتصاد، والمنافسة هي مصدر الصراع، ولهذا وجب التركيز على مفهوم التعاون كأساس للعلاقات الدولية من أجل تحقيق الاستقرار ضمن إطار النظام الدولي، وعلى هذا الأساس ربط "كيوهان" بين مفهومي التعاون والهيمنة، أي أن هناك الحاجة لقوة مهيمنة من أجل تحقيق التعاون بين الأطراف الدولية، في ظل بيئة نظام دولي فوضوية.[1]

وبهذا الصدد طوَّر "روبرت أكسلرود" Robert Axelrod أحد رواد تيار "الليبرالية الجديدة" Neoliberalism بجانب "روبرت كيوهان"، نماذج تشترك مع "الواقعية الجديدة" Neorealism في تفسير الصراعات الدولية، فيما يتعلق الإقرار بافتراضي الفوضوية الدولية، والأنانية العقلانية للدول، وكان تحليلهما يهدف إلى بيان أنه من الممكن للأنانيين العقلانيين أن يتعاونوا حتى في نظام فوضوي.[2]

وبناءً على ذلك "حدد روبرت كيوهان" مجموعة من شروط تحقيق الهيمنة أهمها:

1. **السيطرة التامة على المواد الخام:** الذهب، النفط، الفحم، الفولاذ.
2. **التحكم في مصادر رأس المال:** إنشاء البنوك وغيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية.
3. **التحكم في الأسواق العالمية:** فتح الأسواق في مختلف دول العالم، لتنويع فرص السيطرة التجارية
4. **التمتع بميزة نسبية في الانتاج:** تحقيق الطفرة الاقتصادية برفع نسبة الانتاج على المستوى العالمي.

وانطلاقا من هذه النقاط نجد أنها تشترك في البعد الاقتصادي أكثر، وهو أساس التحليل الليبرالي، والهيمنة الاقتصادية فيما معناها الواسع تشمل التحكم في الأسواق وموارد الطاقة، التي تؤدي بدورها إلى خلق السلطة، والتحكم في دول المحيط وتزعم القيادة، من خلال تجسيد مبادئ ما يسمى بـ "الأمن الجماعي" Collictif sicurity، فحسب مسلمات هذه النظرية فإن من شأن القوة المهيمنة أن تساعد الدول على تحقيق التعاون، وذلك لأن حضور القوة المسيطرة يقلل من انتشار النزاعات، كما أنها تملك قدرة كبيرة في تجسيد منطق التعاون لعدة اعتبارات:

[1] جصاص لبنى، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص . 38.

[2] فوزي نور الدين، " تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية"، (مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37/36، نوفمبر 2014)، ص . 182.

- ✓ **أولا :** أن الدول كبيرة بما فيه الكفاية لتكون لديها مصالح حقيقية من وراء تعزيز آليات التعاون الدولي.
- ✓ **ثانيا :** الدول القوية قادرة على فرض عقوبات على الدول الأخرى، في حال عدم تعاونها.[1]

ومن جهة التفكير الليبرالي في العلاقات الدولية نشأ مقترنا بالمبادرات الدولية المتعلقة بنشر السلام، ورفض الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي في العلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوى، وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي، كما حاول الكثير من المفكريين الليبراليين وعلى رأسهم "جيريمي بينثام" Jeremy Bentham، التصدي للأفكار المحددة لميل الدول إلى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات.[2]

ومن الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه أن الليبرالية تقدم تحليلات وتفسيرات للظواهر السياسية من خلال ما يجب أن يكون، وليس ما هو موجود وراهن، وهو ما برَّر عدم قدرتها على التنبؤ بالتحولات الدولية الراهنة (العولمة، التكنولوجيا، التهديد غير العسكري...إلخ)، والسبب في إخفاق النظرية الليبرالية في تجسيد مبادئها في السياسات الخارجية، عدم قدرتها على التنبؤ أو الحد من تداعيات التحولات الدولية، التي أعقبت نهاية الحرب الباردة: الإرهاب الدولي، التلوث البيئي، الأزمات الدولية (أزمة كورونا 2019) –كوفيد 19*، هذه الأخيرة التي أصبحت تحدٍّ عالمي للقوى الكبرى في العالم، أثبتت فشلها في التصدي لتداعيات هذه الأزمة، والإخفاق في إدارة الأزمة.[3]

يعد عدم القدرة على التنبؤ بمثل هذه التغيرات، استجابة للطرح العولمي الذي طالما نادى بعصر النهايات (نهاية دور الدولة وترسيم الحدود، نهاية التاريخ، نهاية الإيديولوجيا... إلخ)، والذي ساهم في تفعيل أدوار الفواعل "عبر قومية" Transnational في استغلال الموارد الطبيعية، والثروات الاقتصادية، فتح الأسواق...إلخ، انطلاقا من المنطق التجاري والطرح البرغماتي، الذي يعد انتصار للطرح الليبرالي، والذي يصوغ لمسعى السيطرة باستخدام "القوة الناعمة" Soft Power، ومراعاة المصالح الحيوية في مختلف الأراضي وأقاليم العالم، بالتدخل فيها تحت طائلة الشعارات التي تنادي بها الليبرالية (نشر قيم

[1] جصاص لبنى، مرجع سابق ، ص 40.
[2] جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004)، ص ص .316 - 320.
* كوفيد 19 : **مرض فيروس كورونا 2019** بالإنجليزية Corona Virus Disease 2019 باختصار (**COVID-19**) ، ويُعرف أيضًا باسم **المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019**، اكتُشف الفيروس المستجد لأول مرة في مدينة ووهان الصينية عام 2019، انتشر حول العالم بشكل كبير وسريع مخلفا وراءه خسائر بشرية بمئات الملايين منذ ذلك الوقت، مسببًا جائحة فيروس كورونا العالمية.
[3] وئام السيد عثمان، "الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية"، (السياسة الدولية، المجلد . 55، العدد. 222، أكتوبر 2020)، ص . 40 .

الديمقراطية، التنمية، السلام... إلخ)، وذلك في مختلف الأراضي والأقاليم الجغرافية الحيوية والاستراتيجية، التي طالما كانت عرضة لأجندات واستراتيجيات تنافس القوى الكبرى، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر من منطلق التحليل وفق النظريات الجيوبولتيكية والاستراتيجية.

المطلب الثالث: التنافس الدولي من المنظور الجيوبولتيكي.

تعددت أسباب الاهتمام بدراسة البنى السياسية، وظروف البيئة الطبيعية المحيطة بها، لطبيعة التفاعلات الدينامية بين السياسة والعوامل الجغرافية منذ عقود، ومع احتدام صراع السيطرة الدولية على الأقاليم والمناطق الجيواستراتيجية، أدى بالأطراف المتنافسة إلى توجيه الصراعات التي كانت تستهدف تحقيق أهداف تكتيكية محلية إلى أهداف استراتيجية دولية، مرتبطة بالجغرافيا والأقاليم والمناطق الحيوية، وفي ظل سعي الأطراف المتنافسة إلى تحقيق أهدافها التوسعية على حساب الجغرافيا والأقاليم، أولى علماء السياسة والخبراء الاستراتيجيون الاهتمام أكثر بهذا الحقل المعرفي، وما يحويه من نظريات جيوسياسية وجيواستراتيجية عالمية.

أولا: نظرية القوة البرية: Wild Power Theory.

تعتبر أفكار "فريديريك راتزل"* Friedrich Ratzel حول الجغرافيا السياسية، أحد أهم أسباب اهتمام القوى الاستعمارية الغربية بنظريته حول الجغرافيا السياسية، واتخاذ آرائه كتبرير لتدعيم سياساتها التوسعية، فحسب "راتزل" أن الدولة تشبه الكائن العضوي الحي، وتحتاج إلى التغذية مثل الكائنات الحية، وأنه لا يمكن تغذية الدولة إلاَّ باحتلال ساحات جديدة؛ وأن الدول التي تبقى عاجزة على خوض صراع التغذية ستزول عن الوجود، وكمثال عن ذالك رأى "راتزل" أن الأهمية السياسية لأوروبا ستتضاءل في المستقبل بسبب ضيق ساحة استراتيجياتها التوسعية السياسية، ودعى إلى التوجه خارج أوروبا، حيث تستطيع القوى الأوروبية أن تواصل جهودها في الوضع الدولي الجديد، وجاء بعده "رودولف كيلين" Rudolf Kjellen الذي استخدم مصطلح "الجيوسياسية"، كأرضية للنظرية الجيوسياسية والبحرية والجوية فيما بعد، كما أصبحت الآراء التي طرحها "جيلين" في بحثه "الدولة

* راتزل: (1844- 1904) مؤسس علم الجغرافيا السياسة، وصاحب كتاب "النظرية العضوية لتطور الدولة"

كائن عضوي حي"، أحد المصادر الرئيسية والمهمة لجيوسياسية ألمانيا في تلك الفترة، ووفقا لهذه الطروحات الفكرية، فإن قوة الدول تتحدد ضمن حجم النفوذ الذي ستفرضه في الساحات الجديدة.[1]

كما تعتبر الجغرافيا السياسية إحدى العناصر الأساسية في طريقة التفكير الواقعية في السياسة الدولية، فالدول عندما تقوم بأخذ الحسبان لقوتها وقوة خصومها، فهي تراعي بذلك عدة عوامل أهمها العامل الجغرافي؛ فالموقع الجغرافي باعتباره عنصر مهم من عناصر القوة فهو يتعلق بشكل مباشر بالأمن العسكري، ولهذا السبب غالبا ما يلجأ أصحاب القرار إلى الخرائط الجغرافية عندما يرتبط الأمر بقضايا الصراع الدولي، ففي أدبيات الجغرافيا السياسية ثمة ثلاثة اعتبارات بالغة الأهمية: الموقع والموقع، والموقع! فالدول تزيد من قدرتها بقدر اعتمادها على الجغرافيا السياسية لدعم قوتها العسكرية عن طريق اتخاذ اجراءات مهمة تتمثل في: تأمين مناطق النفوذ، أو قطع طرق التجارة الاستراتيجية على الخصوم، وتأمين حلفاء وقواعد عسكرية قريبة من قوة معادية.[2]

وعلى هذا الأساس يؤكد "هيلفورد ماكيندر" Halford Makinder على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط والمركزي، أو احتلال مركز جغرافي مهم في العالم، وقد حدد "ماكيندر" القارة الأوراسية من وجهة النظر الكونية، على أنها تقع في مركز العالم، ويقع في مركزها "قلب العالم" Heartland، والذي يمثل تجمُّع الكتل القارية للأوراسيا، وحسب "ماكيندر" فهو يمثل رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم كله، و"قلب العالم" Heartland يمثل المنطقة الأكثر أهمية جغرافيا ضمن حدود الجزيرة العالمية World Island، وفي هذا الإطار يظم "ماكيندر" كلاً من آسيا، وإفريقيا، وأوروبا ضمن الجزيرة العالمية .[3]

ويعتبر ماكيندر الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة، ويطلق على مجموع القارات الثلاث: أوروبا، آسيا، إفريقيا بالجزيرة العالمية World island، وهو يرى أن مركز هذه الكتلة هو أهم منطقة بها، ويطلق عليها اسم "قلب الأرض" Heartland، وكتب يقول: " أن من يسيطر على أوروبا الشرقية

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الطبعة الأولى، 2010)، ص ص. 127 ، 128.
[2] خليل حسين، مرجع سابق، ص. 455.
[3] الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ترجة عماد حاتم، الطبعة الأولى، 2004)، ص . 86.

يسيطر على قلب الأرض؛ ومن يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية؛ ومن يمتلك هذه الجزيرة العالمية يحكم العالم".[1]

ويمثل الشكل أدناه رسما تخطيطيا لنظرية قلب الأرض لـ "هيلفورد ماكيندر"

شكل رقم (03): يمثل رسم تخطيطي لنظرية قلب الأرض.

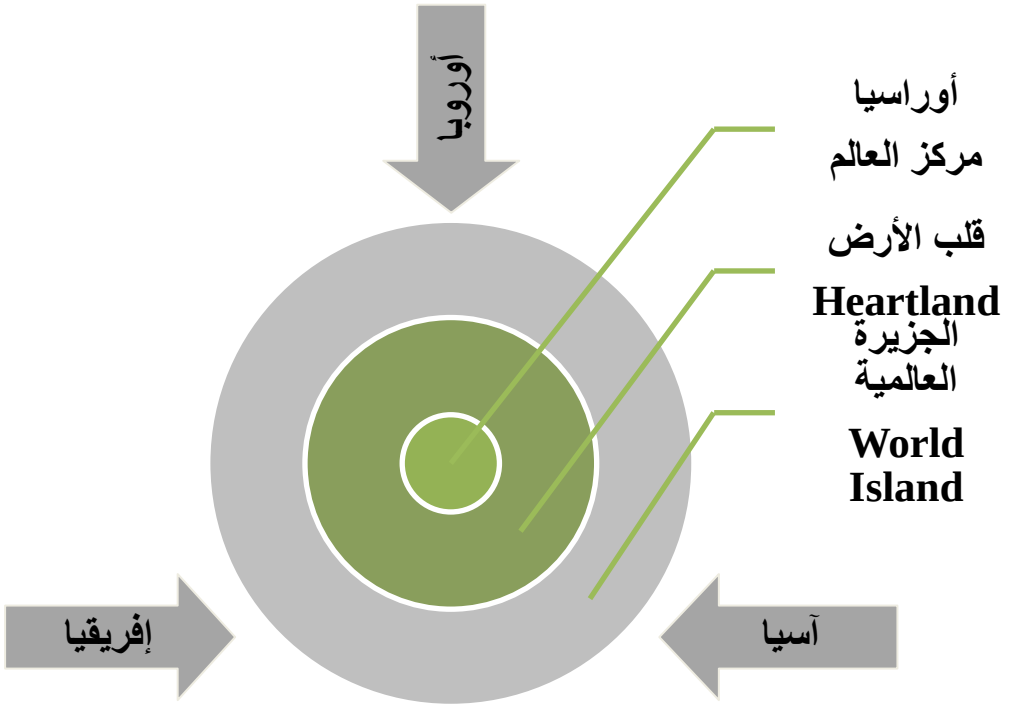

المصدر: من إعداد الطالب .

[1] بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة أحمد عبد الكريم، الطبعة الأولى، 2000)، ص .24.

انتقد "نيكولا سبيكمان"* Nicholas J. Spykman "ماكندر" فيما يتعلق بنظريته قلب الأرض وأردف قائلا: "أن قلب الأرض لا توجد فيه المؤهلات الجغرافية في مجال المواصلات والحركة والفعاليات الاقتصادية الزراعية والصناعية التي يمكن أن تقوده لاستلام مركز القيادة في العالم، وذلك باعتباره قلبا ميتا لا ينبض بالحياة"؛ لوقوعه عند المنطقة القطبية المتجمدة، وأن جزءا كبيرا منه يتكون من صحاري، وعلى حد تعبيره لم تتوفر في قلب الأرض ثروات معدنية إلا في إقليمي "تركساف" الروسية وجبال "الأورال"، وعلى هذا الأساس انتقد "سبيكمان" نظرية قلب الأرض، وجاء بنظرية "الإطار القاري" Rimland*، والتي عبَّر عن فحواها بأن "من يسيطر على إقليم الإطار القاري يتحكم في أوراسيا، ومن يتحكم بأوراسيا يسيطر على العالم"، وقد قسم "سبيكمان" الكرة الأرضية إلى قسمين هما:

1. **القسم الشرقي:** يضم كل من قارة أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وأستراليا.
2. **القسم الغربي:** يضم أمريكا الشمالية، والجنوبية.

حسب منظور "سبيكمان" فإنه يرى أن القسم الشرقي يطوق الأمريكيتين بالنظر إلى مساحته الجغرافية الواسعة (مساحته تبلغ مرتين ونصف مساحة القسم الغربي)، ويضم عشرة أضعاف سكان الأمريكيتين، وحيازته على موارد طاقوية هائلة (الحديد – الفحم)، وعلى هذا الأساس يُبدي توجهه نحو السياسة الأمريكية في أن تنتهج الطرق السياسية، بما فيها الجهود الدبلوماسية لعرقلة أي نوع من التعاون والتقارب بين آسيا وأوروبا، والذي قد يؤدي إلى تدعيم قوة الجهة الشرقية.[1]

واعتمادًا على ما سبق يتجلى التنافس الدولي حول المناطق والأقاليم الجيواستراتيجية المهمة في العالم، بين القوى الكبرى –الشرق والغرب–، والذي يضم قوى التنافس العالمي: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ودول القوى الأوروبية والآسيوية، ومن هذا المنطلق يبرز التوجه الصيني والأمريكي تجاه الأقاليم الجيواستراتيجية في العالم، خاصة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، والتوجه جنوبا في إطار سياسة تنافسية على موارد الطاقة، باعتماد مختلف وسائل القوة السياسية والاقتصادية

* نيكولا سبيكمان: جيوستراتيجي هولندي أمريكي والمعروف بلقب أبو علم الاحتواء، وهو عالم سياسي يعتبر من أحد مؤسسي المدرسة الواقعية الكلاسيكية في الخارجية الأمريكية، يهتم بالفكر السياسي لأوروبا الشرقية. طرح نيكولاس سبيكمان نظريته التي تُدار بها اليوم السياسة الدولية العالمية، وتقوم على أن بالإمكان ضبط حركة العالم عبر مسارين :الأول: صُنع نظام عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة، الثاني: يقول بأن من يسيطر على الهلال الداخلي في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

* الإطار القاري، أو إطار الحافة ويحوي كلا من قارة أوروبا عدا روسيا، وآسيا الصغرى، والجزيرة العربية، وإيران وأفغانستان، وجنوب شرق آسيا، وجزءا كبيرا من الصين وكوريا وشرق سيبيريا.

[1] عباس غالي الحديثي، مرجع سابق، ص ص . 50-52.

والعسكرية والتكنولوجية والحضارية... إلخ، وهو ما تجسَّد مع التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة والتوجه شرق القارة الإفريقية (القرن الإفريقي)، وما يحويه من ثروات جعلته ضمن الترتيبات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وفقا لأجندات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الصين.

وعلى هذا الأساس قسَّمَ "نيكولا سبيكمان" العالم إلى قسمين شرقي وغربي، فالشرقي هو العالم القديم (آسيا–أوروبا–إفريقيا)، والغربي (الأمريكيتين)، فلو قامت الحرب بينهما فإن الشرق سوف ينتصر لأنه يمتلك ثلاثة أرباع القوة الديمغرافية، وثلاثة أرباع الموارد الأولية، كما ذكر أن هذه الكثافة من البشر والموارد تتركز على سلسلة الإلتواءات الآلبية (نسبة إلى جبال الآلب)، التي تبدأ من بريطانيا وجبال "الألب" في أوروبا ثم جبال "طوروس" في تركيا، فجبال "زاجروس" في إيران و"هندوكاش" في باكستان، وجبال الهيملايا في الهند، وجبال "سوماطرا" في أندونيسيا؛ لذلك فمن يسيطر عليها يسطر على العالم.[1]

تشير هذه النظريات إلى مدى أهمية الجغرافيا بالنسبة للقوى الكبرى، منذ بدايات الحربين العالميتين الأولى والثانية للسيطرة على المناطق والأقاليم الجيواستراتيجية، وكذا اعتراض الممرات البحرية والتجارية، لفرض السيطرة على البحار والمضائق والممرات البحرية والموانئ، للوصول إلى مصادر الطاقة، وحماية المصالح الاستراتيجية والحيوية، ومن هنا كانت الحاجة إلى تأمين هذه المضائق المائية والمنافذ البحرية، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى الاهتمام أكبر بالقوة البحرية، وما لها من دور في تنفيذ عمليات التوسع والنفوذ الاستراتيجي، من خلال التحكم في المناطق المائية الحيوية، وطرق الملاحة والتجارة العالمية، وهذا ما جاءت به نظرية القوة البحرية بقيادة "ألفريد ماهان".

ثانيا: نظرية القوة البحرية: Naval Power Theory .

على عكس "راتزل" و"ماكيندر" والعديد من الجيوبولتكيين الذي تبنوا افتراض سيطرة القوة البرية، نجد مجموعة منهم يرون أنه للقوة البحرية أفضلية على ذلك، مكَّن الدول من السيطرة العالمية، وعلى رأسهم الأميرال "ألفريد ماهان"Alfred Thayer Mahan * الذي تحدث عن السيطرة البحرية وعلاقتها

[1] أنور ماجد عشقي، "النظريات الاستراتيجية التي تتحكم في السياسة الدولية"، (مجلة نوافذ، العدد 385)، ص . 89.

* ألفريد ماهان خريج الأكاديمية البحرية الأمريكية عام 1895، ومتقاعدا عنها برتبة أدميرال عام 1906، يعد أول من كتب في استراتجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافيا السياسة قبل الحرب العالمية الأولى، من أهم إسهاماته العلمية ثلاثيته الشهيرة: أثر القوة البحرية في التاريخ (1660-1783) The Influence of Sea Power on History، أثر القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية

بالقوة العسكرية (الأساطيل، الموانئ...إلخ)، ونقل هذه القوة، من البحر إلى المكان المطلوب ومن ثم فإنه من يتحكم في القوة البحرية، لديه القدرة في التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية، والتي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمقها الجيواستراتيجي (الأرضي) من جهة أخرى.[1]

كما استندت الجيوسياسية البحرية التي طورها "ماهان"، على أساس استراتيجي يُحقق السيطرة من الأحزمة باتجاه المركز ومن البحار باتجاه البر، ويقول "ماهان" بأنه لا يمكن أن تحقق أية استراتيجية أهدافها التوسعية على حساب الأطراف الأخرى، إلا عن طريق عملية احتوائها للبحار المحيطة بها، وقدم مثالا عن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان، في احتواء روسيا والصين، وقد أشار "ماهان" فترة عمله كمستشار للسياسة الجيواستراتيجية الأمريكية في عهد "تيودور روزفلت" Theodor Roosevelt، إلى هدفين استراتيجيين للقادة الأمريكيين:

1– قبول الحرب في البحار البعيدة عن أمريكا بشكل دائم.

2– تشكيل سلسلة من الاتفاقيات التي تمسك بزمام التطورات في القارة الأساسية (الأوروآسيوية).[2]

وقال أنه في عالم تسود فيه المصالح، فإن الموقع البحري المناسب يعطي ميزة سياسية، اقتصادية، مهمة على الصعيد الدولي، ومن ثمة فإن الموقع المغلق يشكل عائقا نسبيا للدول التي تسعى للعب أدوار عالمية، فالعوائق الجغرافية تقلل من إعطاء فرص التنقل والاتصال، وقد استُدل ذلك بالإمبراطورية الروسية التي ظلت حبيسة للجغرافيا، وبعكس روسيا فالموقع الجغرافي لبريطانيا –رغم صغر مساحتها– مكَّنها من التحكم في الطرق التجارية عبر القناة الإنجليزية، وطرق التجارة عبر المحيط الأطلسي، كما ساهم موقعها الجيواستراتيجي من التحكم في النقاط الاستراتيجية البحرية مثل: مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ورأس الرجاء الصالح، وسنغافورة، وهونغ كونغ...إلخ، ما أعطاها مركزا قياديا وريادية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.[3]

(1793- 1832)، ومؤلفه الثالث حياة نيلسون The Life of Nelson تميزت كتاباته في إبراز الشرط الأساسي للقوة العالمية "التحكم في البحر"

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ب ط، 2014)، ص . 76.

[2] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص . 131.

[3] خليل حسين، مرجع سابق، ص ص . 327، 328.

من خلال تحليل القوة البحرية البريطانية ودراسته للتاريخ البحري للعالم، قدم "ألفريد ماهان" مجموعة من المحددات التي تبرز قوة الدولة نوردها في الجدول الآتي:

جدول رقم (04): يبين محددات القوة البحرية عند ألفريد ماهان.

محددات القوة البحرية	ملامح القوة
موقع الدولة الجغرافي	• امتلاك واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة Open Seas. • التحكم في طرق التجارة البحرية: الإشراف على الموانئ والمضائق. • التحكم في القواعد العسكرية البحرية.
طبيعة شكل الدولة	• حيازة الخطوط الساحلية المُطلَّة على البحار ممثلة في حدود الدولة. • امتدادات جغرافية داخل البحار من شأنها تسهيل تشييد الموانئ.
مساحة الدولة	• طول الشريط الساحلي للدولة وقدرته الدفاعية ضد الأعداء. • تعدد الواجهات البحرية المساعدة في تشييد الموانئ والمرافئ.
حجم السكان	• حجم السكان الكبير يتيح للدولة تشييد الأساطيل البحرية. • بناء قواعد عسكرية تحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود والعسكريين.
توجه السكان البحري	• مدى استعداد الأفراد للإبحار والتجارة. • توجه السكان للتجارة ما وراء البحار عامل مهم لتطوير القوة البحرية.
توجه الحكومة البحري	• توافر الإرادة للدول بالتوجه لاستغلال الموارد البحرية وتطوير قوتها. • توطيد العلاقات مع الدول ذات المواقع البحرية الاستراتيجية.

إعداد الباحث: المصدر: خليل حسين، "العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، ص. 329–331.

وقد أكدت التطورات التي حدثت في فترة الحرب العالمية الثانية، فاعلية الطروحات الجيوسياسية البحرية في بسط النفوذ والسيطرة على البحار والمنافذ المائية الإستراتيجية، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في ضل استراتيجيتها التوسعية إلى تحقيق سيطرتها على البحار البعيدة من جهة، واتجه الاتحاد السوفياتي السابق إلى تأسيس جيواستراتيجية وتكتيكات تحقق له تقدما سريعا للنزول من سهوب آسيا إلى البحار، كما ساهم الخط المركزي للحزام المحيط الذي يتشكل من شبه الجزر المحيطة بأوراسيا ابتداءً من الشرق الأوسط حتى حدود الصين ساحة للمنافسة والمناورات بين الدول العظمى[1].

ثالثا: نظرية القوة البرية والبحرية: لنيكولا سبيكمان Nicholas Spykman.

تعد دراسة الجيوسياسية البرية والبحرية والجوية أمرا ضروريا لتقديم فهوم وتفاسير معرفية، حول تطور سلوك استراتيجيات السياسات العالمية والاستراتيجيات العسكرية، فقد تطور هذا الحقل المعرفي على يد كل من "كارل هاوسهوفر" Karle Hawshofer، و"هالفورد ماكيندر" Halford Mackinder، وصاغاها لتتناسب مع الجيواستراتيجية الألمانية فترة الحرب العالمية الثانية، و"نيكولا سبيكمان" Nicholas Spykman، الذي طرحها لتتناسب مع الجيواستراتيجية الأمريكية، في مقال بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" The Geographical Pivot of History، في حين قام "ماكيندر" بتحليل "عملية التطور التاريخي" بإرجاعها إلى الأسس الجيوسياسية، وتحديد أهدافها الأساسية من خلال تقسيمه لجغرافية العالم من زاوية الاستراتيجية السياسية والعسكرية، إلى "ساحات محورية" Heartland-Pivot area، ومناطق الأحزمة الداخلية والخارجية، فعلى حدِّ تعبيره فإن تحقيق السيطرة الإستراتيجية على المناطق البرية الحيوية، هو نتاج تحقيق السيطرة على ساحة محورية محمية من الاعتداءات التي يمكن أن تأتي من البحر، وتشمل هذه الساحة أحواض الأنهار التي تنبع من مناطق شرق أوروبا وتصب مِيَّاهها في البحر الشمالي القطبي لآسيا، ومناطق المصادر المائية الداخلية المغلقة في آسيا الوسطى[2].

وحسب كتابات "ماهان" عن أهمية السيطرة البحرية، تم ربطها بالبعد الجغرافي لمَّا يُنظَر إلى العالم كله نظرة استراتيجية تشمل مختلف الأبعاد، وقد أعرب عن ذلك الاتجاه الجغرافي الجيوبولتيكي

[1] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ص. 130، 131.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 128- 129.

لأول مرة في كتابه "مشكلات آسيا" (1900) The Problem of Asia، الذي يركز فيه على مشكلات أوراسيا، واقد استند في دراساته إلى أن قارات العالم الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية، وان قناتي السويس وبنما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال المتميز بالحركة التجارية العالمية، ويؤكد "ماهان" أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، كون روسيا جزءا منه تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا يمنعها من المهاجمين هذا من جهة، من جهة أخرى يرى في هذا الموقع الأرضي المهم مشكلات تمثل أساسا في أنها عبارة عن كتلة أرضية محبوسة تحتاج إلى منافذ بحرية، وبما أنه يرى في القوى البحرية مفتاح للسيطرة العالمية، فإنه يتنبأ بإمكانية تحالف بريطانيا وأمريكا للحصول على السيادة العالمية، لاستخدامهما قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا، نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية، كما تنبأ "ماهان" بإمكانية تحالف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان ضد روسيا والصين معا، وعلى هذا الأساس وحسب محمد رياض في مؤلَّفه "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا" بأن "ألفريد ماهان" قد كتب قبل "ماكيند"ر بأربع سنوات عن أهمية الجزيرة العالمية (أوراسيا)، وعن قلب الأرض (روسيا).[1]

هذا ولم يمنع "ماهان" كونه رجل بحر يؤمن باستراتيجية البحار قبل كل شيئ، من إعفائه من تأثير العوامل السياسية التي كانت سائدة، لمَّا كانت بريطانيا في أوجِّ قوتها العالمية، مستندة في ذلك إلى موقع جزري آمن –قاعدة بحرية ذات عمق أرضي– وأكبر أسطول بحري حربي وتجاري في العالم، وامتلاكها لقواعد حربية مهمة على مداخل البحار، وعلى طول شرايين التجارة البحرية العالمية، كما تنبأ بقوة الولايات المتحدة الأمريكية؛ كونها دولة شاسعة جغرافيا تتجلى في شكل جزيرة كبرى آمنة من قوى أوراسيا، كما لا يخفى اتفاق كل من "نيكولا سبيكمان" N. Spykman و"ألفريد ماهان" استراتيجية "الهرتلاند" Hartland وسيادتها، فـ "نيكولا سبيكمان" وفقا لنظريته "الإطار الخارجي" Rimland التي تحيط بـ "قلب الأرض" Hartland مفتاح السياسة العالمية، ولهذا يسمي هذه الأراضي بالإطار أو الحافة التي تضم أوروبا البحرية (الغربية)، والشرق الأوسط، والهند، وجنوب شرق آسيا، والصين؛ هذا الإطار الذي يزخر بثروات طبيعية هائلة، وموارد بشرية كبيرة، بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط ملاحة تجارية وحربية.[2]

[1] محمد رياض، مرجع سابق، ص . 77.
[2] المرجع نفسه، ص. 78.

ومنه نخلص إلى أن القوة البحرية محدد من محددات استراتيجيات القوى الكبرى، يساهم هو الآخر تطوير في استراتيجيات القوى الكبرى، حسب رواد نظريات الجيوبولتيك والإستراتيجية (ماهان، ماكيندر، سبيكمان...إلخ)، وذلك لتداخل محددات القوة فيما بينها، فكلما امتلكت الدول لقوة بحرية أهلها ذلك لبسط نفوذها، وسيطرتها على الممرات البحرية وتحكمها في خطوط التجارة البحرية، وبارتباط القوة البحرية بالعمق الأرضي –جيواستراتيجي– مكن ذلك من أن تكون تلك القوة قوة بحرية وبرية عالمية تسيطر الممرات البحرية والأقاليم الجغرافية، من خلال بناء الموانئ التجارية والمرافئ الحربية، وتشييد القواعد العسكرية، وحسب "ألفريد ماهان" و"سبيكمان"، كما أسلفنا سابقا على سبيل المثال لا على الحصر، تعد الولايات المتحدة الأمريكية ذات موقع جيواستراتيجي مهم في العالم الجديد، لامتلاكها مساحة جغرافية واسعة مطلة على البحار والمحيطات، ساهم في تفعيل وإرساء مبادئ استراتيجياتها في النفوذ والسيطرة على مختلف الممرات والأقاليم في العالم.

هذا في الجهة الغربية من العالم أما من جهته الشرقية، فتحتل الصين مكانة جيواستراتيجية مهمة في المنطقة الأوراسية والعالم، كونها هي الأخرى تتمتع بمساحة جغرافية شاسعة وذات كثافة سكانية هائلة، وقوة بحرية مهمة مكَّنتها من الإطلالة على المحيط الهندي، وتحكُّمها في طرق الملاحة البحرية و التجارية (طريق الحرير)، والذي ساهم في أن تكون منافس قوي للقوى الكبرى في المنطقة الأوراسية (روسيا، أوروبا)، وكذا منافستها للقوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف مناطق وأقاليم العالم.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أنّ مفهوم التنافس الجيواستراتيجي مرتبط بمفاهيم النزاع، التحالف، التعاون، صدام الحضارات... إلخ، فهو يُعبِّر عن توجهات واستراتيجيات القوى الكبرى نحو الجغرافيا، الأقاليم، العمق الأرضي، المضائق...إلخ ، وفقا لأجندات واستراتيجاتها القوى الكبرى، وفقا لأدبيات المنظور الواقعي الكلاسيكي والحديث في العلاقات الدولية، التي تقوم على متغيرات (القوة، المصلحة القومية، توازن القوى...إلخ)، وهو ماتشترك في تفسيره نظريات الألعاب وصراع الحضارات، وكذا نظريات التحليل الجيوبولتيكي والإستراتيجي في حقل العلاقات الدولية حول المحدد المادي، مثل نظرية "قلب الأرض" لـ "كارل هالفورد" و"ماكيندر"، ونظرية "القوة البحرية" لـ "ألفريد ماهان"، ونظرية "الإطار الخارجي" لـ "نيكولا سبيكمان".

الفصل الثاني

الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الافريقي من منظور القوى المتنافسة..أمريكا–الصين.

يرمي هذا الفصل إلى التعريف بمنطقة القرن الإفريقي، من خلال تقديم مجموعة من التعاريف السياسية والجغرافية والأنثروبولوجية، وتحديد أهم وحداته السياسية وحدوده الجغرافية، إضافة إلى إبراز أهم التركيبات الديمغرافية المتباينة من عرقيات وقوميات تتميز بالصراعات فيما بينها، جرَّاء ما خلَّفه الاستعمار من موروثات صراعيَّة في المنطقة، أثَّرت على مسار الاستقرار الداخلي لتلك الدول، وانعكست سلبا على البيئة الخارجية لدول المنطقة إقليميا ودوليا، فضلا عن إبراز أهم المحددات المادية المؤثرة في سياسات المنطقة وأهميتها الجيواستراتيجية، من خلال تحكمه في أنهار وممرات مائية ومضائق بحرية مهمة، بإطلالة الإقليم على الخليج العربي والبحر الهندي، وتحكُّمه في ممرات البحر الأحمر، نهر النيل، خليج عدن... إلخ، وكذا إبراز ديناميات التفاعل الإقليمي والدولي لمنطقة القرن الإفريقي؛ كونها تشترك في محددات التاريخ والجغرافيا، وتتأثر بالتفاعلات الجيواستراتيجة في المنطقة، وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: القرن الإفريقي من منظور مقاربة جيوسياسية.

المبحث الثاني: القرن الافريقي والتحولات الجيواستراتيجية في محيطه الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي لقوى التنافس الأمريكي-الصيني.

مع التحولات العالمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، برزت مفاهيم عدة: صدام الحضارات، نهاية التاريخ، نهاية الجغرافيا...إلخ، أدَّت إلى التغيير في توجهات القوى الكبرى نحو المناطق والأقاليم، فيما يتعلق بحماية مصالحها والتدخل فيها، انطلاقا من اعتبارات: اجتماعية، دينية، حضارية، اقتصادية... إلخ لتبرير خطط حماية مصالحها، مكَّنها من تجسيد أجنداتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية...إلخ، ومن أبرز هذه الأقاليم تلك المرتبطة بالقارة الإفريقية كالقرن الإفريقي، لما يحويه من ممرات ومنافذ تريد تلك القوى الكبرى الوصول إليها بأي شكل من الأشكال، سواء بالتدخل المباشر أو غير المباشر، أو اتخاذ المناطق المجاورة لها–الشرق الأوسط– نقطة انطلاق لتبرير توجهاتها لإفريقيا، وفقا لمسلمات لعبة "الدومينو"، أو لعبة "البيلياردو" (الكرة المضروبة ليست المقصودة)، من طرف القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والصين نظرا للأهمية الجيواستراتيجة التي يتميز بها القرن الإفريقي في العالم.

المبحث الأول: القرن الافريقي من منظور مقاربة جيو سياسية.

يرمي هذا المبحث إلى التعريف بمنطقة القرن الإفريقي لغويا وأنثروبولوجيا وجغرافيا وسياسيا، وكذا التعريف أيضا بجغرافية الإقليم ومكوناته الديمغرافية وتنوعه الديني، لإبراز ذلك تباعا في مدى ارتباط هذه العناصر بمتغيرات الصراع والتنافس في المنطقة.

المطلب الأول: تعريف القرن الإفريقي Horn of Africa .

يعتبر مفهوم "القرن الإفريقي" Horn of Africa إحدى المصطلحات الجيوبولتيكية المعاصرة الأكثر تداولا وغموضا في نفس الوقت، فهو يحمل أكثر من دلالة وتعريف، ولم يتفق الأكاديميون والباحثون في الميدان، على إيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم القرن الإفريقي، نظرا لعدة اعتبارات:

1. تداخل الاعتبارات الداخلية: السياسية والاجتماعية والإثنو–جغرافية للمنطقة.
2. صعوبة حصر المنطقة في إقليم جغرافي محدد لاعتبارات إقليمية.
3. تباين وجهات النظر الدولية تجاه المنطق.

أولا: القرن "لغة" Linguistically .

القرن للثور وغيره، والقرن مائة سنة، والقرن مثلك في السن، وجانب الرأس، وقرن الشمس أعلاها وأول ما يبدو منها في الطلوع، أما بربطه بإفريقيا فالقرن الإفريقي هو تلك المساحات التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتدة إلى الداخل حتى حدود إثيوبيا والصومال على شكل قرن ثور.[1]

ثانيا: القرن الإفريقي "أنثروبولوجيا" Anthropological .

يطلق علماء الأنثروبولوجيا تسمية القرن الإفريقي على أراضي الصوماليين، في كل من: الصومال، وجيبوتي، وأوغادين في إثيوبيا، إلى أقصى شمال كينيا، ويعرفه الجغرافيون على أنه ذلك الامتداد من اليابسة الذي يتخذ شكل القرن، والواقع شرق البحر الأحمر وخليج عدن، والمصطلح يتسع ليشمل إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، بينما يضيف له السياسيون والاقتصاديون السودان، وجنوب السودان،

[1] محمد عبد الجواد محمد، "السياسة الإسرائيلية نحو القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة البحر الأحمر"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد. 10، العدد. 4، 2019)، ص . 332.

وأوغندا تحت اسم القرن الإفريقي الكبير، ومن ذلك يعتبر القرن الإفريقي المنطقة الشرقية من القارة الإفريقية المتحكمة بمنابع النيل، ومدخل البحر الأحمر الجنوبي، وخليج عدن وباب المندب.[1]

ثالثا: تعريف القرن الإفريقي "جغرافيا" Geographical .

القرن الإفريقي أو شبه الجزيرة الصومالية، تقع في شرقي إفريقيا في المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي، يحدها من الجنوب المحيط الهندي، والبحر الأحمر شمالا واليمن والسعودية شرقا، يتكون من ستة دول: (الصومال، السودان، جيبوتي، إريتريا، كينيا، إثيوبيا)، تطل على خليج عدن، وتشرف على باب المندب، ومقابلة لآبار النفط في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، ومتاخمة لإقليم البحيرات العظمى في وسط إفريقيا.[2]

رابعا: تعريف القرن الإفريقي "سياسيا" Politically .

يتفق أغلب رواد علم السياسة وخاصة دارسي الصراعات الدولية، على أن تسمية القرن الإفريقي تنطبق على ثلاث وحدات سياسية تشكل رقعة استراتيجية هي: (الصومال، وإثيوبيا، وجيبوتي)، وقد تم تأسيس هذا التعريف على أحداث الصراعات التاريخية في المنطقة، وهي صراعات ممتدة في التاريخ تعود إلى خلفياتها إلى النزاعات الإثنية والطائفية في المنطقة.

وقدمت الموسوعة البريطانية Encyclopædia Britannica تعريفا للقرن الإفريقي على أنه: امتداد لأقصى شرق الأرض الأفريقية، يضم بلدان: (جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيان والصومال)، التي ارتبطت ثقافاتها على مر تاريخها الطويل مع بعضها البعض، وهناك تعريفات أوسع تضيف إلى هذه البلدان دول كل من: (كينيا، والسودان وجنوب السودان، وأوغندا)، ويضم القرن مناطق متنوعة مثل مرتفعات الهضبة الإثيوبية، صحراء أوجادين، والسواحل الإريترية والصومالية، كما يضم شعوب الأمهارا، وتيغراي، وأورومو، وغيرها، ترتبط سواحله بالبحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، كما يرتبط بشبه الجزيرة العربية وجنوب غرب آسيا، الديانات الغالبة فيه هي: (الإسلام، والمسيحية)، وسكان المنطقة يتحدثون اللغات الآسيوية الأفريقية، المرتبطة بلغات شمال أفريقيا والشرق الأوسط.[3]

[1] سمية عبد القادر شيخ محمود شولي، "موانئ القرن الإفرقي ساحة جديدة للتنافس الدولي"، (قطر: تقرير مركزالجزيرة للدراسات)، ص.3.
[2] محمود جمال، "القرن الإفريقي و الملعب المفتوح .. من يحكم ؟ " في:https://bit.ly/3fBEq11 (2020/07/20).

[3] Encyclopædia Britannica ," Horn of Africa region, eastern Africa "in :https://www.britannica.com/place/Horn-of-Africa, (20/07/2020).

يقصد بمنطقة القرن الإفريقي بالمفهوم التقليدي تلك المنطقة التي تضم كلا من: الصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وقد اتسع المفهوم ليشمل كلا من: السودان، وكينيا، وأوغندا، وجنوب السودان، وهو الرأي الأوسع والأكثر استعمالا في غالبية الأدبيات الإفريقية، والذي يضم كلا من: الصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا، والسودان، وجنوب السودان، وهناك بعض الأدبيات الأمريكية التي تتوسع في المفهوم ليشمل اليمن، وبعض دول الخليج العربي، وذلك لبعض الحسابات الأمنية التي مرت بها المنطقة خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001.[1]

وانطلاقا من هذين التعريفين التقليدي والحديث حسب الأدبيات الإفريقية والأمريكية، يمكن أن نجمع بين التعريفين والاعتماد عليهما في الدراسة والتحليل كمفهوم موسع للقرن الإفريقي ، نظرا لتعدد الأبعاد المتحكمة فيه.

ولعل ما يفسر تعدد التعريفات لمنطقة القرن الإفريقي، وهو أن للمنطقة دلالات سياسية تتعدى الجغرافيا التي تمتد مساحتها على ساحل المحيط الهندي، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وأن المنطقة تحتل مكانة عالمية مهمة لدى القوى الكبرى المتنافسة عليها لاعتبارات مختلفة : سياسية، واقتصادية، وأمنية، وعسكرية...إلخ، كون المنطقة تشمل مساحة واسعة من الأرض، والبحر، والممرات المائية، وتسيطر على باب المندب، وتمثل المدخل الوحيد لإفريقيا من الناحية الشرقية.[2]

[1] شيماء محي الدين، "دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي"، (السياسة الدولية، المجلد. 53، العدد. 214، أكتوبر 2018)، ص.27 .

[2] عدلان الحردلو، تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الإفريقي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، 2013)، ص ص. 487-489.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي.

تمثل المتغيرات الجغرافية والديمغرافية لمنطقة القرن الإفريقي، أهم العناصر الأساسية المشكلة لهذا الإقليم، مكَّنته من أن يحتل مكانة جغرافية مميزة، سيتم التطرق إليها في هذا المطلب لوصف الإقليم، والتعرف على أهم خصوصيات المنطقة.

أولا: الجغرافيا السياسية للقرن الإفريقي.

بوسم إقليم القرن الأفريقي على نطاق جغرافي واسع، فإن المنطقة هي الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية الذي يواجه البحر الأحمر إلى الشرق، والمحيط الهندي إلى الجنوب الشرقي، وحوض النيل إلى الغرب، ويضم القرن الأفريقي بشكل تقليدي الدول الرئيسية التالية: إثيوبيا، الصومال، وجيبوتي، على الرغم من أنه يشمل من الناحية الجغرافية السياسية الدولتين المتجاورتين السودان وكينيا.[1]

ويقصد الجغرافيون ومعهم الأنثروبلوجيون منطقة القرن الإفريقي أساسا، الأراضي التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو إثيوبيا أو كينيا، ووفقا لهذا التوصيف فإن مصطلح القرن الإفريقي ينطبق فقط من ذلك البروز الواضح على خريطة القارة، وهو على شكل قرن في أقصى شرقي شمالها الشرقي؛ عبارة عن مثلث قاعدته تمتد بخط يبدأ من منتصف أراضي جمهورية جيبوتي على باب المندب في الشمال، ويمر داخل أراضي إثيوبيا غربي إقليم الأوجادين، ويسير إلى داخل كينيا حتى نهر تاتا جنوب إقليم الشمال الشرقي من كينيا، ورأسه على المحيط الهندي في أقصى شرقي جمهورية الصومال، أحد ضلعيه على خليج عدن في الشمال، والآخر على المحيط الهندي في الشرق، تبلغ مساحته 450 ألف ميل مربع، وهي مساحة الجمهورية الصومالية، ونحو نصف مساحة جيبوتي، وخمس مساحة إثيوبيا (إقليم الأوجادين)، وخمس مساحة كينيا (الإقليم الشمالي الشرقي)[2].

تُقدَّر مساحة القرن الإفريقي بحوالي ثلاثة أرباع مليون ميل مربع، وتمتد من الشمال إلى الجنوب بحوالي 2500 كلم، ومن الشرق إلى الغرب بحوالي 1500 كلم، وبدرجة أو ثلاث درجات جنوب خط الاستواء، إلى حوالي ثماني عشر درجات شمال خط الاستواء، وقد أضفى هذا الامتداد الكبير على

[1] Berouk Mesfin, "The Horn of Africa security complex" in : https://www.files.ethz.ch/isn/137519/Mono178.pdf . (22/07/2020).

[2] عبد الرزاق علي عثمان، القرن الإفريقي التاريخ والجيوبوليتيك (قطر: مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ب ط،1992)، ص. 366.

القرن الافريقي مميزات طبيعية جغرافية نادرة، قلما تتوفر في إقليم جغرافي واحد؛ من ناحية التنوع الجغرافي، فهناك السهول الفسيحة الساحلية، والرسوبية، والأودية العميقة، والهضاب المرتفعة.[1]

ويتمتع القرن الإفريقي بمجموعة من المعالم التضاريسية أهمها:

1. سهل ساحلي على البحر الأحمر، يتسع في الشمال ويضيق باتجاه الجنوب، ثم يتسع مرة أخرى بالمحاذاة من باب المندب، ويتسع في سهول الصومال الشمالية والشرقية.
2. هضبة الحبشة وهي ذات تكوينات صخرية ارتفاعها بين 2134 م، و2430 م فوق مستوى سطح البحر، بحيث يقدر ارتفاع بعض الجبال فيها بحوالي 427 متر فوق مستوى سطح البحر، وقد قسَّم الأخدود الإفريقي هذه الهضبة إلى قسمين: شرقي، وغربي:

أ– الشرقي منها ينحدر باتجاه الشرق لتصب مياهه في المحيط الهندي.

ب–الغربي منها ينحدر باتجاه الغرب والشمال لتصب مياهه في البحر المتوسط.

وهو ما أكسب منطقة القرن الإفريقي أهمية جغرافية مرتبطة بالمنافذ البحرية وإطلالته عليها، وإكسابه أهمية بالغة في العمليات الملاحية والتجارية.[2]

ويقصد بالقرن الإفريقي أيضا ذلك الرأس النائي من اليابسة على شكل قرن، يتوسط البحر الأحمر والمحيط الهندي، يضم شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، والمنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي، وهي التي تتحكم بمضيق باب المندب، ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لآسيا، وإفريقيا، وتوجد فيها كذلك عددا من الأنهار أشهرها "جوبا"، و"شيبلي"، ومن الموانئ ميناء "كسمايوا"، وميناء "جيبوتي"، وقد اكتست التسمية بعدا سياسيا على حساب الدلالة الجغرافية، التي تشير إلى مساحة شاسعة من مناطق الصراع على النفوذ والأزمات على ضفاف البحر الأحمر، والمحيط الهندي الممتد إلى العمق الإفريقي، هذا من جهة من جهة أخرى ففي إدارة الرئيس الأمريكي "وليام جيفرسون كلينتون": William Jefferson Clinton (1993-2001)، طرحت وزارة الشؤون الإفريقية فكرة مشروع القرن الإفريقي الكبير[3*].

---

[1] المرجع نفسه، ص. 367.

[2] المرجع نفسه، ص. 367.

[*] القرن الإفريقي الكبير: والذي يشمل منطقة القرن بالمفهوم الجغرافي التقليدي، ويظم عشر دول هي: الصومال، جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، السودان، كينيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، أوغندا، ويُضاف إليها منطقة البحيرات الكبرى ووسط إفريقيا، كما تم إضافة اليمن أيضا على ضوء التغيرات الأمنية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في المنطقة.

[3] فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي دراسة في الجغرافية السياسية (الأردن : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2012)، ص ص.17، 18 .

وتمثل منطقة القرن الإفريقي سواء بحدودها الضيقة أو الواسعة ذات مساحة كبيرة؛ تطل على خليج عدن وتشرف على باب المندب، مقابلة لآبار النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ملاصقة لإقليم البحيرات العظمى في وسط إفريقيا الذي يحوز على ثروات مائية ونفطية ومعدنية مهمة[1].

خريطة رقم (01): تمثل الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي .

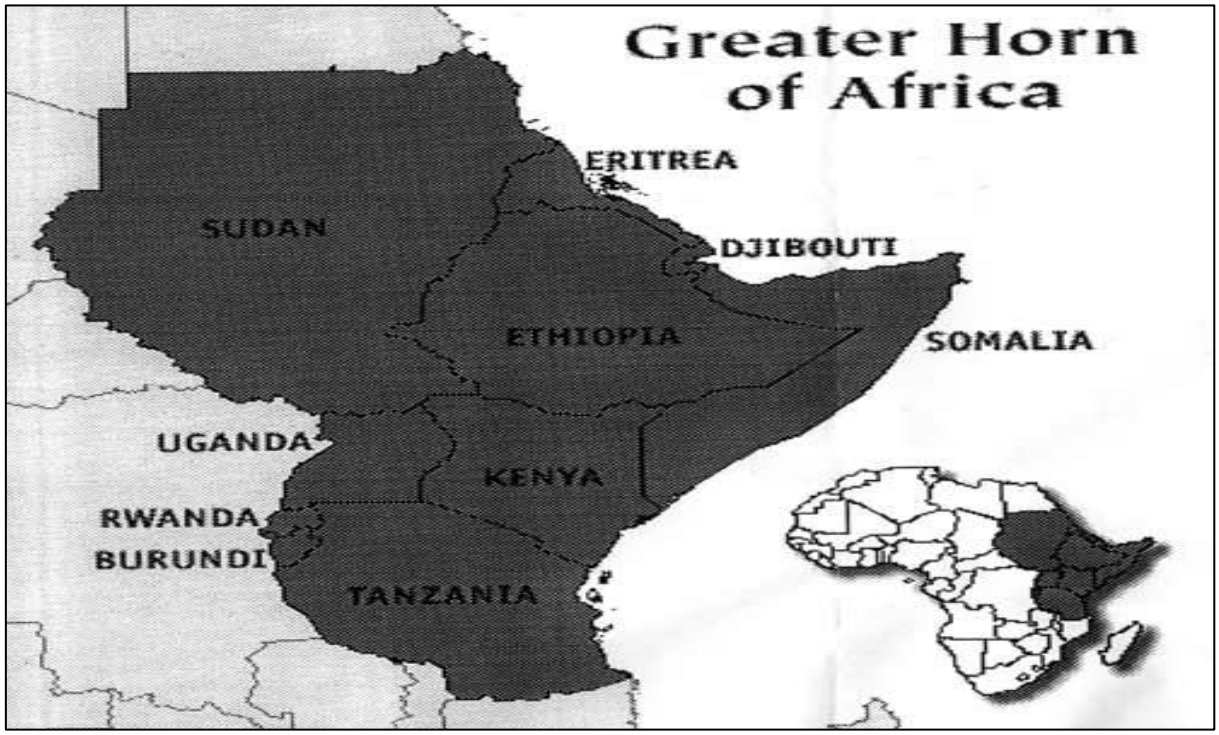

المصدر: https://tsegaye-gebru.squarespace.com/east-african-community-in-seattle

تختلف الآراء في تعريف حدود منطقة القرن الإفريقي، فالجغرافيون والأنثربولوجيون يقصدون بالقرن الإفريقي أساسا كما سبق ذكره، المناطق التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في: الصومال، أو إثيوبيا، أو كينيا، أو جيبوتي، وبهذا المفهوم يُغطي القرن الإفريقي كل أراضي الصومال، ونحو نصف جيبوتي، وخمس مساحة إثيوبيا، وكينيا إلى أقصى شمال إفريقيا[2]

[1] هاشم علي حامد، "رؤية إثيوبية إثيوبيا والقرن الإفريقي" في: https://bit.ly/3BhRvr2 (2020/10/12).
[2] نضال عبد العزيز، "الحدود- مصدر صراع في القرن الإفريقي"، (دراسات إفريقية، العدد. 56، 2016)، ص.173.

يتمتع القرن الإفريقي بموقع جغرافي متميز، باعتباره تكملة لإقليم جغرافي مهم في الشرق الأوسط، وهو إقليم شمال شرق إفريقيا الممتد من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي، ومن أواسط إفريقيا إلى البحر الأحمر، يشغل الإقليم معظم الساحل الغربي للبحر الأحمر، كما يسيطر على بابي الدخول والخروج للبحر الأحمر(قناة السويس– باب المندب)، ويتصل بإقليم الهلال الخصيب عن طريق سيناء، كما أن سواحله شديدة التقارب مع سواحل الجزيرة العربية خاصة في منطقة باب المندب، وتعد الجزيرة العربية من أهم أقاليم الشرق الأوسط لمكانتها الدينية، واحتوائها على أهم منابع النفط إنتاجا واحتياطا، ويعد البحر الأحمر والخليج العربي موردين مهمين للمياه في المنطقة، إضافة إلى سيطرة الإقليم على مساحة واسعة من سواحل غربي المحيط الهندي، ومن هنا أصبح للقرن الإفريقي أهمية جيوبولتيكية كبيرة، في نطاق سياسات الشرق الأوسط والخليج العربي.[1]

ثانيا: التركيبة الدينية والديمغرافية لسكان القرن الافريقي.

يتميز القرن الافريقي بتعدد العرقيات والطوائف، لارتباطه بجزيرة العرب وحضارتها الإسلامية منذ زمن من فترات التاريخ؛ حيث حكم أبرهة الحبشي اليمن، وأنشأ دولة الحبشة ونقل معها ثقافتها وحضارتها، وارتبطت علاقات قريش الاقتصادية بالمنطقة، وكانت وجهة آمنة من المستضعفين فرارا من أذى قريش، ومنذ ذلك الحين والوجود الإسلامي في القرن الإفريقي يتنامى في المنطقة، وفي المقابل أدى التواجد الأوروبي في المنطقة إلى خلق تحالفات ضد الإسلام، مع أقليات أخرى (عرقية الأمهرا) ذات الأغلبية النصرانية، كما شهدت المنطقة استعمارا أجنبيا، خلَّف وراءه الكثير من العرقيات المتصارعة، حيث احتل الإيطاليون الصومال وإريتريا، والفرنسيون جيبوتي، والإنجليز كينيا والسودان، وعلى أساس هذا الرصيد التاريخي للاستعمار الأوروبي في المنطقة، يبقى القرن الإفريقي جزاءا من معادلة الصراع والتحالفات بين المسلمين ذات الأغلبية المرتبطة بقبائل الأرمو، وإينفدي بكينيا، والعفر في جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، والبجة الموزعين بين إريتريا، وشرق السودان، والطوائف النصرانية، والمسيحية المرتبطة بالقوى الاستعمارية في المنطقة، وبالتالي تتميز منطقة القرن الإفريقي بتركيبات سكانية متباينة، بأغلبية مسلمة، وطوائف نصرانية، ومسيحية أخرى[2].

[1] عبد الرزاق علي عثمان، مرجع سابق، ص . 396.
[2] فارس مظلوم مكي عريم العاني ، مرجع سابق ، ص ص. 22، 23 .

هذه القبائل ذاتها هي التي طوقت في العصور الوسطى الهضبة الحبشية، بما عرف في تاريخ المنطقة بممالك الطراز الإسلامي، وعزلتها تماما عن المنافذ البحرية، إلى حد "الحيمي" الذي زار الحبشة عام (1648) على رأس بعثة يمنية موفدة من اليمن، وبهذا التحديد يعد القرن الإفريقي قرن إسلامي الهوية، لأغلبية الكثافة السكانية المسلمة التي تقطنه[1].

منذ أن دخلت المسيحية القرن الإفريقي في القرن الرابع ميلادي، كانت تدور هناك صراعات بين القبائل الوثنية، والمملكة الحبشية المسيحية، والصراع بين البدو والمناطق الحضرية، والقبائل الرعوية، وقد كانت الصراعات السمة الأساسية التي تحكم العلاقات بين الطوائف والقبائل المتصارعة، وساهم في تنامي هذه الصراعات طبيعة الأقاليم المُكونة للبيئة الجغرافية للقرن الإفريقي (لكل اقليم ملك)، وهو ما يؤدي إلى نشوب النزاعات، وما تلك الاختلافات العرقية والطائفية وتأثير الجغرافيا والتراث الثقافي فيها، إلا دليل عن وجود تباين كبير في طبيعة التركيبة السكانية للقرن الإفريقي.[2]

والعنصر الغالب لسكان القرن الإفريقي، هو العنصر الناتج من خليط بين الزنوج والعرب، وساهم في هذا التنوع طبيعة الهجرات بين الأفارقة والعرب في المنطقة نتيجة الرحلات التجارية، وقد ظلت التجارة الرابط التقليدي بين عرب الجزيرة، والأفارقة الشرقيين حتى ظهور الإسلام في القرن السابع ميلادي، وقد طبع لوجود العرب بصمات على الشريط الساحلي والسفوح الهضبية من خلال التزاوج، الذي أنجب عرقا ملونا متميزا في خصائصه العرقية واللغوية، وهناك دول في منطقة القرن الإفريقي ذات الأغلبية من المسلمين مثل: جيبوتي (99%) والصومال(10%)، ودول أخرى ذات أغلبية كبيرة من المسيحيين كأوغندا(85%) وكينيا (66%)، وتوجد دول أخرى مختلطة؛ أي لا توجد بها أغلبية لأي ديانة على أخرى مثل: إريتريا، إثيوبيا، وتنزانيا[3].

أما نسبة النمو السكاني في منطقة القرن الإفريقي فهي في تزايد مستمر، رغم الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة، إضافة إلى التدخلات الأجنبية في المنطقة، وهو ما يوضحه الجدول أدناه، حسب احصائيات الأمم المتحدة لتعداد سكان العالم مابين (2013) وتوقعات (2050).

[1] نضال عبد العزيز، مرجع سابق، ص . 172.
[2] علي عثمان، مرجع سابق، ص ص. 375، 376 .
[3] نضال عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 173.

جدول رقم (05): يوضح سكان القرن الإفريقي حسب احصائيات الأمم المتحدة لتعداد سكان العالم ما بين (2013) وتوقعات (2050).

"القرن الصغير"				"القرن الكبير"			
الدول	(2013)	(2050)	المساحة	الدول	2013	2050	المساحة
جيبوتي	0,9*	1,5*	0,023**	كينيا	44,2*	97*	0,58**
إريتريا	5,8	13	0,118	أوغندا	36,9	114	0,241
إثيوبيا	89,2	178	1,104	السودان	34,2	69	1,861
الصومال	10,4	27	0,638	جنوب السودان	9,8	21	0,644
صوماليلاند	3,5		0,137	المجموع	125,1	301	3,326
المجموع	106,3	219,5	1,883	المجموع الكلي	**231,4**	**520,5**	**5,209**

* مليون من السكان المقيمين في تلك الدول، ** مليون كلم مربع.

المصدر: https://www.researchgate.net/publication/305473771

من خلال الجدول يتضح لنا أنه حتى منتصف القرن العشرين، كان عدد سكان هذه منطقة القرن الإفريقي، وكذلك في القارة الإفريقية بأكملها ضئيلا بفعل أزمات الغذاء المتكررة (المجاعة، والجفاف، التغيرات المناخية...إلخ)، إضافة إلى الاضطرابات السياسية، وبالرغم من ذلك فالملاحظ أن النمو السكاني في تزايد مستمر أواخر القرن العشرين، فحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن الأرقام سوف ترتفع بحلول عام (2050) بنسبة 125%، وفي القرن الكبير ستصل نسبة النمو إلى 140%، و106% في القرن الصغير، وتعد أثيوبيا الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان بنسبة 99%، وستصل أوغندا إلى نسبة 209%، وبالرغم من آلاف الضحايا جرّاء المجاعات الكبرى فترتي (1973-1974) و(1984-

1985)، هذا ولم يتباطأ النمو السكاني في القرن الإفريقي، بل زاد بسبب قلة الأزمات فيما بعد، ففي عام (1994) وبدون إريتريا، بلغت إثيوبيا 57 مليون نسمة، وأكثر من 75 مليون نسمة في عام (2007)، أي أن عددهم تضاعف ثلاث مرات في غضون أربعين عاماً تقريبا، وهو ما يتوقعه علماء الديمغرافيا، وذلك بزيادة نسبة النمو السكاني في القرن الإفريقي في حدود (2050).[1]

ويوضح التمثيل البياني أسفله نسبة سكان القرن الإفريقي عام (2019) المقدرة بـ 33 %، و 67 % نسبة سكان باقي القارة الإفريقية، وما يميز هذا النمو أنه في تطور مستمر.

الشكل رقم (04): تمثيل بياني يمثل نسبة سكان القرن الإفريقي عام: (2019).

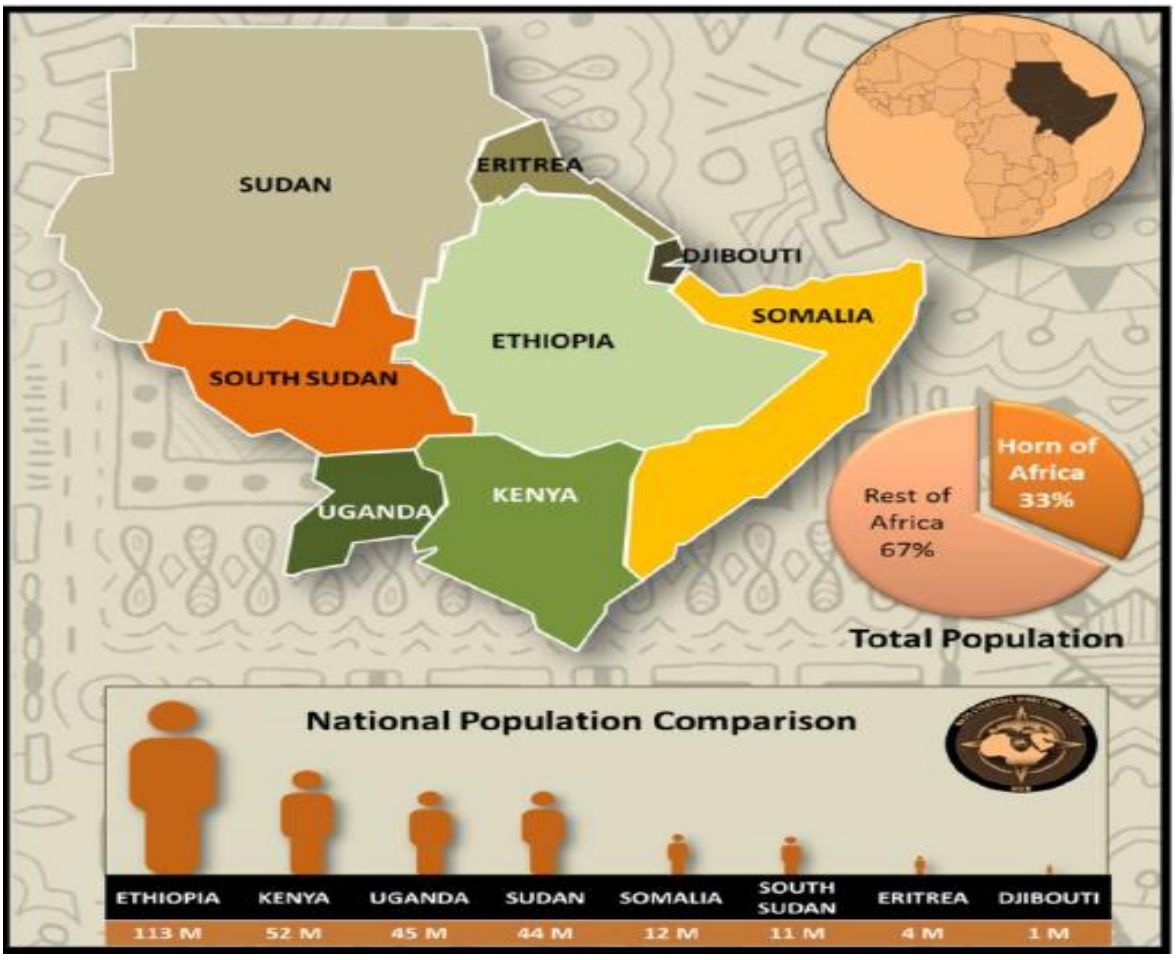

المصدر: Dr. Mesfin : Geopolitical Dynamics in the Horn of Africa and Mechanisms for Collaboration between NATO and IGAD Countries, 2019, in :

https://bit.ly/3jJKl7G

[1] Alexandra Dias, " Introduction L'originalité de la Corne de l'Afrique" in : https://www.researchgate.net/publication/305473771. (06/08/2020).

المبحث الثاني: القرن الافريقي والتحولات الجيواستراتيجية في محيطه الإقليمي والدولي.

يناقش هذا المبحث البيئة الأمنية لدول القرن الإفريقي، والتفاعلات الاستراتيجية على مستوى محيطه الإقليمي والدولي للقرن الإفريقي، من خلال التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في استقرار دوله داخليا، إقليميا، ودوليا (الاستعمار، النزاعات العرقية والطائفية، صراع الحدود، الإرهاب الدولي، ظاهرة القرصنة العالمية... إلخ).

المطلب الأول : البيئة الأمنية الداخلية للقرن الإفريقي.

أولا: انعكاسات الموروث الاستعماري على الاستقرار الداخلي للقرن الإفريقي.

عانت دول شرق إفريقيا كباقي دول القارة الإفريقية من سياسات "الاستعمار" Colonization التعسفية للقوى الأوروبية؛ حيث عرفت هذه البلدان الاستعمار البريطاني (شمالي الصومال في أواخر القرن التاسع عشر)، والاستعمار الفرنسي الذي تأسس نفوذه باتفاقيات سياسية واقتصادية مع إثيوبيا، وجيبوتي، ثم إلى مناطق أخرى عرفت بأرض الصومال الفرنسية، وانضمت إيطاليا إلى القوى الاستعمارية في منطقة القرن الإفريقي، واهتمامها بالممرات الاستراتيجية والتجارية، تعزيزا لحضورها في المنطقة وذلك بتأسيس المستوطنات، وتطوير أنشطتها الزراعية في المناطق الجنوبية الخصبة بالصومال.[1]

تسبَّبَ الاستعمار في استنزاف ثروات منطقة القرن الإفريقي، وفقدان أمنها الاقتصادي من خلال التدخلات المباشرة في سياساتها الوطنية، التي نتج عنها التدخل في قراراتها السيادية من طرف القوى الاستعمارية حتى بعد الاستقلال، والإبقاء على مميزات نفوذها، وإعادة هيكلة معالم المرحلة ما بعد الاستعمارية؛ في نشر الفوضى واللااستقرار وبفرض تبعية شبه مطلقة، وكذا استغلال الموار الطاقوية للمنطقة، ما أدى بإعاقة دول القرن الإفريقي على استغلال واستثمار مواردها الطبيعية والجغرافية، حيث ظلت السلطة العليا للمستعمر الأوروبي تعيق حركية النمو الاقتصادي، وتكبح سياسات الاصلاح والتغيير في المنطقة، وساهمت في إضعاف القاعدة الاقتصادية لأغلب الدول الإفريقية، بتقسيم هيكلي للمستعمرات كمقاطعات متخصصة في إنتاج واستخراج المواد الخام، والمواد الأولية

[1] سهام الدريسي، " صراع النفوذ في شرق إفريقيا" في: https://bit.ly/3BhT0pa . (2020/08/06).

(النحاس، الذهب، الألماس، القطن، الكاكاو...إلخ) لدعم الاقتصاد الأوروبي، وهو ماتسبب في انعدام التنوع على مستوى المنتوجات، وتردي السياسات الغذائية والتنموية.[1]

وبما أن هدف الاستعمار استغلال الموارد الطاقوية والطبيعية، باتت المناطق الغنية بالموارد الأولية، والمناطق التي تتمتع بأراض خصبة، هدفا للاستثمارات الأجنبية، فعلى سبيل المثال كانت مناطق في وُغَنْدَا جنوب أُوغندا متميزة بالنسبة إلى بقية البلاد، وفي كينيا اعتبر البريطانيون وسط كينيا، ووادي الصدع مناطق مربحة، وبهذه السياسات الاستنزافية أسهم البعد الاستعماري في ترسيخ أنظمة اقتصادية، ومؤسسات جديدة، أقصت الأنظمة المحلية داخل دول القرن الإفريقي.[2]

أما من الناحية الاجتماعية فقد ترك النظام الاستعماري عددا من الترتيبات الاجتماعية والهوياتية التي لا تزال تثير الكثير من النزاعات في المنطقة؛ ويكمن ذلك في توزيع عدد من الجماعات الإثنية بين الدول، وغالبا ما تكون حدود الدول اعتباطية، نجم عنها تفكك الجماعات الإثنية في إفريقيا، بسبب أن الاستعمار أنشأ معظم الدول فيها، وغالبا ما نجم عن توزع الجماعات الإثنية وتقسيمها وتفكيك روابطها الاجتماعية والثقافية، وهو التفكيك الذي طال الشعب الصومالي، وساهم في ثلاث حروب كبرى بين إثوبيا والصومال، ويساهم تفكك الجماعات الإثنية بإثارة مشكلات المواطنة والهوية، (التهميش، الإقصاء)، ما يؤدي إلى تنامي أفكار القومية، والطائفية ترافقها مساعي انفصالية[3]، كما قد تتحول إلى نزاعات بين القوميات، يعود الجزء الأكبر منها إلى أن الدول تعمل على تعبئة جماعات معينة كي تدعم أنظمتها السياسية، وهو ما يؤدي إلى التصعيد والخطورة بين القوميات والطوائف، قد يتسبب بالإبادة في بعض الأحيان.[4]

هذا يتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية، ويتعارض مع واقع الشعوب الإفريقية وخصوصياتها، بحيث يؤدى إلى انقسام تلك الجماعات بين أكثر من دولة، وإجبارها على العيش داخل حدود مفروضة عليها في جماعات إثنية أخرى، مختلفة معها في المعتقد الديني واللغة والتاريخ، مثال ذلك جماعات "التيجري العفر" في منطقة القرن الإفريقي، حيث تتنوع تلك الجماعات بين كل من إثيوبيا، وإريتريا،

[1] المرجع نفسه .
[2] كيداني منغستيب، تحديات البناء الوطني في القرن الإفريقي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013)، ص ص. 478، 479.
[3] المرجع نفسه، ص ص. 477، 478.
[4] المرجع نفسه،ص . 483 .

وجيبوتي، والذي يعد من بين الأسباب المؤدية إلى الصراع في الإقليم، وهو ما تشهده القارة الإفريقية من نزاع إثيوبي–إريتري، وجيبوتي–إريتري.[1]

ثانيا: النزاعات العرقية والطائفية في القرن الإفريقي.

عرفت منطقة القرن الإفريقي "نزاعات عرقية" Ethnic Conflicts، وصراعات داخلية محتدمة بين الأنظمة السياسية والجماعات الطائفية، نتيجة للاختلافات العرقية في المنطقة والتوجهات الحكومية في إقصائها، ففي إثيوبيا تُروِّج بعض الجماعات على أن شعوب "الأمهرا" هي المستفيد الأكبر من الحكومات آنذاك، وهو عامل حاسم يزيد في إثارة النزاعات الطائفية داخل الدولة الواحدة، كما يساهم في تغذية تلك الصراعات بعض النخب السياسية، التي تسعى لحماية مصالحها من خلال اللعب على أوتار العرقية والطائفية، إضافة إلى ما خلَّفه الإرث الاستعماري من أزمات الصراع الطائفي، بين الجماعات العرقية التي تتواجد في أكثر من دولة حدودية متصارعة، مثل جماعات الصومال–موقاديشو، والصومال–الإثيوبي، والصومال–الكيني، التي تدَّعي التجانس وتتميز بالتداخل عبر الحدود الدولية، وبين الدول المتجاورة وفيما يتعلق بتضارب الهويات بين العرق والدين، برزت أفكار مغذية للصراعات الداخلية "نحن" We، "هؤلاء" Those، "هم" They، أمام رجال الأعمال السياسيين والناشطين في إثارة الصراعات، وإقصاء جماعات على حساب أخرى.[2]

وهو ما شهدته منطقة القرن الإفريقي من حروب أهلية، تجاوزت حدود الدولة الواحدة لتشمل معظم دول الإقليم، والأزمة الصومالية بكل تعقيداتها مثال على ذلك من تلك الصراعات، كما أن المنطقة شهدت منذ العقد السادس من القرن الماضي، حربا أهلية بين الحكومة الإثيوبية وحركة التحرر الإريترية من جهة، وحركة تحرير التقراي من جهة أخرى، التي أدت إلى وصول حركة التحرير الإريترية إلى مدينة أسمرا، واستيلائها على مقاليد السلطة هناك، ووصول "حركة تحرير التقراي" إلى العاصمة أديسا أبابا، ودحر نظام الرئيس الإثيوبي "منجستو هايلي مريام"، مما أدى إلى لجوء معظم القوات الإثيوبية إلى السودان بكامل عتادها، كما تبنَّت إريتريا وإثيوبيا المعارضة المسلحة عندما ساءت علاقتهما بنظام الإنقاذ في السودان، والذي اتهم الدولتين بتصدير المد الإسلامي إليهما.[3]

[1] سمير بدوي، "تأثير الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي.. إرتريا نموذجا" ، (السياسة الدولية ، المجلد. 53،العدد. 212، أفريل 2018)، ص . 104.

[2] Muhabie Mekonnen Mengistu, " The Root Causes of Conflicts in the Horn of Africa", (U S A : American Journal of Applied Psychology , Volume 4, Issue 2, March 2015), P P. 32, 33.

[3] عاصم فتح الرحمن، " تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي"، (الخرطوم: آفاق إفريقية المجلد. 11 ، العدد. 38، 2012)، ص . 168.

المطلب الثاني: البيئة الأمنية للقرن الإفريقي في محيطه الإقليمي.

لم يمنع التنوع الثقافي والاجتماعي والديني من تشكل بؤر توتر وصراع الجماعات، تصاعدت حدتها وأدت إلى إفراز صراعات حدودية وإقليمية في المنطقة.

أولا: الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي.

تعد ظاهرة الصراعات و"النزاعات الحدودية" Border Conflict، من أبرز الظواهر السياسية التي تتميز بها القارة الإفريقية عن نظيراتها من قارات العالم، وقد بدأت الظاهرة تتنامى بين العديد من دول القارة، خاصة بعد الاستقلال مباشرة، أبرزها ما شهدته منطقة القرن الإفريقي من صراعات محتدمة بين دوله، تركت تأثيرات عكسية على سيرورة الديمقراطية الأمن والتنمية، فمشكلات الحدود الموروثة استعماريا قسَّمت المجتمعات، وأصبحت عاملا حاسما في إثارة الصراعات بين دول القرن الإفريقي، وتعددت بذلك أسبابها، وما زاد من حدتها ارتباط بعضها بقضايا الفقر Poverty واللامساواة Inequality، والتدخلات الإقليمية والدولية Regional and International interventions، التي أدت إلى غياب السلام، واتخذت أشكالا متعددة من الصراعات العنيفة وغير العنيفة، مستترة وواضحة وأزمة شديدة، شكلت حروبا انفصالية وحروبا بالوكالة، وحركات التمرد المسلحة، كما شهد القرن عددا من الحروب المدمرة، مثل الحرب الإثيوبية-الصومالية (1964، 1977-1978، 2006-2009)، والحرب الصومالية-الكينية (1963)، والحرب التنزانية-الأوغندية (1978-1979)[1].

وتكون ظاهرة النزاعات الحدودية نتاجا لتنامي العديد من الثوابت والمتغيرات الهيكلية الكامنة في صميم بنية الدول والمجتمعات الإفريقية، التي أدت إلى استنزاف كبير في موارد الطاقات الحيوية للدول، وانهيار هيكل الدولة ذاته كما في حالة الصومال، إضافة إلى أن ظاهرة الصراعات والنزاعات في القارة الإفريقية أفرزت العديد من الظواهر السياسية والإنسانية، مثل ظاهرة اللاجئين والتدخل الخارجي، وانتشار ظواهر العنف في المجتمعات الإفريقية، وتسببها في إضعاف مكانتها الدولية والإقليمية[2].

وقد ساهم في تأجيج هذه النزاعات الحدودية ما خلَّفه الاستعمار من موروث صراعي تتحكم فيه المتغيرات العقدية والطائفية والقومية والقبلية واللغوية...إلخ، المكونة للكيانات السياسية لدول المنطقة،

[1] نضال عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص. 174، 175.
[2] سمير بدوي، مرجع سابق، ص ص. 103، 104.

حيث فرض الاستعمار حدودا مصطنعة أدت فيما بعد إلى حروب بين دول المنطقة، ولعل أكثر الدول المتأثرة بأزمة الحدود الصومال الموحَّد الذي كان يضم جزأين شمالي وجنوبي، وقد كانا تحت الاحتلال البرتغالي والإيطالي، وكانت جيبوتي تسمى الصومال الغربي[1].

من جهتها شكلت أزمة الاندماج الوطني أحد الأسباب الحاسمة في تأجيج الصراعات في القرن الإفريقي؛ حيث طغت الاعتبارات العرقية والقبلية على الانتماءات والولاءات الوطنية لسيادة الدولة وعلى مبدأ المواطنة، وقد أدى هذا الوضع إلى هيمنة الروح القبلية على النظم الحاكمة، بإقصاء باقي المكونات الاجتماعية والسياسية على المشاركة السياسية.[2]

تتقاسم أغلب دول القرن الإفريقي القيم الاجتماعية والثقافية المنبثقة عن تقليد قديم من العلاقات المتبادلة والممارسات الاستعمارية والروابط المشتركة الدين، الاقتصاد، الهوية...إلخ، والمصير السياسي لكل دولة في المنطقة، كل هذه الروابط شكلت بيئة متشابكة بين متغيراتها، كون أن أي دولة منفردة في القرن الأفريقي، ولم تكن معزولة عن مشاكل الدول الأخرى، بصرف النظر عن المسافة بينها وبين نقاط القوة أو نقاط الضعف النسبية[3].

كما شكلت هذه النزعات البينية والمتداخلة في منطقة القرن الإفريقي، "مركب أمني إقليمي"[*] متداخل Regional Security Complexe هذا المفهوم الذي طرحه أستاذ العلاقات الدولية البريطاني "باري بوزان" Barry Buzan، الذي يعبر عن حالات الترابط الأمني، فأزمة الحدود ظلت تؤرق دول القرن الإفريقي، وأدخلتها في صراعات مباشرة مسلحة، خلَّفت وراءها الكثير من الخسائر المادية والبشرية والضحايا، ومن أبرز تلك الصراعات الصراع الإثيوبي–الإريتري، الإريتري–الجيبوتي ...إلخ، نوردها في العنصر الآتي:

[1] نضال عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص. 177، 178.
[2] المرجع نفسه، ص . 178.
[3] Berouk Mesfin, "Th e Horn of Africa security complex" in : https://www.files.ethz.ch/isn/137519/Mono178.pdf(22/07/2020).
[*] مركب الأمن الإقليمي: عرفه باري بوزان على أنه مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة، أو هو مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة Securitisation أو اللاأمننة Desecuritisation ، أو كلاهما ، فهي جد مترابطة، بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول أو بعيدة الواحدة عن الأخرى.

1. نماذج عن الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي.

أ- الصراع بين إثيوبيا وإريتريا:

تعد الحرب الإثيوبية-الإرترية من بين أعنف الحروب الحدودية، التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي، تكبدت خسائر مادية وبشرية كبيرة، راح ضحيتها ما يقارب ربع مليون جندي، أفضت إلى هزيمة إريتريا وسقوط نظام "مونجيستو ماريام" Mengistu Hailé Mariam عام (1991)، في هذه العملية عقد رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليز زيناوي" Melez Zenawi استفتاء تقرير المصير، أدى إلى استقلال اريتريا في 24 ماي 1993، غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلا، حيث أعلنت إثيوبيا الحرب على إريتريا في 14 ماي 1998، وبعدها تقلص الصراع بتوقيع قيادة البلدين اتفاق الجزائر 8 جوان 2000، واتفاق السلام في 12 ديسمبر 2000 صدر عنهما قرار ترسيم الحدود، إلاَّ أن إثيوبيا لم ترحب بالقرار[1].

وبين عامي (1998) و (2000) اشتد الصراع بين إثيوبيا وإريتريا حول منطقتي "زالمبسا"، و"بادمي" الحدوديتين، وكان هذا النزاع من أشد النزاعات المدمرة التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي في الفترة الأخيرة، وقدرت الخسائر البشرية فيها بين الطرفين حوالي 70 ألف جندي، وعشرات الآلاف من الجرحى، أما عدد الأسرى بين الطرفين فقُدِّر بحوالي 30 ألف جندي، ومئات الآلاف من المهجَّرين المدنيين عبر سياسات الترحيل القسري المُنتهجة من كلا الطرفين، كما تم إنفاق الطرفين ما يصل إلى 6 مليار دولار أمريكي على هذه الحرب الحدودية، وفي مرحلة أخرى عاد الصراع بين النظامين وبلغ ذروته في أواخر أفريل من العام (2011)، حيث صرحت إثيوبيا برغبتها في إسقاط النظام الإريتري، عبر دعم المعارضة الإريترية.[2]

أما عن أسباب النزاعات في القرن الإفريقي فغالبا ما تعود لأسباب: تاريخية، سياسية، اقتصادية وهو الشأن بالنسبة لإثيوبيا وإريتريا ويمكن تلخيص أسبابها في النقاط الآتية:

1. التنافس حول النفوذ في منطقة القرن الإفريقي وقيادة المنطقة فكرة (الزعيم الإقليمي)، ومجموعة القادة الجدد التي تشكلت من إثيوبيا وإريتريا.

[1] هشام عبد الكريم، " استراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الحركيات السياسية و الأمنية للتوازن الإقليمي"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد. 2، جانفي 2012)، ص. 155 .
[2] المرجع نفسه، ص . 156.

2. محاولة كل من الطرفين (إثيوبيا، إريتريا) على تقديم أنفسهما كفاعل إقليمي حيوي في المنطقة، يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها.
3. إصرار إريتريا على عدم استقرار إثيوبيا ودعمها للمعارضة الإثيوبية، وجود طرف يستهدف الطرف الآخر.
4. تدخل الأطراف الدولية في الشؤون الداخلية لدول القرن الإفريقي، ما يؤدي إلى تعارض مصالح الدول الإقليمية.
5. أسباب جيو–اقتصادية أي الصراع من أجل التحكم في المنافذ البحرية في المنطقة، والإطلالة على العالم الخارجي.[1]

ب–<u>الصراع الإريتري الجيبوتي:</u>

اتسمت العلاقات الجيبوتية الإريترية بحالة اللااستقرار، حيث ظلت تتراوح العلاقة بينهما ما بين التوتر والتهدئة والتَحسن، وقد تفجَّر الوضع في عام (1996)، بالصراع حول منطقة "دوميرا" الإستراتيجية، وتطورت الأزمة بشكل سريع، وكادت أن تتخذ المنحى العسكري لولا تدخل الاتحاد الإفريقي الذي حال دون ذلك، وفي عام (1999) تجددت الأزمة بين البلدين مرة أخرى على خلفية بروتوكول التعاون العسكري الذي وقَّعته جيبوتى مع الحكومة الإثيوبية، والذي سمح لهذه الأخيرة باسترداد المعدات العسكرية عبر موانئ جيبوتي، ومن عام (2000) إلى غاية (2008) عرفت العلاقات استقرارا بين الطرفين، بتدخل أطراف الوساطة في حل الخصومات (معمر القدافي 2000)، إلا أن الأوضاع تأزمت فيما بعد، ففي عام (2008) قام الجانب الإريتري بنشر معدات عسكرية، ووحدات من قواته في منطقة "رأس دوميا" على الحدود الجيبوتية، مبررا هذه الخطوة التصعيدية بأنها ردا لنشر الحكومة الجيبوتية وحدات من قوات المدفعية على الحدود المشتركة بينهما.[2]

وقد شهدت العلاقات بينهما توترا شديدا، وظهر ذلك جليا على جانبي الحدود بين البلدين منذ شهر فيفري (2008)، بعد قيام القوات الإريترية باتخاذ مواقعها في منطقة "رأس دوميرا" Ras Dumeirah الواقعة على الحدود مع جيبوتي، وفي 09 ماي 2008 أرسلت جيبوتي هي الأخرى جنودا للمناطق الحدودية مع إريتريا، وإعلان الرئيس الجيبوتي أن القوات العسكرية للبلدين أصبحت في

[1] مهديد عمرة، " دور السيد عبد العزيز بوتفليقة كوسيط في حل النزاع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا – اتفاق السلام 12 ديسمبر 2000-"، (مجلة تاريخ العلوم ، العدد . 8، جوان 2017)، ص . 400.
[2] نضال عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص. 182، 183 .

مواجهة بعضها البعض، وأكد أن هناك أعمال عدائية وانتهاك واضح لحدود الأراضي الجيبوتية من الجانب الإريتري، وعلى الرغم من محاولات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية بمناشدة اللجوء للحل السلمي والحوار، لاحتواء الصراع بين الطرفين، إلا أنه ما بين 10 و12 جوان 2008، تطور الوضع إلى مواجهات عسكرية بين الطرفين، نجم عنه سقوط قتلى وجرحى وأسرى بين الطرفين.[1]

تتسم الصراعات الحدودية بين بعض الدول المتصارعة في منطقة القرن الإفريقي بالشدة في كثير من المرات قد تصل إلى المواجهة المسلحة مرات، وفي بعض المراحل تتسم بالاستقرار نتيجة محاولات الوساطة من قبل بعض الرؤساء والمنظمات الدولية، وتعود أسباب إثارتها إلى مجموعة من النقاط أهمها :

2- أسباب الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي:

يمكن إرجاع إثارة ونشوب الصراعات الحدودية إلى مجموعة من الأسباب التي تطال أمن دول القرن الإفريقي محليا، وإقليميا، نوردها في النقاط الآتية:

أ- الامتداد الاقليمي لبعض الجماعات العرقية والأثينية عبر الحدود المشتركة، أدى الى حدوث توترات حقيقية بين العرب والأفارقة.

ب-عمليات التفاعل المكثف عبر المناطق الحدودية بين الجماعات الأثينية والثقافية المختلفة، أثبتت أنها في حالات التعاون تمثل تواصلاً بشرياً واقتصادياً وطبيعياً، أما في حالات الأزمات والصدامات تمثل خطورة حقيقية، حيث تزداد نسبة الخسائر المادية والبشرية.

ت-استغلال النزاعات الحدودية من قبل قوى خارجية لإحداث، وإثارة بؤر الخلاف والتوتر في المنطقة، والتحول نحو الديمقراطية التعددية بمفهومها الغربي الليبرالي، خاصة مع التغيرات التي شهدها النظام الدولي، بعد تفكك المنظومة الاشتراكية، والحديث عن الديمقراطية التعددية، في كثير من مناطق العالم وإفريقيا[2].

---

[1] سامي السيد أحمد، "المعضلة الأمنية المزمنة في القرن الإفريقي والموقف الأمريكي منها"، (التقرير الاستراتيجي الإفريقي معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2008/2007)، ص ص. 138، 139.

[2] محمد عرب الموسوي،" التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا وإستراتيجية التدخلات الأجنبية"،في :
http://afak-algeografyi.blogspot.com/2009/10/blog-post_29.html , (23/07/2020).

ث-التنافس الدولي في شرق إفريقيا: كون هذه المنطقة ذات أهمية بالغة، إذ تُطلُّ دول شرق إفريقيا على المحيط الهندي، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عن طريق باب المندب، وبالتالي تحكمها في طرق التجارة العالمية، ومن هذا المنطلق يوجد اهتمام إستراتيجي بين منطقتي الخليج العربي، ومنطقة القرن الافريقى، حيث تشكلان ما يصطلح عليه بـ (قوس الأزمات)، فأي تحركات عسكرية أوروبية، أو أمريكية متجهه نحو الخليج العربي، تمر عبر منطقة القرن الإفريقي.

ج-كما أن اكتشاف النفط في السودان والصومال، وغنى المنطقة بالموارد المائية حيث منابع النيل، والبحر الأحمر، أدى إلى اتجاه القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة، البحث في إنشاء منطقة القرن الافريقى الكبير، التي تربط شرق أفريقا بوسطها عند البحيرات العظمى، والغنية هي الأخرى بالموارد الطبيعية [1].

خريطة رقم (02): تبين أهم الموارد الطبيعية التي يحويها إقليم شرق إفريقيا.

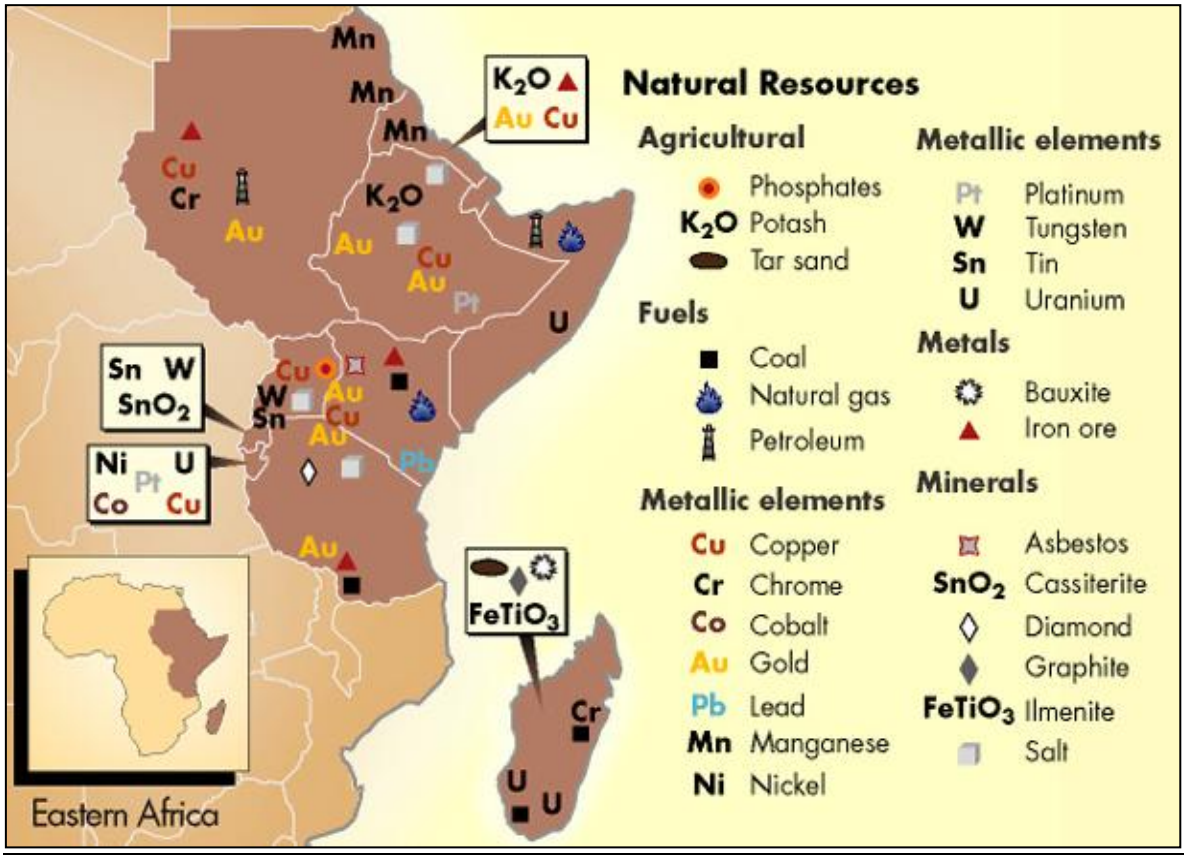

المصدر: https://www.courses.psu.edu/test/test100_hkr/AFIM/Main_HTML/NR_E.html

[1] المرجع نفسه.

ثانيا: الصراع الإقليمي حول البحر الأحمر ونهر النيل.

برزت قضيتا تأمين مياه البحر الأحمر Red Sea ، ونهر النيل Nile River في منطقة القرن الإفريقي كقضيتين محوريتين في توتر العلاقات بين دول الإقليم، وهي من بين الدوافع المؤدية إلى تدخل مجموعة من الدول في أقاليم مجاورة، كدول منطقة البحيرات العظمى، ودول الخليج كفاعلين في تغيير موازين القوة في المنطقة، واستراتيجية دولة إسرائيل للحيلولة دون سيطرة الدول العربية على البحر الأحمر، ومحاولاتها الدائمة للسيطرة على المنطقة، وتأثيرها على إثيوبيا وإريتريا فيما يخص الصراعات حول حوض النيل، هذا إضافة للمطامع النفطية لبعض الدول، مثل ايران وتواجدها في ميناء عصب الأريتري، والذي يضيف حضورها بعدا مهما في تغيير خارطة موازين القوة في المنطقة[1].

1– البحر الأحمر وأثره على الصراع الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي:

تعد منطقة البحر الأحمر من أهم المناطق الاستراتيجية عالميا؛ لموقعها الجغرافي الذي يربط بين ثلاث قارات: (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، إضافة إلى أن موقعها المتوسط بين البحر الأبيض وبحر العرب، جعل منها حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية هي الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي، والقرن الإفريقي، هذا الأخير الذي يمثل مركز تفاعل علاقات إقليمية، ارتبطت إلى حد بعيد بالتدخلات الدولية قديما وحديثا في المنطقة، خاصة بعد حربي الخليج الأولى والثانية، اللتان عززتا حالة الاستقطاب الدولي نحو المنطقة، فقد أصبحت ببعديها الأمني والاقتصادي، مُرتهنة بمختلف الصراعات التي تعسكر جغرافيتها، وأصبحت بذلك المنطقة متأثرة بطبيعة الأنظمة الإقليمية المتصارعة مثل: الصراع العربي–الإسرائيلي، والإيراني–الخليجي، والإيراني–الإسرائيلي، والإثيوبي–الإريتري، والإريتري–اليمني.[2]

بسبب التداعيات الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية وارتباطها بالقرن الإفريقي، أسهمت حالة التفكك العربي في عدم وجود كيان إقليمي يقف ضد التهديدات الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر، خصوصا في ظل الحشد الأمني على المستوى الإقليمي الذي تشهده موانئ الدول المطلة على البحر

[1] عاصم فتح الرحمن، مرجع سابق، ص . 169.
[2] إلهام الحدابي، "البحر الأحمر صراع النفوذ هل يتحول إلى حرب إقليمية؟"، في: https://bit.ly/2Tj5LOZ ، ص.7.، 2020/07/20.

الأحمر، إضافة إلى وجود دول أخرى غير مرتبطة إقليميا بجغرافية المنطقة، أقحمها منطق التنافس وصراع المصالح، في التنافس إقليميا على منطقة البحر الأحمر[1]، (تركيا، إيران، إسرائيل...إلخ).

وباعتبار القرن الإفريقي ممرا وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، والخليج العربي والمحيط الهندي، تبرز الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في منطقة القرن الإفريقي، خاصة بعد اكتشاف النفط والذهب، والغاز الطبيعي في المنطقة، ما أدى إلى ظهور قوى إقليمية صاعدة منافسة على البحر الأحمر تحت غطاء محورين دوليين:

المحور الأول (الولايات المتحدة الأمريكية): يضم السعودية، ومصر، والإمارات، وإسرائيل.

المحور الثاني (روسيا): ويضم تركيا، وقطر، والصومال، وإيران.

لذلك فالمنطقة تشهد تحولا يظم نظاما إقليميا تتنافس فيه القوى الإقليمية على الموارد الاقتصادية والمائية، خاصة وأن معظم الدول الإقليمية المتنافسة عليه تتشارك في مياهه (مصر، السودان، اليمن، السعودية، الأردن، إسرائيل، جيبوتي، إريتريا، الصومال)، وهو ما أضفى على المنطقة تنافس وتصعيد –صراع المصالح– إقليميا ودوليا.[2]

2– نهر النيل والصراع الإقليمي في منطقة الشرق الإفريقي:

مما لا شك فيه أن قضية مياه النيل تتأثر بجانب البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية لمنطقة القرن الإفريقي، والتي شكلت الإطار الإقليمي العام لمجموعة الدول الإحدى عشرة المنخرطة فيه وهي: (مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، اريتريا)، وقد تأثر الإطار الإقليمي في جزء منه بمجموعة من التحديات الطبيعية، منها موجات الجفاف التي تتعرض لها معظم دول حوض النيل، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمات الصراع المائي بين دوله (دول المصب مصر والسودان) التي تعانيان من قلة المياه، مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه (إثيوبيا)، وفقر الموارد الاقتصادية، فمصر تعتمد على

[1] المرجع نفسه، ص . 12.

[2] نجم الدين محمد عبد الله جابر، "المتغيرات السياسية الاقتصادية والعسكرية الاقليمية الحديثة في منطقة البحر الأحمر"، (مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد. 3، العدد. 19، ديسمبر2019)، ص ص . 179-181.

أكثر من 95% من احتياجاتها لمياه نهر النيل، في حين تحتاج إثيوبيا 1%، وكينيا 1%، وتنزانيا 3.5%، والكونغو 1%، وبورندي 5%، والسودان 15%.[1]

وتمثل التحديات السياسية المرتبطة بالخلافات الإقليمية حول مياه نهر النيل، سبب ببروز الدور الإقليمي لإسرائيل في أزمة نهر النيل، وارتباطه بالتفاعل الجيواستراتيجي حول مياه النهر، بالدخول في لعبة التحالفات حول المنطقة وكسب اثيوبيا -دولة المنبع- كحليف استراتيجي في المنطقة، وذلك لمواجهة السياسات العربية المتعلقة بالبحر الأحمر، والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية، هذا من جهة من جهة أخرى تسعى إثيوبيا لأن تكون محور مهم في المنطقة، بكسب إسرائيل كحليف استراتيجي لها، تساهم في تمويل مشروعات بنيتها التحتية في المنطقة، وذلك بتوسعة بناء السدود على روافد النيل، وبمساعدة إسرائيلية بقصد خفض المياه المتجهة نحو السودان ومصر[2].

إضافة إلى رغبة إسرائيل في اقتسام مياه حوض النيل، خاصة مع تسارع وتيرة دول المنبع (إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، بورندي، روندا، الكونغو الديمقراطية) في زيادة حصتها من مياه النيل، ومطالبة إسرائيل بحقها التاريخي في الحصول على حصة من مياه حوض النيل، ومن هنا يتضح لنا الدور الفاعل لإسرائيل في المنطقة، وتأثيرها في النظام الإقليمي للقرن الإفريقي وحوض النيل، وفي هذا السياق يشير الباحث محمد سالمان طايع إلى إثبات التحقق من فرضية مؤداها أنه "كلما زاد التغلغل الإسرائيلي اقتصاديا وسياسيا ومائيا في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، زاد الصراع المائي الدولي في ذلك الحوض".[3]

كما يرتبط مستقبل الخريطة الجيواستراتيجية لمنطقة حوض النيل، ومنطقة القرن الإفريقي بمجموعة من العوامل الدولية، المؤثرة في بيئة الصراعات الإقليمية للإقليم، وذلك بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من خلال محاصرتها للسياستين المصرية والسودانية من جهة، من جهة أخرى إعادة تشكيل قاعدة التحالفات الإقليمية في القرن الإفريقي محور (أوغندا، إثيوبيا، كينيا، جيبوتي)، لاحتواء السودان ومشروعها الحضاري الاسلامي، وعزل إريتريا من ناحية أخرى.[4]

[1] جوزيف رامز أمين، " المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه نهر النيل"، (آفاق إفريقية، المجلد 10، العدد 36، 2012)، ص.11.
[2] عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الخرطوم: كلية الآداب، 2006)، ص ص. 214 ، 215.
[3] جوزيف رامز أمين، مرجع سابق، ص ص . 12-15.
[4] المرجع نفسه، ص . 13.

وتمثل الخريطة أدناه موقع نهر النيل الاستراتيجي في إقليم القرن الإفريقي، وصراع دوله على مياهه.

خريطة رقم (03): توضح صراع دول حوض النيل على ملكية مياهه.

المصدر : https://www.alriyadh.com/843307

3- سد النهضة وتأثيره في دينامية العلاقات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي:

تتجه منطقة القرن الإفريقي نحو تحولات جيواستراتيجية بسب التوجهات الإقليمية والتوجهات المضادة حول أزمة سد النهضة الإثيوبي، الذي لم تتوصل فيه دوله إلى حلول وسطية وتوافقية بين كل من مصر، وإثيوبيا، والسودان، البلدان الثلاث الرئيسة الأكثر ارتباطا بهذه الأزمة، وقد زاد من حركية هذا التفاعل شدة الخلافات المصرية الإثيوبية بخصوص بناء السد، الذي طالت تحدياته المحيط الإقليمي لدول المنطقة، وقد انعكست الأزمة على أغلب بلدان الإقليم التي وجدت نفسها أمام خيارات محدودة لتجديد موقفها وموقعها على خريطة النزاع، كما شكلت الأزمة أيضا تداعيات على العلاقات العربية الإفريقية عموما، أمام عدم القدرة في إيجاد حل توافقي للأزمة بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، ويعود ذلك الخلاف إلى تشابك المصالح السياسية والاقتصادية والإقليمية، وغلبة منطق العلاقات التاريخية والقومية، بين الدول الإفريقية والعربية في المنطقة، إضافة إلى تدخل القوى الكبرى في المنطقة بدعوى إيجاد حلول ومكاسب السلام في المنطقة بما يعرف بـ (مبادرة القرن الإفريقي)*، ومن أهدافها الخفية الاهتمام بثروات المنطقة، من خلال دعم مشاريع الاستثمار والشراكة من قبل الدول الكبرى والإقليمية: (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الدول الأوروبية، تركيا، إسرائيل...إلخ).[1]

وتوضح لنا الخريطة أدناه الموقع الاستراتيجي المهم، الذي يتخذه سد النهضة الإثيوبي في نهر النيل ومنطقة القرن الإفريقي.

* مبادرة القرن الإفريقي: هي مبادرة تلقى دعما من دول غربية ومنظمات دولية مثل: الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك إفريقيا للتنمية، تم التوقيع عليها في شهر نوفمبر 2019 خمس دول: اثيوبيا، كينيا، الصومال، إريتريا، جيبوتي، تتمثل مبادرة القرن الإفريقي في مشروع تنموي شامل من أجل الأمن والسلام، ويظم مجموعة من البرامج تتركز في أربع محاور ذات أولوية تشمل البنية التحتية والرقمية والكهربائية وهي: أولا: تحسين تشابك البنية التحتية الإقليمية، ثانيا: تشجيع التكامل التجاري والاقتصادي، ثالثا: بناء القدرة على التكيف، رابعا: تعزيز تنمية رأس المال البشري، وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول الخمس والدول المجاورة لها: السودان، جنوب السودان، أوغندا، رواندا.

[1] محمد السبيطلي، " أزمة سد النهضة والتحولات الإقليمية في القرن الإفريقي"، (متابعات إفريقية، العدد 2، ماي 2020)، ص ص. 4- 9.

خريطة رقم (04): موقع سد النهضة في نهر النيل.

المصدر:

http://komlomedia.hu/9-kulfold/3305-egyiptom-vs-etiopia-harc-a-nilus-vizeert .

المطلب الثالث: بيئة الأمن الدولي لمنطقة القرن الافريقي.

تشير أغلبية الأدبيات الأكاديمية على أن أهمية منطقة القرن الإفريقي تبرز في موقعها الإستراتيجي المهم، ومدى حيويتها الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية...إلخ، ووفقا لهذه المعطيات يتضح جليا أن أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة للاستراتيجيات الدولية في الوقت الحاضر، لا تختلف عن أطماع القوى الاستعمارية في العهود القديمة حول المنطقة، وبالتالي الأمر الذي دفع الكثير من القوى الدولية والقوى الصاعدة إلى التغلغل في المنطقة، أنها تشترك في مجموعة من الأسباب الموجهة لسلوك هذه الدول في إقليم القرن الإفريقي من أهمها:

1. الموقع الجغرافي وأثره على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، حيث يمثل القرن الإفريقي ممراً وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، ما جعله محطَّ اهتمام القوى الدولية.
2. قرب إقليم القرن الإفريقي من مصادر النفط في الخليج العربي، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية إلى حماية مصالحها، وتأمين الوصول إلى موارد الطاقة.
3. اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في المنطقة، الأمر الذي أضاف للقرن الإفريقي بُعداً جديداً للتنافس الدولي، ودخول قوى دولية أخرى، بجانب القوى الاستعمارية السابقة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، البرازيل.
4. تأثيرات الحرب الباردة وما بعدها، فقد شكَّل التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القرن الإفريقي تأسيس نظم أمنية وسياسة سائدة في الإقليم، تأثرت بإديولوجيات الحرب الباردة ما أدى إلى إقامة قواعد عسكرية أجنبية، وشبكات اتصال استخباراتية في المنطقة[1].

وتأسيسا على هذه الأسباب الموجهة للسلوكات الدولية حول منطقة القرن، نورد في العناصر الموالية أهم التفاعلات الدولية والإقليمية حول الإقليم .

أولا: التفاعلات الاستراتيجية الدولية في القرن الإفريقي.

شكلت منطقة القرن الإفريقي على مدار القرون الثلاثة الماضية، أهمية كبرى في السياسة الدولية لعدة أسباب أهمها: موجات الاستعمار الأوروبي في شبه القارة الهندية، وجنوبي شرق آسيا،

[1] نجلاء مرعي، " التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي"2012/06/16 "، في:
http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2083 23/07/2020.

وافتتاح قناة السويس، إلى جانب زيادة نشاط خطوط التجارة بين شعوب بحر العرب والخليج العربي من ناحية، ومنطقة شرق إفريقيا من الناحية الأخرى، وما تلا ذلك من اكتشافات النفط العربي، وما لازمها من خطط القوى الكبرى لتأمين مصادر النفط وخطوط إمدادات التجارة، فالمنطقة مع بعدها النسبي عن الخليج ومنفذها على بحر العرب، ساهم ذلك في زيادة الاهتمام والارتباط بها دوليا أكثر، لوجود اتصال مائي بين شواطئ القرن الإفريقي، وشواطئ بحر العرب، يسهل تأمين المنابع، فضلا عن تأمين خطوط السير، والإمدادات البترولية الصادرة من منطقة الخليج عبر البحر الأحمر، فقناة السويس، فالبحر المتوسط، وصولا إلى موانئ أوروبا الجنوبية والغربية[1].

أما من حيث الأهمية العسكرية لهذا الإقليم، في خضم خرائط الانتشار العسكري للقوى العظمى، والإستراتيجيات الكبرى للقوى المهيمنة دوليا وإقليميا، يمكن إرجاع أسباب الاهتمام الدولي بالمنطقة إلى مجموعة من النقاط أهمها: الموقع الجغرافي المتميز والذي جعلها محل أنظار القوى الكبرى حول مصادر الطاقة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا وروسيا، إضافة إلى أنها بيئة مضطربة أمنيا نتيجة للصراعات والأزمات المتداخلة داخل أقاليمها الجغرافية[2]، وقد ساهم في تعميق تلك الصراعات التأثير العميق للدول الأوروبية في تشكيل الأوضاع والحدود السياسية في المنطقة وفق مصالح استراتيجية، ما أدى بكثير من القوى الإقليمية الفاعلة في العمل على إعادة تموقعها في المنطقة، من أجل تحقيق مصالحها وتأمين أمنها القومي عبر إنشاء قواعد عسكرية ومنصات لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول المنطقة، وبالتالي أصبحت موازين القوى في المنطقة تتشكل بفعل العامل الدولي، وذلك وفقا لمعادلة دولية وإقليمية جديدة تقوم على التوجه إلى دول شرق إفريقيا، لما لها من أهمية استراتيجية تخدم مصالح القوى الدولية والإقليمية.[3]

وبما أن منطقة القرن الإفريقي تتميز بميزتين جغرافيتين مهمتين:

الأولى: مكنتها من الإطلالة على بحر العرب، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، وخليج عدن.

الثانية: تتمثل في المساحة البرية الشاسعة التي تضمها المنطقة.

[1] أنس القصاص، "أمن القرن الإفريقي في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية"، (رؤية تركية، 2015)، ص. 68.
[2] المرجع نفسه، ص ص . 68-69 .
[3] عبد الله الفاتح، "القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة"، في: https://bit.ly/3hNm67X ، ص.6، 2020/07/18.

فهي تمثل نقطة انطلاق استراتيجية نحو القلب الإفريقي، ما جعلها مركز صراع القوى الدولية وإخضاعها لسياسات النفوذ الدولي وصراع المصالح، كون المنطقة يصفها بعض المحللين على أنها جزء من منظومة الشرق الأوسط، وبالتالي شكلت المنطقة مركز صراع دولي على المصالح والموارد، على غرار الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الهند، روسيا، وبعض الدول الغربية ذات المصالح التقليدية (الدول الإستعمارية)[1].

لذلك تمثل منطقة القرن الإفريقي مركز استقطاب دولي يتجسد فيها التنافس الدولي والإقليمي، عبر إنشاء قواعد عسكرية، والصراع على الموانئ التجارية، لكسب النفوذ الذي تمارسه قوى متباينة الإستراتيجيات (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، إسرائيل، تركيا، إيران، الإمارات العربية المتحدة، والسعودية...إلخ)، ويعكس هذا التنافس الدولي المتزايد اضطرابا كبيرا وإدراكا حقيقيا لبيئة أمنية مضطربة وأكثر خطورة تتهدد مصالحها، فضلا عن أنها مصدر محتمل لتهديد الأمن والسلم الدوليين، ومن ناحية أخرى يُسهم الوجود العسكري الدولي في تعميق حالة الاختراق، وتراجع سيادة دول الإقليم ويصبح أمرها ومصيرها مرهونين بإرادة القوى الدولية[2].

ثانيا: الإرهاب الدولي في القرن الإفريقي.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا كبيرا في طبيعة التهديدات الدولية، فبعد أن كان العدو معلوما، أصبح العدو غير مرئي وغير واضح المعالم؛ متعدد المخاطر يصعب معرفته والتحكم فيه (الجريمة المنظمة، القرصنة، الإرهاب الدولي International Terrorism ...إلخ)، نتيجة للتطورات التي شهدها القرن العشرين (العولمة، التطور التكنولوجي، الاتصلات،....إلخ)، فبعد أن كان الصراع قائما بين الشرق والغرب، وسقوط الاتحاد السوفيتي، أصبح الغرب يبحث عن عدو جديد، بالاتجاه جنوبا في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب والتطرف، وفقا لأطروحة صدام الحضارات لـ "صاموبل هنتنجتون" (1989)، التي تنبئ عن نشوء حروب بعد نهاية الحرب الباردة ذات طابع ثقافي وديني، وهو ما لم يمنع القوى الغربية من إعادة توجهاتها السياسية، والعسكرية، والثقافية، نحو دول الجنوب، وإفريقيا خاصة الجهة الشرقية منها (القرن الافريقي)، لارتباطها بأجندات سياساتها في الشرق الأوسط.

[1] عاصم فتح الرحمن، مرجع سابق، ص . 169.
[2] أبو بكر الدسوقي،"الأمن في القرن الإفريقي.. التحدي والاستجابة"، (السياسة الدولية، المجلد . 53،العدد . 212 ، أفريل 2018)، ص90.

ساهم البعد الديني بدوره في التأثير في علاقات الشرق الإفريقي كباقي دول إفريقيا مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وربطها لأحداث 11 سبتمبر 2001، بعمليات (التطرف الديني) والحرب على الإرهاب، خاصة بعد تنامي موجة الإسلام في المنطقة، والتي أخذت تطورا ملحوظا في كثير من المناطق مثل الأوجادين، وإعلان كل من السودان والصومال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية[1].

ومنذ منتصف التسعينيات، ودول القرن الأفريقي تشهد مئات من الأعمال الإرهابية ضد المواطنين والمصالح الأجنبية والمحلية، اعتبرت فيها القوى الغربية أن المنطقة بمثابة بيئة حاضنة للمنظمات الإرهابية، وخاصة بعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد[2].

كما شهدت منطقة القرن الإفريقي في الآونة الأخيرة انتشار كبير لتنظيمات متطرفة أثَّر ذلك سلبا على أمن المنطقة وحيويتها، لتحكمها في مسارات التجارة العالمية عبر البحر الأحمر، وتأثيريها في أمن المنطقة العربية أيضا، خاصة مصر والخليج العربي، وكذلك دول شرق ووسط إفريقيا، وعليه فإن أي اضطراب في القرن الإفريقي لا يمثل خطرا على دولة فقط، إنما يمتد تأثيره بشكل أوسع في محيطه الإقليمي والدولي، وترتبط مخاطر هذه التنظيمات بمحددين أساسيين هما:

1. مدى ارتباط التنظيمات الإرهابية بتنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).
2. مدى قدرة الجماعات المتطرفة على القيام بأعمال إرهابية، كالتفجيرات الانتحارية واحتجاز الرهائن[3].

وحسب الرؤية التي ينطلق منها الإتحاد الإفريقي في مجابهة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي، فإن مخاطره تنعكس سلبا على الأمن القومي لدوله أولا، وفي محيطه الخارجي ثانيا، وقد صنف الاتحاد نوعين من الإرهاب:

[1] محمد عرب الموسوي، مرجع سابق.

[2] Berouk Mesfin, op.cit.

[3] نرمين محمد توفيق،"كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟"،(السياسة الدولية، المجلد. 53، العدد .212 ، أفريل 2018)،ص ص . 132-134.

أ- **الإرهاب الداخلي (المحلي) National:** والذي ينتشر في المنطقة بسبب الحروب الأهلية والصراعات الداخلية.

ب- **الإرهاب الدولي (العابر للحدود) Transboundary:** وأبرز أمثلته جماعة الشباب في الصومال، وتنعكس تداعيات العمليات الإرهابية على مختلف الأصعدة، وذلك في نشر ثقافة العنف، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وعجز الحكومات عن توفير الأمن لمواطنيها.

فضلا عن تأثير الإرهاب الدولي في إفشال خطط الأمن المحلية، فهو يؤدي إلى تهيئة أجواء من النزاعات البينية بين دول القرن الإفريقي، إلى جانب زيادة أطماع القوى الخارجية والتدخل في سيادتها الداخلية[1]، وبالرغم من تعدد مصادره، يبقى الإرهاب إحدى الإشكالات الرئيسة التي تهدد أمن منطقة القرن الإفريقي، لتعدد مضامينه وأشكاله.

ثالثا: ظاهرة القرصنة العالمية وتأثيرها على أمن القرن الإفريقي.

بالحديث عن ظاهرة "القرصنة العالمية" Global Piracy في شكلها العام يتبادر في الأذهان ارتباط هذه الظاهرة بالسواحل الصومالية في شرق إفريقيا، إلا أن الظاهرة ذات طابع عالمي تجري قبالة أغلب السواحل والفضاءات العالمية، وقبل التطرق لتداعيات الظاهرة على منطقة القرن الإفريقي، نورد في هذا الطرح مفهوم عام لظاهرة القرصنة الدولية.

وفقا لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار في عام (1982)، فقد عُرِّفت ظاهرة القرصنة العالمية على أنها:

أعمال عنف أو احتجاز أو سرقة ترتكب لأغراض خاصة، تستهدف الطاقم أو المسافرين لسفينة ما أو طائرة معينة، وتكون هذه الأعمال موجهة إلى:

1. السفن في أعالي البحار ضد الأشخاص أو الممتلكات الموجودة على متن السفينة أو الطائرة.
2. تكون ضد السفن أو الطائرات أو الأشخاص أو الممتلكات، في مكان خارج سلطة أو سيادة أي دولة[2].

[1] سماء سليمان، "الاتحاد الإفريقي وسياسات مواجهة الإرهاب" ، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد212، أفريل 2018)، ص.138 .
[2] السعيد إبراهيم البدوي، "ظاهرة القرصنة الصومالية : الأبعاد الإقليمية والدولية"، (التقرير الاستراتيجي الافريقي، القاهرة، أكتوبر 2008)، ص . 233.

بربط ظاهرة القرصنة العالمية بالقرن الإفريقي، نجد أن المنطقة جذبت انظار العالم خلال الأزمات الداخلية التي مرَّت بها، كالحرب الأهلية الصومالية بداية الألفية الثانية، حينما تأثر العالم بأعمال القراصنة الصوماليين الذين أخذوا يهددون الملاحة العالمية، واستطاعوا فرض شروطهم على كثير من الدول، ووفقا للإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي، فقد اختطفت في سواحل الصومال عام (2005)، 149 سفينة، وتم احتجاز 3741 شخصا من طواقم تلك السفن من 125 دولة، وقضى بعضهم فترة احتجاز استمرت ثلاث سنوات، بينما قتل ما بين 82 و97 بحارا، نتيجة لهجمات القراصنة الصوماليين، هذا ما أجبر بعض دول العالم إلى دفع ملايين الدولارات كفديات للسفن التي تتعرض للقرصنة.[1]

كما شهد النصف الأول من عام (2017) ارتفاع عمليات القرصنة الصومالية، باستخدام تقنيات حديثة تمكنهم من السيطرة علي السفن وإجبارها علي اتباع وجهاتهم، ففي مارس 2017 تم السيطرة علي ناقلة نفط، وتحويل مسارها إلي اقليم "بونتلاند" Puntland[*] ، وتم الافراج على طاقمها بعد دفع الفدية، وامتدت عمليات القرصنة حتى جزيرة "سقطرى"[*] Socotra باليمن، وقاموا باستغلال الوضع اليمني واختطاف سفينة تجارية هندية، والعودة إلي إقليم بونتلاند شمال شرق الصومال، كما رصد المكتب البحري الدولي بلندن والمعني بعمليات القرصنة عام (2017)، في منطقة السواحل الصومالية أكثر من تسع عمليات قرصنة للسفن، واختطاف نحو ثلاث سفن، وشهد عامي (2018)، (2019) محاولات قرصنة داخل "المنطقة عالية الخطورة" High Risk Area HRA في السواحل الصومالية، والتي تكررت فيها محاولات مهاجمة السفن المحملة بالنفط، حيث تم مهاجمة ناقلة كيماويات "ليوبارد صن" براية سنغافورية بحمولة تقدر بـ 50 ألف طن، متجهة إلى جنوب إفريقيا.[2]

وبسبب ارتفاع عمليات القرصنة في المنطقة وزيادة تهديدات حركة التجارة العالمية أدى ذلك إلى ارتفاع سياسات الاستقطاب الدولي تجاه منطقة البحر الأحمر، فقد أصبحت جيبوتي مثلا بحكم موقعها

[1] هاشم علي حامد، مرجع سابق، ص . 4.

[*] إقليم بونتلاند: إقليم يقع شمال شرق الصومال خاضع للحكم الذاتي الصومالي يتميز بطابع أمني غير مستقر نتيجة لتعرضه لنزاعات داخلية وخارجية، يشتهر هذا الإقليم بكثافة انتشار ظاهرة القرصنة فيه، تتمركز أنشطت القرصنة فيه على مختلف السواحل الصومالية وخليج عدن، تتصاعد فيه هجمات القراصنة على السفن والقوارب وحجز الرهائن وطلب الفدية بشكل كبير، جعله محل استقطاب القوى الكبرى لإيجاد حل للظاهرة، وفي هذا الرابط تقرير مفصل لقناة فرانس 24 الفرنسية الناطقة بالعربية، حول انتشار ظاهرة القرصنة في الإقليم بعنوان "تذكرة عودة إلى بونتلاند" https://www.sasapost.com/puntland-lobbying-in-the-us/

[*] جزيرة سقطرى: أرخبيل يمني مكون من ست جزر على المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي بالقرب من خليج عدن، وتقع على بعد حوالي 240 كيلومترًا 150 ميل شرق سواحل الصومال و 380 كيلومترًا 240 ميلًا جنوب شبه الجزيرة العربية.

[2] فاروق حسين أبو ضيف، "تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي وتأثيرها على حالة الإستقرار" ، في : https://bit.ly/39tTU4s ، 2020/07/23.

الإستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي، وجهة لمختلف القوى الدولية، تضم أنشطة التعاون العسكري والبحري بين قوات الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ففي عام (2010) أصبحت المحور اللوجيستي لأول بعثة بحرية مشتركة للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة (EUNAVOR Atlanta Operation)، وفي العام نفسه استضافت أول قاعدة عسكرية لليابان خارج حدودها، وهي القاعدة اليابانية الوحيدة منذ عام (1945) تضم 400 عنصر، وقد تشكلت هذه القوات في إطار مكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية[1].

بهذه الأعمال التي تُرتكب قبالة السواحل الصومالية في منطقة القرن الإفريقي، يتضح لنا أن ظاهرة القرصنة ظاهرة عالمية تستهدف أمن القوى الكبرى، من خلال أعمال العنف والسيطرة على السفن التجارية، واحتجاز الرهائن، وطلب الفدية، وبالتالي تتخذها القوى الكبرى كنقطة انطلاق لاستراتيجياتها في الإقليم، للحد من تداعياتها وفرض أجنداتها الأمنية على دول المنطقة.

رابعا: أزمة كورونا "COVID- 19 " وتأثيراتها على دول القرن الإفريقي.

تعد دول منطقة القرن كباقي دول العالم، من بين الأقاليم العالمية المتأثرة كغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر، من تداعيات أزمة "فيروس كورنا" Corona Virus العالمية (كوفيد 19)* الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، فمع بداية تسجيل أول حالات إصابة بهذا الداء في كل من إثيوبيا وكينيا مارس 2020، ازدادت مخاوف دول القرن الإفريقي من حدوث أزمات (اجتماعية، واقتصادية، وإنسانية) في المنطقة، إلى جانب تردي الأوضاع الداخلية و الإقليمية لدول المنطقة، وتداعي أزمات اللاجئين والنازحين في دول المنطقة من الصومال، وكينيا، وإثيوبيا، والسودان، إضافة إلى ما تعانيه المنطقة من آثار بيئية متكررة (الجفاف، وانعدام الأمن الغذائي...إلخ)، هذا إلى جانب وجود تبعات أخرى لأزمة كورنا في المنطقة على المستوى الدولي، خاصة وأن ارتفاع عدد المصابين في دول القرن الإفريقي، له صلة مباشرة بالعلاقات الاقتصادية لدول المنطقة مع الصين وشركاتها الاقتصادية الكبرى، خاصة في إثيوبيا وجيبوتي، حيث أن علاقات التجارة والاستيراد مع هذه البلد باتت العامل

[1] إلهام الحدابي، مرجع سابق، ص .14.

*كوفيد -19، CoV اختصارا لكلمة "coronavirus"، عربيا فيروس كورونا 2019، وهو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، انتشر بداية في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، ثم إلى باقي أنحاء العالم، وحصد الملايين من الأرواح البشرية، وتحوّل كوفيد-19 إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

المباشر لانتشار الوباء من الصين لنحو حوالي 18 دولة إفريقية، بينما شملت قائمة الدول الأكثر هشاشة وعرضة لتفشي الوباء العالمي: الصومال، وتشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وموريتانيا[1].

ويمثل الجدول الموالي حالات الإصابات التي تعرضت لها دول القرن الإفريقي، وكذا حالات الشفاء والوفيات التي تم رصدها عام (2020).

جدول رقم (06): يرصد حالات الإصابة والشفاء والوفيات من وباء "كورونا" لدول القرن الإفريقي سنة (2020).

الرقم	الدولة	عدد الإصابات	عدد المتعافين	عدد الوفيات
1	السودان	9,257	4,014	572
2	الصومال	2,894	887	90
3	جيبوتي	4,643	4,348	52
4	إريتريا	191	53	0
5	كينيا	6,070	1,971	143
6	جنوب السودان	1,989	246	36
7	إثيوبيا	5,689	2,132	98
8	أوغندا	859	794	0

المصدر:

مبارك احمد محمد، القرن الإفريقي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا السياسية والاقتصادية، مجلة متابعات إفريقية، العدد 4، جويلة 2020، ص-ص، 58-59.

[1] الشافعي ابتدون، "كورونا في القرن الإفريقي: أبعادها الاقتصادية وتداعياتها الإنسانية المحتملة"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4636 2020/08/08.

وقد نجم عن هذه الأزمة العالمية تردي الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، لدول القرن الإفريقي، ومن المتوقع أن تتفاقم أوضاع سكان دول شرق إفريقيا الاقتصادية والإنسانية، بانتشار ظاهرة الفقر الحاد في أواسط شعوب دول شرق إفريقيا، وتراجع نسبة منتوجاتها الزراعية نتيجة للتغيرات المناخية، وارتفاع نسبة البطالة، خاصة الفئة الشبانية، إلى جانب تدني العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية التي تغزو اقتصاديات دول المنطقة، وكذا تباين العلاقات البينية بين دول القرن الإفريقي.[1]

تأسيسا على ما سبق نخلص إلى أن منطقة القرن الإفريقي أصبحت تشكل منظومة إقليمية من عدم الاستقرار، نتيجة لتردي الأوضاع الداخلية المرتبطة بالنزاعات الحدودية والصراع على مصادر الطاقة والمياه، ناهيك عن المشاكل المتعلقة بالإرهاب والقرصنة، والتهريب، وأزمة اللاجئين، والهجرة غير الشرعية، التي تؤدي بدورها إلى سوء الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة.[2]

وفي ظل البيئة الأمنية التي يتميز بها القرن الإفريقي، وبالنظر لموقعه الجيواستراتيجي في القارة الإفريقية، وما يملكه ثروات طبيعية، نجد أن القرن يشهد تحولات جيوسياسية متسارعة وحالات صراع داخلي سياسي وأمني، بفعل الأزمات الداخلية المتمثلة في الصراعات القبلية والطائفية، والإقليمية المتمثلة في النزاعات الحدودية، فضلا عن التنافس الدولي على المنطقة نتيجة لامتلاكه لموارد طبيعية هائلة، وثروات معدنية تستخدم في الصناعات الثقيلة والنووية، بالإضافة إلى موقعه الجيوبوليتيكي المهم[3].

كما أن حالات اللااستقرار التي تطبع العلاقات البينية لدول القرن الإفريقي، تسرع في حركية ودينامية الصراعات بين دول شرق إفريقيا: (الصومال، إثيوبيا، إريتريا، السودان، جنوب السودان)، وتشكل تحديات معقدة على المنطقة، تهدد السلام والأمن الداخلي والإقليمي، وتعيق سيرورة عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وتنامي ظاهرة الهجرة الجماعية (أزمة اللاجئين)، فالصومال لا يزال يعاني عدم الاستقرار، لغياب حكومة مركزية فعّالة تعج سواحلها بالقرصنة، ولا يزال النزاع قائم بين إثيوبيا وإريتريا بلا حل، وهو ما يدفع بالقوى الدولية بالتدخل في المنطقة، لإيجاد حلول حول الصراعات ولو بانتهاج الحلول العسكرية[4].

[1] المرجع نفسه.
[2] عبد الله الفاتح، مرجع سابق،.ص . 7.
[3] المرجع نفسه، ص .6.
[4] Eyassu Gayim, "The Dynamics of the Conflicts in the Horn of Africa: Abstract", in : https://bit.ly/3kwpi7A ,(09/08/2020).

ومنه نخلص إلى أن البيئة الأمنية الداخلية الهشة، وديناميةالعلاقات الإقليمية غير المستقرة، وطبيعة التفاعلات الجيواستراتيجية في المنطقة، تشكل "مثلث أزمات" متداخلة فيما بينها لبيئة أمنية غير مستقرة في منطقة القرن الإفريقي محليا، إقليميا، دوليا، نمثلها في المخطط الموالي.

الشكل رقم (05): مثلث تفاعل البيئة الأمنية في القرن الإفريقي.

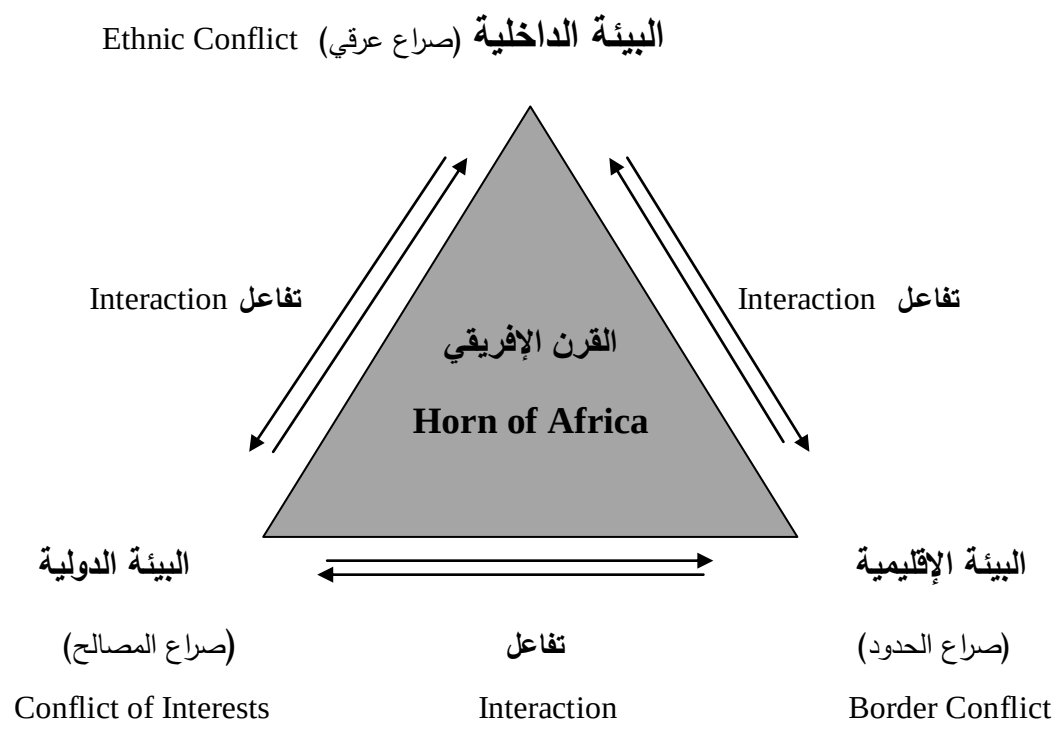

المصدر: من إعداد الطالب.

وبربط البيئة الأمنية الداخلية لدول الإقليم بطبيعة التفاعلات الإقليمية والجيواستراتيجية الدولية في منطقة القرن الإفريقي، نجد أن الإقليم من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم، كونه عرضة للحروب الأهلية والصراعات العرقية، العامل الاستعماري وما خلَّفه من موروثات حول ترسيم الحدود، الأطماع الدولية، وكلها عوامل أسهمت في تسريع ديناميات الصراع والتوتر في منطقة شرق إفريقيا نتيجة للتفاعلات القائمة حوله، وذلك ما يوضحه المخطط الآتي:

الشكل رقم (06): مخطط توضيحي يوضح ديناميات الصراع في منطقة شرق إفريقيا.

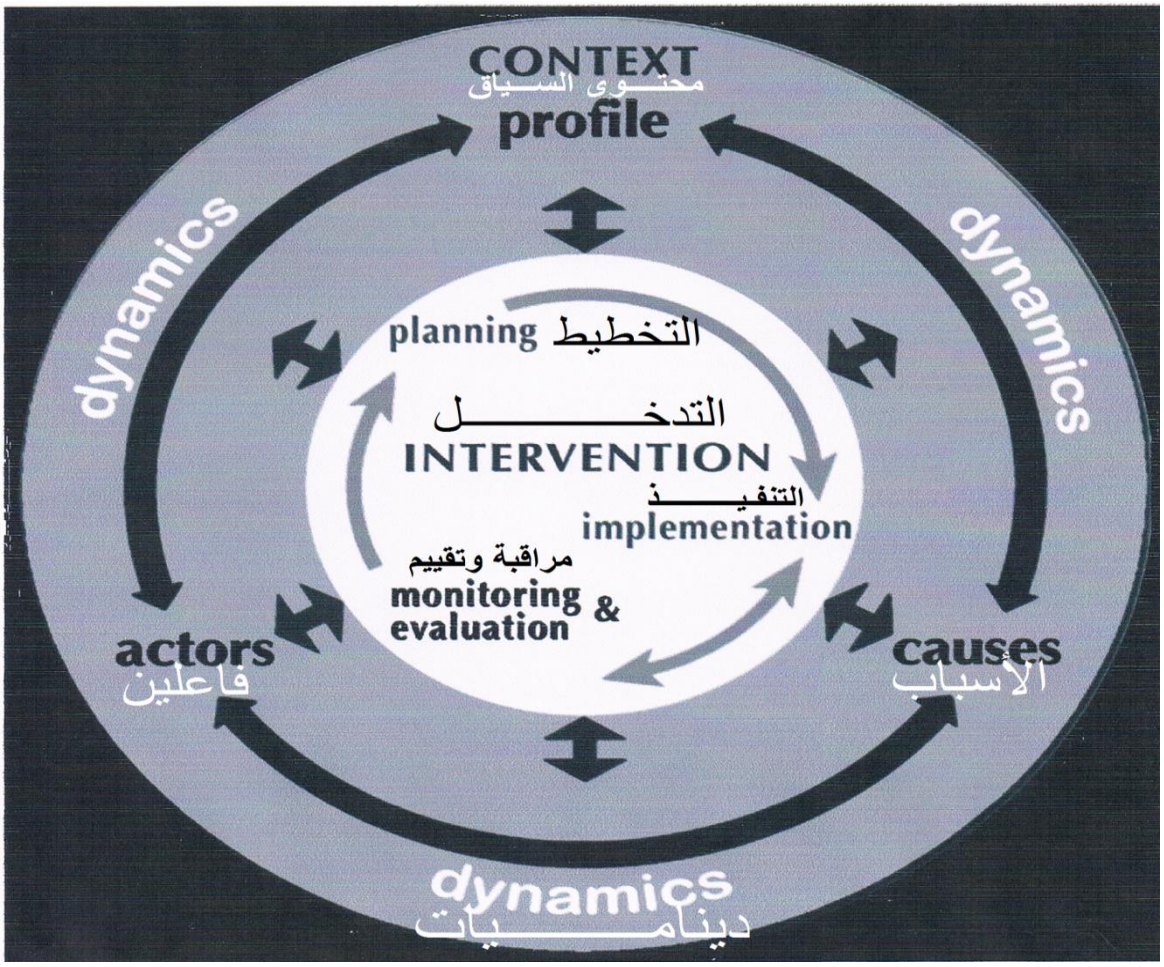

المصدر: تقرير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية حول: الصراع وعدم الاستقرار في شرق إفريقيا. https ://bit.ly/3inohwt

Tetra Tech ARD. the United States Agency for International Development . MARCH 2012.

المبحث الثالث : الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي لقوى التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة.

نظرا للتنوع الجغرافي والديمغرافي والديني الذي يحظى به إقليم القرن الإفريقي، فإن هذه المتغيرات أكسبته أهمية جيواستراتيجية بالغة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما جعله محل أنظار وتوجهات القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المطلب الأول: الأهمية الجيو-اقتصادية للقرن الإفريقي.

يتمتع القرن الإفريقي بمقومات اقتصادية هائلة ارتبطت بموقعه الإستراتيجي المهم، وحيازته على ممرات بحرية حيوية على غرار البحر الأحمر، خليج عدن، نهر النيل، جعلت منه شريان اقتصادي بالغ الأهمية على كافة الأصعدة والمستويات.

أولا: الأهمية الاقتصادية للقرن الإفريقي.

تشير معظم الأدبيات التاريخية لأهمية منطقة القرن الإفريقي، وحيويتها الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، هذا بالنظر لموقعها الإستراتيجي المهم، كونها تعد ممرا وبوابة للبحر الأحمر، وخليج عدن، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، ومركز تحكُّم في حركة الملاحة التجارية والعسكرية بين الشرق والغرب في شرق القارة الإفريقية، ولا تقتصر أهمية المنطقة على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعداها إلى الموارد الطبيعية، خاصة بعد اكتشاف الموارد الطاقوية في المنطقة، كما اكتسبت المنطقة أهمية أخرى، خاصة مع تنامي ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية، وتصاعد دور التنظيمات المسلحة في العديد من دول المنطقة، وارتباط أعمال هذه التنظيمات بالعمليات الإرهابية، وبالتالي تعاظمت أهمية المنطقة بالنسبة للقوى الدولية، والتدخل فيها باسم مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة[1]

يكتسب القرن الإفريقي أهمية حيوية جغرافيا، كون دوله تطل على المحيط الهندي، ويتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب، وتحكمه في طرق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج، والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما تعد المنطقة ممرا

[1] عبد الله الفاتح، مرجع سابق ،ص . 5.

استراتيجيا مهما للتحركات العسكرية القادمة من الغرب في اتجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث توجد فيه بعض الجزر الحيوية للتحركات العسكرية[1].

وتتميز منطقة القرن الإفريقي أيضا بالمساحة البرية الشاسعة، تمثل وجهة الانطلاق من المياه الدافئة إلى البر وصولا إلى قلب إفريقيا، وهو ما يشكل ترابطا بين البر والبحر معا، وهذا ما يفسر توجه القوى الكبرى نحو منطقة القرن الإفريقي، بداية من الدول الاستعمارية سابقا، والقوى الكبرى حاليا، بهدف السيطرة على ثرواتها الاقتصادية الطبيعية المتنوعة: (النفط، الذهب، اليورانيوم، الغاز الطبيعي...إلخ)، كما تمتلك المنطقة ثروة مائية كبيرة، جعلتها من بين أكبر خزانات المياه في العالم لارتباطها بمنطقة البحيرات العظمى، إضافة إلى ذلك فالقرن الإفريقي يضم كذلك ثروة حيوانية هائلة، حيث أن أعداد الثروة الحيوانية في كل من السودان وإثيوبيا، والصومال تفوق ربع مليار رأس[2].

ثانيا: البحر الأحمر وأهميته الاستراتيجية في القرن الإفريقي.

بالنظر إلى الأبعاد الجغرافية التي يتوافرها القرن الإفريقي، فإن المتغيرات البرية و البحرية مجتمعة مكنته من اكتساب أهمية جيوبوليتيكة في المنطقة، برز فيها البحر الأحمر كعامل مهم أضفى على القرن بعدا استراتيجيا متميزا، والبحر الأحمر شريط مائي داخلي، يبدأ من باب المندب جنوبا إلى السويس شمالا، بطول قدره حوالي 1300 ميل، ومتوسط عرضه يبلغ حوالي 190 ميل، وتقدر مساحته بحوالي 169 ألف ميل مربع، ويمثل حلقة وصل بين المتوسط والمحيط الهندي، فقد كان منذ القديم أقصر طريق للتجارة بين الشرق والغرب، وحاليا أهم معبر لمرور البترول العربي إلى أوروبا والدول المطلة عليه، كما لعب البحر الأحمر دورا بارزا في أمن الدول المطلة عليه، مشكلا دوائر أمنية متصلة ومتداخلة فيما بينها في القرن الإفريقي.[3]

[1] سالي محمد فريد،"الصراع الإقتصادي على القرن الإفريقي .. جيبوتي نموذجا"، (السياسة الدولية، المجلد. 53، العدد . 212، أفريل 2018)، ص. 120.
[2] المرجع نفسه، ص .120.
[3] عبد الرزاق علي عثمان، مرجع سابق، ص ص .390، 391.

خريطة رقم (06): تبرز موقع البحر الأحمر الجيواستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي.

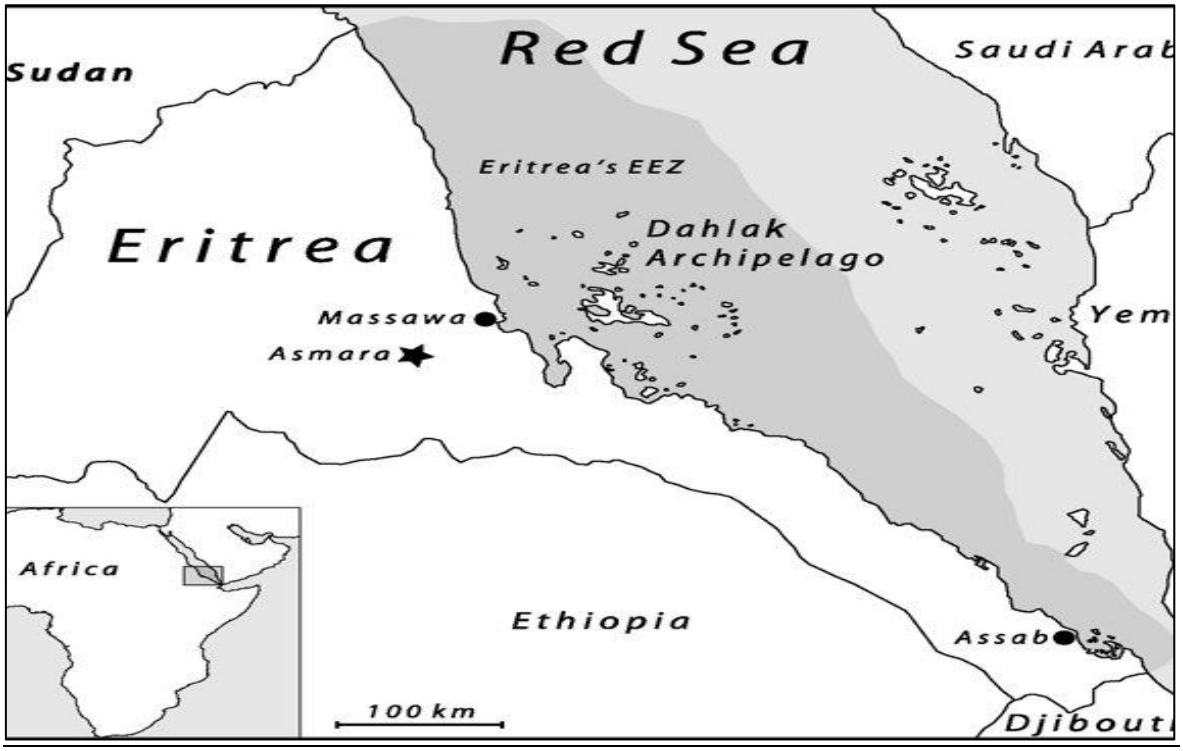

المصدر: https://bit.ly/3f0j2DY .

اكتسب البحر الأحمر أيضا أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية منذ القدم، فهو يمتلك ميزة الربط بين الساحل الآسيوي عند شبه الجزيرة العربية، والساحل الإفريقي عند مصر ثم إلى شمال إفريقيا، وعند السودان والصومال إلى قلب القارة السوداء، وعرفوا فيه كذلك ميزة الربط بين المحيط الهندي جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، كأقصر طريق للملاحة والتجارة، وقد أُطلق عليه قديما "طريق التوابل"، وحديثا "طريق البترول"، وكانت التجارة مابين الغرب الأوروبي والشرق الآسيوي تمثل نشاط اقتصاد حيوي للدول الكبرى، فأصبح البترول الخام المنقول من بحيرات إنتاجه الواسعة في الخليج العربي، والجزيرة العربية وإيران إلى مصادر استهلاكه في أوروبا وأمريكا[1]، كما يعد شريان اقتصادي مهم تمر عبره قرابة 10% من حركة التجارة العالمية، سواء من أوروبا وأمريكا إلى آسيا وإفريقيا، أو من اليابان والصين لإفريقيا والدول الغربية[2].

[1] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي (الكويت: دار المعرفة، جانفي 1982) ، ص ص. 61-63.
[2] نجم الدين محمد عبد الله جابر، "المتغيرات السياسية الاقتصادية والعسكرية الاقليمية الحديثة في منطقة البحر الأحمر"، (مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد .3،العدد . 19، ديسمبر2019)، ص .179 .

وبإسقاط مسلمات النظريات الجيوبولتيكية على البحر الأحمر ومدخليه الشمالي والجنوبي يمكن إبراز أهم المميزات الجغرافية التي يحوزها في النقاط الآتية:

1. يمتاز البحر الأحمر بموقع جيواستراتيجي مهم، فهو يتوسط القارات الكبرى آسيا وإفريقيا وأوروبا، لذلك يشكل شريان حيوي لنقل التجارة بين الشرق والغرب.
2. يتوسط البحار الشرقية والغربية (البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الهندي)، ويمثل الجسر الرابط بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب.
3. يتوسط بحيرات البترول الكبرى التي تحتفظ بأكثر من 90% من احتياطي العالم، في الخليج العربي والجزيرة العربية[1].

1-أبعاد البحر الأحمر:

أ- يبلغ طول البحر الأحمر 1900 كيلو متر، أي 1200ميل.

ب-أقصى عرضه 204 كيلو متر.

ت-أقل عرضه 19 كيلو متر.

ث-أقصى عمق 2635 متر.

ج-متوسط العمق 491 متر.

ح-مسطح البحر الأحمر 437969 كيلو متر مربع .

خ- طول الساحل هو: 4910,4 كيلو متر، أي 3069 ميل وهي موزعة على الدول بالشكل الآتي، كما هو ممثل في الجدول.

[1] صلاح الدين حافظ، مرجع سابق ، ص ص . 66، 67.

جدول رقم (07): يبين الدول المشاطئة للبحر الأحمر، ويوضح المساحة التي تشملها كل دولة بالكيلومتر، وبالنسبة المئوية.

الرقم	الدولة	طول المساحة (بالكيلو متر)	النسبة المئوية
1	السعودية	1890	33,9
2	مصر	1425	25,57
3	إثيوبيا	1012	18,16
4	السودان	717	12,87
5	اليمن الشمالية	442	8,11
6	جيبوتي	40	0,71
7	إسرائيل	11,2	0,2
8	الأردن	27	0,5

المصدر: التقرير الافريقي الاستراتيجي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة: 2008، ص : 248.

2–الفرص الاقتصادية للبحر الأحمر.

تصاعدت أهمية البحر الأحمر اقتصاديا في منطقة القرن الإفريقي، لوجود العديد من الموانئ الإستراتيجية في سواحله، أهمها ميناء السويس الذي تبلغ مساحته الإجمالية 158,1 كيلومتر مربع، وتبلغ طاقته الاستعابية 6,6 مليون طن سنويا، ويعد ميناء الحديدة باليمن من أبرز الموانئ المطلة على البحر الأحمر، ويتميز بقربه من الخطوط الملاحية العالمية، غير معرض للرياح الموسمية، ومحمي بشكل طبيعي من الأمواج والتيارات البحرية، أما ميناء العقبة الأردني فيعد النافذة البحرية الوحيدة للأردن على العالم، حيث يقع في أقصى جنوب المملكة، ويبعد عن العاصمة عمان

350 كلم، وله أهمية سياحية كبرى بالنسبة للأردن، إضافة لأهميته الاقتصادية فهو يعد حلقة الوصل الرئيسية في حركة التجارة بين الأردن والعالم، إضافة إلى الميناء الرئيسي لدولة جيبوتي، المعروف محليا بميناء (دوراليه)، والذي يقع على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، ويعد الميناء الوحيد الذي يعتمد على مواصفات "القانون الدولي لأمن السفن والموانئ" الأمريكي في شرق إفريقيا، كما يقع ميناء "مصوع" في إريتريا في مدينة "مصوع" أو "باصع"، ناهيك عن وجود موانئ إماراتية وسعودية مطلة على البحر الأحمر[1].

خريطة رقم (07): توضح أهم الموانئ الاستراتيجية المطلة على البحر الأحمر.

المصدر: https://bit.ly/3ekNoOP

كما يشرف القرن الإفريقي على باب المندب، وهو باب الدخول إلى البحر الأحمر، وفي نفس الوقت باب الخروج إلى خليج عدن ثم المحيط الهندي أحد البحار المفتوحة عليه، ومع أن السيطرة على البحار في الغالب تتم بواسطة القوة البحرية، فقد اكتسب القرن الإفريقي اهتمامات دولية خاصة،

[1] أماني الطويل، "القرن الإفريقي .. التوجه نحو المصالحة وتحولات متوقعة"، (السياسة الدولية، المجلد. 53، العدد . 214 ، أكتوبر2018)، ص . 189.

وفقا لنظرية القوة البحرية لـ "ألفريد ماهان" (من يتحكم في البحر يتحكم في اليابسة)، وعليه تعددت الأطماع الدولية والاهتمامات بالقرن، لذلك يمكن القول أن (من يسيطر على القرن الإفريقي يسيطر على البحر الاحمر، والمحيط الهندي)[1].

كما يوجد العديد من القواعد العسكرية العربية والأجنبية في البحر الأحمر التي تم إنشاؤها على السواحل الإفريقية، تتوزع على عدد من دول القرن الإفريقي، في مقدمتها جيبوتي التي تتواجد فيها أقدم قاعدة عسكرية فرنسية تضم ما يقرب من 2000 جندي فرنسي، إضافة إلى ذلك توجه دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية إلى توسيع حضورهما العسكري في البحر الأحمر، بإنشاء الإمارات قاعدة عسكرية في إريتريا، وقاعدة أخرى في "بربرة" في الصومال، وتوقيع المملكة العربية السعودية اتفاقا مع جيبوتي بإنشاء قاعدة سعودية في البلاد، كما استضافة جيبوتي منذ عام (2010) أول قاعدة عسكرية لليابان خارج حدودها تضم 400 عنصرا، وتم تشكيل هذه القوات في إطار مكافحة ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، وفي عام (2017) قامت الصين بافتتاح أول قاعدة عسكرية لها في إفريقيا في جيبوتي، ناهيك عن إنشاء تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في العالم (الصومال) عام (2017)[2].

[1] عبد الرزاق علي عثمان، مرجع سابق، ص .391.
[2] أميرة عبد الحليم ، "القواعد العسكرية في البحر الأحمر...تغير موازين القوى"، في : https://www.elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post_93.html , 2019/06/06

خريطة رقم (08): تبين أبرز القواعد العسكرية المتواجدة في البحر الأحمر.

المصدر: https://www.elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post_93.html

تستمد منطقة القرن الإفريقي أهميتها الاستراتيجية من خلال موقعها المتميز في العالم، وذلك بسيطرتها على البحر الأحمر، الذي يعد شريان بحري مهم يصل بين الشمال والجنوب، يتحكم في طرق الملاحة الدولية، وتتواجد في سواحله أكبر الموانئ الاقتصادية العالمية، ناهيك عن القواعد العسكرية المنتشرة في الأقاليم المجاورة له.

ثالثا: نهر النيل وأهميته الإستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي.

يعد نهر النيل العامل الثاني الذي أضفى على القرن الإفريقي أهميته الجيوبولتكية، إذ يمثل أهم المنابع من حيث كمية المياه السنوية التي تجري فيه، فهو من الخرطوم حتى المصب يجري بالمياه في وسط جاف تماما مستمدا مياهه من مورده الدائم في هضبة البحيرات، ومن موارده الموسمية في هضبة الحبشة، وتكمن أهمية النيل أيضا باعتباره شريان حياة لعدد كبير من السكان الذين يعيشون حوله، فحسب توقعات الأمم المتحدة فإن مجموع السكان في دول حوض النيل سوف يصل إلى 647 مليون نسمة بحلول عام (2030)، وهو ما مثَّل زيادة بنسبة 52% من السكان في عام (2010)، ويعد النيل أطول نهر في العالم، وتغطي مساحته ما يقارب 3 مليون كلم^2، أو ما يقارب 10% من مساحة القارة الأفريقية، ويقطن في المساحات التي يمر عليها ما يقارب 160 مليون نسمة، كما يحوي

العديد من سدود الطاقة الكهرومائية الضخمة التي يجري بناؤها أو يُنظر فيها على غرار سد النهضة، وسد مروي، السد العالي في أسوان، سد سنار، سد الروصيرص، سد تانا بليز، سد شلالات أوين .[1]

يبلغ طول نهر النيل 6825 كلم، وتبلغ مساحة تصريف المياه فيه 3.1 مليون كلم[2]، يمتد من جنوب خط الاستواء إلى البحر الأبيض المتوسط، ويشمل الحوض أقاليم حوالي 10 دول: (بورندي، مصر، اريتريا، اثيوبيا، كينيا، روندا، السودان، جنوب السودان، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية) يتفاوت هطول الأمطار فيه إلى حد كبير بين المناطق الاستوائية الرطبة إلى أكثر من 1800 ملم سنويا، وفي المناطق شبه القاحلة أقل من 250 ملم سنويا، ويبلغ مجموع هطول الأمطار فيه سنويا حوالي 1450 مليار متر[3] ، يتم الاستغلال منها حوالي 300 مليار متر[3] فقط .[2]

تكمن أهمية حوض النيل الاقتصادية في استثمار موارده المائية واستخدامها كعنصر قوة ونمو، بما يعنيه من توفير الاحتياجات المائية بصورة دائمة، وتوظيف موارده في إطار المشاريع التنموية الزراعية والصناعية وانتاج الطاقة الكهربائية، وإقامة السدود الضخمة على ضفافه، كسد النهضة الإثيوبي، وقبله السد العالي المصري، واستصلاح الأراضي وإقامة المجمعات العمرانية الجديدة، وهو ما أدى إلى إثارة التنافس على موارده إقليميا، بحيث بدأت مشكلاته فنيا متعددة الجوانب لتتوسع وتتطور وتشمل مختلف الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والديمغرافية، لتأخذ أبعادا إقليمية ودولية في الصراع على موارده (الأمن المائي)، ما يستدعي ضرورة تدخل القوى الكبرى في إيجاد الحلول الممكنة وفقا للاتفاقيات الحقوقية الدولية التي تقوم على التنسيق والتعاون بدل التفرّد والتنازع، حفاظا على خصائص الحوض الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد العالمي.[3]

بالنظر إلى الصراعات القائمة حول مياه حوض النيل وانعكاسها على المستوى الداخلي للدول (ضعف البنى الاقتصادية)، أدى إلى اعتمادها على المنح والقروض الخارجية، والتي زادت من تبعيتها السياسية، واستغلال الدول المانحة للأوضاع الأمنية الإقليمية الهشة، والاهتمام بالمنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية فيها، وعلى هذا الأساس لا يخفى الدور الأمريكي في المنطقة، على صعيد

[1] Bakenaz A. Zedan , " Water Conflicts in the Nile River Basin and Impacts on Egypt's Water Resources Management and Road Map" , in : https://bit.ly/3rz5Nz0 , 25/07/2021.
[2] Aly M Shady , Brian Grover, " strategic considerations for thecomprehensive water resources development of the nile river basin" , (Canadian Water Resources Journal , Volume 21, Issue1, 1996), p p. 4-7.
[3] خليل خير الله، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الطبعة الأولى، 2016)، ص ص. 30-31.

دعمها لمشاريع الاستثمار والتنمية في أعالي النيل ودورها في تقسيم السودان، وكسب بعض الحلفاء في منطقة القرن الإفريقي على غرار اثيوبيا، كما لا تقتصر مسألة الصراع على مياه النيل بتدخل القوى الكبرى فحسب، بل للقوى الإقليمية دور محوري في لعبة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل من خلال توثيق تحالفها مع إثيوبيا وجنوب السودان، لحماية مصالحها والضغط على دول المنطقة (مصر، فلسطين المحتلة...إلخ).[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص. 33-34.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي من المنظور الأمريكي.

لم يعد القرن الإفريقي في منئى عن أنظار وتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو القارة الإفريقية، نظرا لما يملكه من مقومات جعلت منه محط أنظار القوة الأمريكية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد.

أولا : التوجه الأمريكي نحو القارة الإفريقية فترة ما بعد الحرب الباردة.

كان لانهيار الاتحاد السوفيتي الأثر الكبير في تغير هيكلية النظام الدولي، من القطبية الثنائية "Bipolarity " إلى القطبية الأحادية "Unipolar"، أو نظام القوة العظمى الواحدة " One super Power"، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كـ "قوة عظمى"* super puissance دفعها بذلك إلى تسويق قيم الليبرالية والديمقراطية، ومحاربة الإرهاب في مختلف مناطق وأقاليم العالم، ومن بينها القارة الإفريقية، فقد خضعت القارة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية فترة ما بعد الحرب الباردة، في إطار إعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها من جهة، من جهة أخرى تفعيل الدور الأمريكي في القارة، لاسيما، وأنها أخذت في السعي نحو إعادة ترتيب القارة الإفريقية من الداخل، بداية من محاولات تسوية الصراعات الناتجة عن تفاعلات الحرب الباردة إلى مسايرة التحولات الدولية الراهنة.[1]

وتعود أسباب الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية إلى مجموعة النقاط الأساسية أهمها:

1. ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة: (الموقع الاستراتيجي المهم، الثروات الطبيعية، خطوط التجارة العالمية...إلخ).
2. تغير الصورة النمطية في الفكر الإفريقي، بالانفتاح على العالم والتحرر الاقتصادي، إضافة إلى تولي عدد من القيادات الجديدة، فتح ودعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

* اخترع وزير الخارجية الفرنسي "هابرت فيدرين" Hubert Vedrine مفهوما جديدا عندما وصف الولايات المتحدة الأمريكية ليس بالقوة العظمى super puissance فحسب، ولكن بالقوة الخارقة hyper puissance وهي في مواجهة لما يسمى بالإرهاب الخارق Hyper Terrorisme، ومفهوم القوة الخارقة يعني أمة أو مجموعة من الدول لا جدال في تأثيرها العالمي في مجالات: الاقتصاد، والتكنولوجيا، والتمويل، والجيش والجغرافيا السياسية، والقوة الناعمة، الثقافة، الإعلام، وأول من تعامل مع هذا الموضوع هو "زبيجينو بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى : أمريكا وبقية العالم. Le Grand Échiquier : l'Amérique et le reste du monde أين وصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها القوة الوحيدة في العالم التي تتمتع بتفوق متزامن في المجالات الأربعة الرئيسية : القوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية، أنظر "القوة الخارقة" hyperpuissance في الرابط التالي: https://bit.ly/3z8TnQT .

[1] ميلود وضاحي، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي 1990-2013، مذكرة ماجستير غيرمنشورة (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014)، ص ص ، 94-96.

3. ارتباط القارة الإفريقية بالتحولات العالمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة : (الاوبئة، الإيذر، النفط، الإرهاب، الصراعات المسلحة، التجارة العالمية... إلخ)، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في علاقات تعاون معها للحد من مخاطرها.
4. تفعيل الولايات المتحدة الأمريكية لمبادئ: اقتصاد السوق، والديمقراطية، وحقوق الانسان كآليات للتغلغل في إفريقيا.[1]

كما مثلت نهاية الحرب الباردة، نقطة تحول محورية في سياستها الخارجية تجاه دول العالم، من خلال انتهاج استراتيجية تقوم على النفوذ والهيمنة، قوامها التوسع الخارجي في مناطق العالم سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا، لتحقيق أمنها القومي بمفهومه الشامل، فقد احتلت افريقيا مكانة مهمة في هذه الاستراتيجية، خاصة بعد بروز القارة الإفريقية ضمن توجهات المصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي، نظرا لامتلاك القارة ثروات نفطية ذات أهمية بالغة، تضمن تأمين احتياجاتها الطاقوية والاستراتيجية، إضافة إلى امتلاك القارة لمعابر تجارية وموانئ بحرية مهمة على المحيطين الهندي والأطلسي، وتعتبر القارة أيضا سوقا استراتيجية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة منها، إضافة إلى منافسة القوى الكبرى لها في القارة على غرار الصين، والدول الأوروبية، والإقليمية.[2]

مع التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها القارة الإفريقية في العقد الأخير من القرن العشرين، والتحولات التي شهدتها السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وظهور جماعات إسلامية مرتبطة بعلاقات مع تنظيم القاعدة، غيَّرت من الرؤية الأمريكية تجاه إفريقيا، وأخذ الوجود العسكري الأمريكي يتزايد في إفريقيا، من خلال تقديم المساعدات العسكرية والدعم اللوجيستي، والاتفاق على إقامة مناورات عسكرية مشتركة وتبادل الخبرات، والاتفاق على تشييد قواعد عسكرية شاملة، تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب والأعداء من الدول، من خلال إنشاء قيادة عسكرية في إفريقيا "أفريكوم"* AFRICOM بجانب القيادات الخمس الأخرى في العالم، في إطار تجسيد إستراتيجية نفوذها في مختلف أقاليم العالم.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص . 98، 99 .

[2] إبراهيم حسين، " الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا"، (جامعة القاهرة: التقرير الاستراتيجي الافريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008/2007)، ص . 528.

* أفريكوم: أو القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا (USAFRICOM)، وهي وحدة مكونة من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، مسئولة عن العمليات والعلاقات العسكرية الأمريكية مع 53 دولة أفريقية، التي تقع في نطاق القيادة المركزية الأمريكية، بدأ نشاطها رسميا في 1أكتوبر2008، من خلال لقاء في وزارة الدفاع حضره ممثلون عن الدول الأفريقية في واشطن دي سي.

[3] المرجع نفسه، ص . 528.

ثانيا: أحداث 11 سبتمبر 2001 والتوجه الأمريكي نحو القرن الافريقي.

نتيجة للتفاعلات الإقليمية والدولية في شرق إفريقيا، ومساهمتها في إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة، شكل القرن الإفريقي بيئة مناسبة لتجسيد المشاريع الدولية والإقليمية تماشيا مع المصالح الدولية في المنطقة، وهو ما أدى بالاهتمام أكثر بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

مثلت منطقة القرن الإفريقي فترة الحرب الباردة وما بعدها مكانة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاعتبارات استراتيجية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية...إلخ، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أصبح القرن الإفريقي ضمن الاهتمام الاستراتيجي للإدارة الأمريكية في المنطقة في إطار حملتها ضد الإرهاب، واستنادا إلى نظرية "بوش الإبن" Bush Doctrine، التي تقوم على فكرة "العمل الوقائي" Preemptive Action، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قواعد عسكرية، و"مبادرات مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا" East Africa Counter Terrorism Intiative، أكدت على أهمية منطقة القرن الإفريقي في سياسات الإدارة الأمريكية الرامية إلى مكافحة الإرهاب[2].

ويعود توجه السياسة الأمريكية تجاه شرق إفريقيا، إلى التغيرات الدولية التي سارت في اتجاه العولمة، نشر قيم الديمقراطية، صدام الحضارات، ومحاربة الارهاب، وربطها بعنصر الوجود الإسلامي في المنطقة، حيث توجد دول إسلامية كالصومال، وجيبوتي، فضلا عن وجود تكتلات إسلامية قوية في عدد من الدول مثل: كينيا، تنزانيا...إلخ، ونظرا لهشاشة بناء الدولة في هذه المجتمعات فإن القوى الإسلامية عادة ما تتجاوز البناء الرسمي للسلطة، إضافة إلى وجود دول معيَّنة في شرق إفريقيا ضمن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالاحتواء والمحاصرة للنظم غير الموالية، لاسيما في السودان، وليبيا...إلخ، ومن هنا تركز الإدارة الأمريكية على دول مثل: (كينيا، وتنزانيا، وجيبوتي...إلخ)، أما من الناحية الأمنية وبما أن المنطقة تمثل تهديدا محتملا للمصالح الأمريكية، ومصالح الدول الحليفة لها(إسرائيل)، فالمنطقة تقع ضمن أجندات الإستراتيجية الأمريكية في شرق إفريقيا، للحفاظ على أمنها وأمن الدول الموالية لها[3].

[1] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص . 158.
[2] سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص ص. 139، 140.
[3] فارس مظلوم مكي عريم العاني، مرجع سابق، ص ص. 28، 29 .

وقد ظلت الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ثابتة لا تتغير حول حماية مصالحها، من خطوط التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، بالإضافة إلى محاصرة بعض النظم غير الموالية لها واحتوائها في المنطقة، وقد مهدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الطريق لمحاربة التيارات الأصولية الإسلامية في شرق إفريقيا[1]، بحيث رأت الإدارة الأمريكية أن هذه المنطقة تعد مصدرا للإرهاب، وأنه يتعين تكثيف المساعدات لدوَّلها، ورفع مستوى التنسيق الأمني والاستخباراتي معها، فضلا عن ممارسة الضغوط مع القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، التي تساعد على انتشار أفكار التطرف والإرهاب، سيما في ضل تراجع حجم الإنفاق العسكري الخاص بهذه الدول، مقارنة بحجم التهديدات والتحديات التي تواجهها، ونظرا للقدرات العسكرية والأمنية المحدودة لدول المنطقة، فإن معظم دول القرن الإفريقي تتعرض لأنشطة الأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى الدولية والإقليمية، واستغلال أوضاعها الأمنية المتدهورة، بما يخدم المصالح الأمريكية على حساب الأمن القومي لدول القرن الإفريقي.[2]

وتكمن القيمة الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكة كقوة عالمية، كون أحد أقاليمه –البحر الأحمر– مرتبط بالأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم العربي ومنطقة الخليج والمحيط الهندي...إلخ، والمعروف أن هذه المنطقة تتميز بصراعات داخلية وإقليمية ودولية أفرزت وضعا استراتيجيا حول البحر الأحمر، وقناة السويس وارتباط الشرق الإفريقي بالاكتشافات النفطية، والصراع على بترول الخليج بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي، وإغلاق باب المندب أكتوبر 1973، وأخيرا استخدامه من قبل أساطيل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية، في غزو أفغانستان والعراق .[3]

كما شكَّل اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في القرن الإفريقي بعدا جديدا للتنافس الدولي، ودخول قوى دولية فاعلة في المنطقة، على غرار الصين والدول الأوروبية وأمريكا في المنطقة، إذ تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من الاعتماد على هذا النفط في تطوير اقتصادياتها، مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي منه، ومحاصرة نفوذ القوى الكبرى في المنطقة، وطرح مشروع القرن الإفريقي الجديد، الذي يهدف إلى تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر

[1] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص . 158.
[2] سمير بدوي، مرجع سابق، ص . 103.
[3] المرجع نفسه، ص . 103.

والمحيط الهندي، بما يخدم المصالح الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي، فضلا عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام.[1]

ولإحكام قبضتها على منطقة القرن الإفريقي، وتحقيق النفوذ فيها على حساب القوى الدولية الأخرى (فرنسا، إيطاليا...إلخ)، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالبحث عن شركاء إقليميين في المنطقة، وقد كسبت في ذلك إثيوبيا كحليف إقليمي في منطقة القرن الإفريقي، لأسباب تاريخية وعسكرية (دعمها لإثيوبيا في حربها ضد إريتريا)، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية فضَّلت التحالف مع إثيوبيا لتحقيق النفوذ الأمريكي في القرن الإفريقي، كما أن لها مصالح في انتشار الفوضى في الإقليم لكسب حلفاء على حساب آخرين، فليس من مصلحتها استقرار الصومال، لاعتبارها حاضنة للإرهاب في المنطقة كما تقول (انتشار عناصر القاعدة في القرن الإفريقي)، واتهام حسن ظاهر عويس من طرف الأجهزة الأمريكية بالمشاركة في تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام (1998).[2]

[1] أماني الطويل، "مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمر"، (السياسة الدولية، المجلد . 53، العدد . 212، 2018)، ص . 100.

[2] فارس مظلوم مكي عريم العاني، مرجع سابق، ص ص . 84، 85.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي من المنظور الصيني.

إن اهتمام الصين بدول القرن الإفريقي ليس بالأمر الجديد، إنما تعود جذوره إلى التوجه التاريخي الصيني نحو القارة الإفريقية منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي، ولسوابق تاريخية أبعد.

أولا: التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية.

كان الزعماء الصينيون فترة الحرب الباردة يرون في إفريقيا منطقة للمنافسة الإيديولوجية مع الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وباقي القوى الأوروبية الأخرى، وقد ظهر هذا في شكل دعم دبلوماسي وعسكري في إطار دعم حركات التحرر، وفي أواخر الستينات من القرن العشرين عززت الصين من تطوير نشاطها السياسي والدبلوماسي في إفريقيا، إلى دعم النشاط الاقتصادي أكثر، وتقديم المساعدات التنموية والاقتصادية لدول القارة[1].

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وما تبعه من صعود دور الصين ونفوذه في العالم، انظمت الصين إلى لعبة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث عن أحلاف لها في إفريقيا لإثبات وجودها، وتوسيع نفوذها عبر شركائها في القارة، وقد أصبحت بذلك المنافس الذي يلي الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا في القارة الإفريقية.[2]

وبالنظر للثروات الطبيعية التي تملكها القارة السمراء وعلى رأسها النفط، وحاجة الصين المتزايدة للطاقة، وتماشيا مع استراتيجتها في تنويع مصادر الطاقة، الأمر الذي شجَّع القادة الصينيين في عقد اتفاق مشترك من خلال تشكيل منتدى التعاون الصيني–الإفريقي عام (2000)، والذي مثَّل آلية فعالة للحوار الجماعي وملتقى مهم للتعاون بين الجانبين، وفي خضم هذا المنتدى قامت الصين بإلغاء ديون كانت مستحقة على 31 دولة إفريقية بلغت نحو 1,38 مليار دولار، وتقديم مساعدات مالية في الفترة ما بين (2002–2007)، قدرت قيمتها بنحو 8 مليار دولار لـ 47 دولة إفريقية، ناهيك عن عقود إقراض بمبلغ 94 مليار دولار، لتنفيذ مشروعات خاصة بالبنى التحتية، ليصل حجم التبادل الصيني الإفريقي عام (2002) حوالي 10,6 مليار دولار، وفي الفترة ما بين (2002–2005) بلغ حجم

[1] كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عثمان جبالي المتلوثي، الطبعة الأولى ،2009) ، ص. 30.

[2] مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، "الصراع الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي (التقرير الأسبوعي رقم 48، الجزء الثاني)" ، تاريخ الاصدار 29 سبتمبر 2018، ص2.

التبادل التجاري البيني 32,17 مليار دولار، واستمر حجم التبادل التجاري بالارتفاع، بحيث بلغت قيمته عام (2007) نحو 55 مليار دولار، لتصبح الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا، بعد كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وتقوم العلاقات الصينية الإفريقية على أساس تعاون وثيق بين الصين وإفريقيا فيما يخدم مصالح شعبيهما، ويتوافق هذا الاتجاه مع تفعيل علاقات نشر السلام والتنمية، والتطلع لشراكات مستقبلية طويلة الأمد تقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة، وتعميق التفاهم وتبادل الاتصالات بين قادة الصين والدول الإفريقية في إطار علاقات شراكة وتعاون، واتخاذ تدابير مختلفة للاستفادة من امكانيات التعاون الاقتصادي والتجاري، واستكشاف سبل ومجالات جديدة تقوم على المنفعة المتبادلة، تهدف للتنمية المشتركة بشكل تدريجي (التعليم، الصحة، الشباب...إلخ).[2]

وتعتمد الصين في تفعيل شراكاتها مع الدول الإفريقية على ثلاث مستويات: الحكومة المركزية، والحكومات الإقليمية، والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، وفي الأنشطة الاستثمارية تمس قطاعات عديدة أهمها: الصناعات الاستخراجية، مشاريع البناء والبنى التحتية، الخدمات المالية، الزراعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية...إلخ، وكان الدافع وراء الاستثمار في هذه القطاعات تأمين المواد الخام لصناعاتها، وتوسيع مصادر اقتصادياتها، وتطوير مشاريعها.[3]

نتيجة للاكتشافات النفطية في افريقيا وما تملكه القارة من احتياط نفطي، زادت الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للصين، من خلال انتهاجها لسياسات تأمين إمدادات الطاقة في عديد من دول إفريقيا، واستحوذت الشركات الصينية على الكثير من هذه الموارد، من خلا إبرام عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة، فمثلا تزود كل من السودان، وأنغولا، ونيجيريا، والكونغو، ما نسبته 28% من إجمالي واردات الصين النفطية الخارجية، كما ترتبط الصين بشراكة نفطية مهمة مع السودان، حيث وصل حجم استثمارها في السودان نحو 15 مليار دولار، وتمكنت شركة النفط الوطنية الصينية **CNPC** من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية السودانية.[4]

---

[1] محمد كاظم المعيني، إيكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل دراسة في الإمكانيات والتحديات (بيروت : مكتبة السنهوري، الطبعة الأولى، 2018)، ص. 110.

[2] J. Peter Pham, "China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests", (American Foreign Policy Interests, 2006), P. 242.

[3] Shubo Li Helge Ronning, "China in Africa: Soft power,media perceptions and a pandeveloping identity", in : https://www.cmi.no/publications/4943-china-in-africa-soft-power . 06/08/2020.

[4] محمد كاظم المعيني، مرجع سابق، ص ص. 110،111.

ثانيا: الاهتمام الصيني بمنطقة القرن الإفريقي.

أما عن الوجود الصيني في منطقة القرن الإفريقي يعود إلى فترة بداية الألفية الثالثة، فقد قامت الصين بتمويل وتنفيذ مشاريع تنموية في مجموعة من دول الإقليم: (جيبوتي، إثيوبيا، الصومال، السودان، إريتريا، جنوب السودان، كينيا...إلخ)، في إطار تدشين منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام (2000)، وتقديم مساعدات غذائية تنموية، وأخرى تخص البنى التحتية، والنهوض بمشاريع اقتصادية واستثماراتية.[1]

لذلك تعد منطقة القرن الإفريقي بالنسبة للصين أحد الأقاليم الرئيسية التي تتجسد فيها الاستراتيجية الصينية، والتي تقوم على أربع محاور أساسية:

1. **المصالح الاقتصادية**
2. **المصالح الإديولوجية.**
3. **المصالح السياسية.**
4. **المصالح الأمنية.**

ففي البداية فتحت الصين الشراكة مع دول القرن الإفريقي اقتصاديا سعيا منها الحصول على الموارد الطبيعية وإنعاش اقتصادياتها، ومع ارتفاع مستوى الانتاج الاقتصادي والصناعي الخاص بها، قامت الصين بفتح أسواق لها داخل دول القرن الإفريقي للحصول على الموارد الطبيعية، ويد عاملة رخيسة للوصول الى الأسواق الإفريقية، والواقع أنها بهذه الطريقة التوسعية تسعى الصين للترويج لنموذج اقتصادي انمائي يقوم على إيديولوجية توسعية تعتمد فيه على المؤسسات الاقتصادية (منتدى التعاون الصيني الإفريقي)، عن طريق آليات القوة الناعمة والتنمية، ونشر الاستقرار والسلام، ويعد مقر الاتحاد الإفريقي من بين الأجهزة الحكومية في إفريقيا المنشأة بتمويل صيني في أديس أبابا، والهدف الأسمى من ترويجها لهذا النموذج، حماية مصالحها السياسية في القرن الإفريقي، من خلال حشد المزيد من الدعم لسياستها الخارجية في إفريقيا، وفي المحافل الدولية (الأمم المتحدة).[2]

[1] التقرير الأسبوعي رقم 48، مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية "الصراع الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي (الجزء الثاني)" ، تاريخ الاصدار 29 سبتمبر 2018، ص ، ص . 4، 5 .

[2] Willem van den Berg , Anca-Elena Ursu, " China and the EU in the Horn of Africa:competition and cooperation?" , in : https://bit.ly/2PvDUp8, 07/08/2020.

كما يبرز الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا من خلال تجسيد حضورها في منطقة البحر الأحمر باستعمال القوة الاقتصادية، ويتجلى ذلك في سياسة (الحزام والطريق)، التي تهدف من خلالها إلى خلق فرص استفادة وشراكة مع الدول التي تتعاون معها اقتصاديا، على عكس الحضور العكسي الذي خلفه الاستعمار الأوروبي خلال القرن المنصرم.[1]

وبارتباط المنطقة بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى سعت الصين بجانب القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وفرنسا...إلخ) لبسط هيمنتها ونفوذها في المنطقة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بربط المنطقة بالإرهاب، وتنامي ظاهرة القرصنة في السواحل الصومالية، من خلال زيادة الحضور الصيني البحري في المنطقة، وتطوير قدراتها البحرية وبروزها كقوة في المنطقة تبرر مساعيها لأمننة المنطقة، وبهذا تعلن الصين نفسها كقوة متعاونة مع دول المنطقة.[2]

[1] إلهام الحدابي، مرجع سابق، ص. 15.
[2] فوزية زراولية، "القرصنة الصومالية: بين منطق اقتصاد الحرب والمنطق الاستراتيجي- الانساني الدولي"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، جانفي 2012)، ص . 179.

خلاصة الفصل الثاني:

كخلاصة لهذا الفصل تعد منطقة القرن الإفريقي إحدى المناطق الجيواستراتيجية المهمة في شرق إفريقيا؛ لحيازتها على ثروات اقتصادية طبيعية ومعدنية، وتحكمها في ممرات التجارة العالمية (خليج عدن، البحر الأحمر، نهر النيل...إلخ).

هذا من جهة من جهة أخرى تعد منطقة القرن الإفريقي من بين أكثر الأقاليم توترا في العالم، نتيجة لجملة من التحديات والمخاطر المتداخلة فيما بينها، (طبيعة الموروثات الاجتماعية، الحروب الأهلية، تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، الموروثات الاستعمارية، الصراعات الحدودية والخلافات السياسية بين دول الاقليم، وجود حركات القرصنة، التدخل الدولي ...إلخ)، والتي تشكل في مجملها تهديداً مباشراً أو غير مباشر لأمن واستقرار الإقليم.

ونتيجة للأوضاع الداخلية والإقليمية غير المستقرة التي تتميز بها منطقة القرن الإفريقي، ساهمت تلك الأوضاع، في استقطاب القوى الكبرى تجاه المنطقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وخلق توجهات جيوبولتيكية وجيواقتصادية، تجاه المنطقة لحماية مصالحمها الحيوية، والانخراط في مشاريع براغماتية تدفع بالتوجه أكثر نحو المنطقة.

الفصل الثالث

استراتيجيات التنافس الأمريكي الصيني في القرن الافريقي.

يناقش هذا الفصل استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إقليم القرن الإفريقي، أين سيتم التطرق في المبحث الأول لأهم الأدوات الدبلوماسية، والأمنية، والاقتصادية، التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر أعمال وأنشطة القيادة العسكرية في إفريقيا "أفريكوم"، والمرتبطة أساسا بإرساء القواعد العسكرية ومكافحة الإرهاب، ناهيك عن تقديم مساعدات اقتصادية تنموية، والقيام بتدخلات إنسانية، وهذا لحماية مصالحها الحيوية وتوسيع نفوذها في شرق إفريقيا، بمنافسة القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، على غرار الصين، وروسيا، وتركيا، دول الخليج العربي...إلخ، وعلى ذكر الحضور الدولي والإقليمي في المنطقة، ترتكز الدراسة أيضا في هذا الفصل على المحور الصيني كمبحث ثانٍ، تَبرز فيه الصين كقوة منافسة للنفوذ الأمريكي في المنطقة، وبالتالي سيتم التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات التي تعتمدها الصين في ترسيخ عقيدة توسعها العالمية Go Global بتوجهها نحو الإقليم عبر أعمال وأنشطة طريق الحرير، وانتهاجها لدبلوماسية ناعمة تقوم على أساس تقديم المساعدات الاقتصادية وفتح الأسواق التجارية، ناهيك عن مجارات الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وبحريا، وكذا كسب حلفاء لها في المنطقة، وكمبحث ثالث في هذه الدراسة نُبرز أهم التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه القوتين المتنافستين في المنطقة، مع ذكر أهم الانعكاسات التي تنجر عن هذا التنافس في المنطقة، كما تبحث الدراسة عن مآلات هذا التنافس والمسار الذي يمكن أن تنتهجه العلاقات الأمريكية الصينية في المنطقة، وتأسيسا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي.

المبحث الثاني: استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي.

المبحث الثالث: تحديات ومآلات التنافس الجيوستراتيجي الأمريكي–الصيني في القرن الإفريقي.

المبحث الأول: استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي.

قبل التطرق إلى أهم معالم وآليات استراتيجيات النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي، نورد أبرز أسباب ودوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإقليم القرن الإفريقي في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: دوافع التوجه الجيواستراتيجي الأمريكي نحو منطقة القرن الافريقي.

تعتبر منطقة القرن الإفريقي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، التي احتلت مكانة بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فترة الحرب الباردة وما بعدها، وهذا لعدة اعتبارات: اقتصادية، ساسية، وأمنية... إلخ، وقد انقسمت الرؤية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي إلى تيارين أساسين، أولهما التيار العالمي Universal، الذي بنى وجهة نظره على أساس أن القرن الإفريقي يُعتبر مُهِمًّا من الناحية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية، والتيار الثاني صاحب وجهة النظر الإقليمية Regional، الذي يبني وجهة نظره على أن التدخل في شؤون القرن الإفريقي يمكن أن يؤدي إلى إدخال تلك المنطقة في بؤرة استقطاب دولي، وبالتالي امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية مصوغات أكبر للتدخل في منطقة القرن الإفريقي، عن طريق تجسيد آليات تقديم المساعدات الاقتصادية، لا سيما مع تفاقم الأزمات الاقتصادية لدول المنطقة خصوصا وفي القارة عموما.[1]

أولا: الدوافع الاقتصادية.

تكتسب منطقة القرن الإفريقي أهمية اقتصادية كبرى، بالنظر لما تملكه من مقومات استراتيجية مرتبطة بالموارد المائية و البحرية، لإطلالتها على البحر الأحمر والمحيط الهندي، فالمنطقة تمثل خزان مائي مهم يزود العديد من الدول (مصر، السودان) بالمياه الصالحة للشرب، ذلك أن نهر النيل يتبع في جزئه الأكبر منطقة القرن الإفريقي، إذ يمتد طول النهر في إثيوبيا حوالي 50% من مياهه، ونظرا لمكانة هذا المورد الحيوي، زاد الاهتمام به على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة، إضافة إلى تحكمه في العديد من المضائق والممرات البحرية (مضيق باب المندب، خليج عدن) ذات الأهمية الاستراتيجية إقليميا ودوليا، فجيبوتي تستفيد بنحو ربع مليار دولار سنويا مقابل تأجير أراضي لقواعد عسكرية صينية، يابانية، وفرنسية... إلخ، كما أن المنطقة تمتلك ثروات طبيعية

[1] أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بدون طبعة، 2005)، ص. 163.

هائلة؛ بحيث تمتلك حوالي 22% من احتياطي الغاز والنفط في العالم، و25% من احتياطي الذهب، و80% من البلاتين، إضافة إلى نصف احتياطي العالم من الألماس.[1]

وبارتباط البحر الأحمر بإقليم القرن الإفريقي، فإن المنطقة تكتسي أهمية جيواستراتيجية بالغة، باعتبار القرن الإفريقي يشكل ممرا وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، والخليج العربي والمحيط الهندي خاصة بعد اكتشاف النفط، إذ يعتبر الطريق الرئيس الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي، وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا التي تنقل 60% من احتياجاتها الطاقوية عن طريق البحر الأحمر، لذلك يعتبر شريان اقتصاد حيوي مهم لنقل التجارة الدولية بين أوروبا وآسيا، وتُنقل عليه أيضا نحو 25% من احتياطي النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويعد اكتشاف النفط في السودان في الآونة الأخيرة أحد أهم أسباب اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة القرن الإفريقي، من خلال سعيها الحثيث لمحاولة إيجاد حل لقضية الجنوب السوداني، وكذلك نفس الموقف من الصومال، وبذلك تعود أحد تفسيرات تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الصومالية بعد نشوبها عام (1990)، هو بداية بداية اكتشاف النفط في الأراضي الصومالية في منطقة القرن الإفريقي[3].

ثانيا: الدوافع السياسية.

باعتبار إقليم القرن الإفريقي منطقة نفوذ وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية حول ثرواته، نجد في المقابل أن معظم دوله تتنافس فيما بينها حول مبدأ السيادة الإقليمية في المنطقة فكرة –الزعيم الإقليمي– كون الإقليم يمثل عمق استراتيجي مهم بالنسبة للدول المطلَّة عليه، وذلك من خلال كسب الولاءات السياسية مع القوى الكبرى، وقد تسابقت في ذلك إثيوبيا، إلى جانب دول القرن الإفريقي الأخرى، لكسب التحالف الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها على ما أسمته بالإرهاب الدولي.[4]

[1] محمد عبد الجواد محمد، "السياسة الإسرائيلية نحو القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة البحر الأحمر"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، م . 10، العدد. 4، 2019)، ص ص . 236.235.

[2] إلهام الحدابي ، "البحر الأحمر هل يتحول إلى حرب إقليمية ؟"، في: https://bit.ly/3k8sfds ، تاريخ الاطلاع: (2020/09/11).

[3] مضوي الترابي، " القيادة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لأفريقيا (أفريكوم) التأثيرات في القرن الإفريقي والأمن القومي العربي"، في العرب والقرن الإفريقي، تحرير . النور حمد (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013)، ص. 604.

[4] إدريس عطية ، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي (الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018)، ص . 178.

ولا تزال إثيوبيا تلعب دور الوكيل الأمريكي في المنطقة، والذي تسعى من خلاه إلى إبراز دورها كفاعل إقليمي في المنطقة، وأحد محاوره السياسية والرئيسة في المنطقة، انطلاقا من عدة اعتبارات: كونها تملك أكبر قوة عسكرية تفتقد للمنافذ البحرية على الممرات المائية، وتعتبر القرن الإفريقي منطقة امتداد بحري مهم لها، ونفس الأمر الذي ينطبق على كينيا التي تتذرع بحماية حدودها ومحاربة الإرهاب المنطلق من الأراضي الصومالية (حركة الشباب الصومالية)، ومن هذا المنطلق تسعى دول القرن الإفريقي إلى بسط نفوذها السياسي في المنطقة تحت غطاء عسكري وذريعة مكافحة الإرهاب، وهو البعد الذي يؤدى إلى تفعيل ديناميات التفاعلات الإقليمية، وإعطائها صِبغة دولية تتضح معالمها في إطار علاقات تنافس بين القوى الكبرى في المنطقة بغرض الهيمنة السياسية، وعلى رأسها أمريكا القوة العالمية التي تعد المنطقة منطقة نفوذ لها، تحمي مصالحها ومصالح القوى الإقليمية الحليفة لها في القرن الإفريقي.[1]

ثالثا: الدوافع الأمنية .

أصدر البيت الأبيض في ديسمبر 2017 استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، خصص فيها قسما لإفريقيا، برزت فيها أهمية البعد الأمني في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القرن الإفريقي، من خلال إعطاء أهمية كبرى لقضايا الارهاب، والقرصنة، ودعم مسار الاستقرار في القرن الإفريقي، والتعامل مع قضايا عدم الاستقرار، وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها العسكري الدائم في المنطقة من خلال توجهها العسكري والنشط في جيبوتي عبر مهام "القوة المشتركة المدمجة للقرن الإفريقي"Combined Joint Task Force-Horn of Africa, CJTF-HOA.[2]

ونتيجة للأوضاع الأمنية التي مست المنطقة العربية والإفريقية، أو ما يسمى بالربيع العربي 18 فيفري 2011، نجد أن منطقة القرن الإفريقي تأثرت هي الأخرى بتلك الأحداث، خاصة في جيبوتي التي شملها الحراك بعد انتظام نحو 50 ألف شخص مطالبين بتغيير نظام الرئيس إسماعيل عمر قيلي، ولم يكن للحراك الجماهيري لجيبوتي الدعم الخارجي من قبل الدول الغربية ذات القواعد العسكرية فيها، لأن الاهتمام بوجود نظام ديمقراطي في جيبوتي في غير صالح الدول الغربية، فقد طغى الاهتمام بمحاربة الإرهاب والقرصنة، والمراهنة على الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وذلك على

[1] محمد عبد الجواد محمد ، مرجع سابق، ص. 334.
[2] الحاج حسن علي أحمد، تبار عديلة ، "الأمننة والديمقراطية في القرن الإفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان"، (سياسات عربية، ع. 39، 2019)، ص. 45.

حساب الاهتمام بقضايا ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لحماية مصالحها الاستراتيجية، ويتجلى ذلك في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، من خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتيس" JAMES MATTIS إلى جيبوتي 23 أفريل 2017، وقد اتضح ذلك من خلال تصريح الوزير الأمريكي أن الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية هو موقع جيبوتي، والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المحور، إذ صرَّح الوزير الأمريكي آنذاك أن جيبوتي " تعد معبر طريق استراتيجي مهم"[1]

مما سبق وبالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية التي تكتسبها منطقة القرن الإفريقي، فإن دوافع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، تتعدد وتختلف بين ما هو سياسي واقتصادي وإيديولوجي، لذلك فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية النفوذ في المنطقة، بالاعتماد مختلف الوسائل والأدوات، التي تتراوح مابين ما هو سياسي واقتصادي وأمني، حماية وحفاظا على مختلف مصالحها الحيوية والاستراتيجية في المنطقة.

[1] المرجع نفسه، ص ص . 48، 49.

المطلب الثاني: أدوات الإستراتيجية الأمريكية في القرن الإفريقي.

تتميز استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي، في إطار بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة، في التنويع في استعمال وسائل وأدوات الهيمنة والمنافسة على المنطقة، نورد أهمها في العناصر الآتية:

أولا: الأدوات السياسية (استراتيجية التدخل الدولي).

فرضت تعقيدات البيئة الأمنية والسياسية لدول منطقة القرن الأفريقي، منطقا من التوزيعات القومية والعرقية، الإقليمية والقبلية واللغوية، نتيجة للموروثات التي خلَّفها الاستعمار في المنطقة، من صراعات قبلية، وحدودية بين دول الإقليم، والتي أثَّرت سلبا على أمن واستقرار تلك الدول، خاصة في الصومال؛ حيث أصبح الصومال مُقسما إلى خمسة مناطق، بالإضافة إلى التداخل الإثني والعرقي لدول القرن، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية استغلال تلك الأوضاع لبسط نفوذها في المنطقة، وكسب حلفاء لها على حساب دول أخرى، وهو ما حصل مع إثيوبيا وتحيزها لصالح هذه الدولة على حساب السودان.[1]

وكون منطقة القرن الإفريقي تتسم فيها بعض الدول بمجموعة من المشاكل الهيكلية (الهشاشة، غياب السلطة المركزية، الفوضوية...إلخ)، انعكس ذلك سلبا على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، فضعف هياكل الدولة وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات وفرض اختصاصاتها الأمنية في المنطقة، تسبَّبَ في أن تكون رهينة لإملاءات وتدخلات الأطراف الخارجية، التي تستوجب التدخل وتطبيق اجراءات البناء والتنمية والتعمير، وهيكلة مؤسسات الدولة (المشاريع الرامية إلى ترسيخ الحكم الراشد، وتحقيق التحول الديمقراطي).[2]

فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ضعف هيكلية الدول في منطقة القرن الإفريقي، والتدخل فيها باسم حقوق الانسان والتنمية، كما حددت الإدارة الأمريكية أهداف استراتيجية التكيف مع الأزمة السودانية عام (2011)، في إطار تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب، وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير، ووضع حد نهائي للصراعات والانتهاكات لحقوق الانسان والإبادة الجماعية في إقليم دارفور، والتأكد من أن لا يصبح السودان ملاذا آمنا

[1] هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص . 153.
[2] المرجع نفسه ،ص . 154.

لشبكات الإرهاب الدولي، الجريمة المنضمة، بيع الأسلحة...إلخ، ويتضح من خلال هذه الإجراءات أنها تتذرع تحت غطاء حماية حقوق الإنسان، لرفع قدرات قواتها في حفظ السلام، وتوفير الدعم المادي واللوجيستي في المنطقة، لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والتدخل في أزمات المنطقة كأزمة مياه النيل الأزرق، وذلك بالتعاون مع شركاء دوليين في تنفيذ اتفاقيات السلام الشامل في المنطقة، كما تسعى من خلال هذه التدخلات منع الجهات الفاعلة غير الحكومية المعادية لمصالحها الاستراتيجية، من خلال التواجد الأمني في السودان.[1]

ونتيجة لانهيار بنية الدولة في منطقة القرن الإفريقي، وما انجر عنها من انتشار للفقر وأزمات اقتصادية وارتباطها بالنزاعات، صرَح "مارك دوفيلد" إلى أن الفقر ظل منذ انتشار الشيوعية إلى بروز الارهاب، عبر ما يحدثه من تهميش للجماعات وتكريس للصراع، ويعد الخطر الاستراتيجي الرئيس الذي يهدد النظام اللبرالي، ونتيجة لذلك أدى الواقع المفروض إلى تسييس تلك المساعدات التنموية، فقد أشار السفير الأمريكي الأسبق "دفيد شن" إلى أن وجود الفقر مرتبط بانتشار عدم المساواة الاجتماعية و التهميش السياسي في القرن الإفريقي، وهو الوضع الذي يستغله المتطرفون الدينيون لبث أفكارهم، مما يعزز شرعية التدخل الأمريكي في القرن الإفريقي، باعتبار فشل هيكلية الدول وانهيارها، وارتباطها بالجماعات الارهابية في مثل هذه الأقاليم التي تعد مصدرا للخطر، أو ما أسماها "بانكوف" بـ: "أقاليم الخطر" Regions of risk [*2]

ثانيا: استراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي.

مثلت منطقة القرن القرن الإفريقي طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها، مكانة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدة اعتبارات: استراتيجية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية...إلخ، فبعد أحداث أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد، أصبحت المنطقة ضمن أهداف الاستراتيجية الأمريكية، ضد ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة، للحد من انتشار الظاهرة، ففي عام (2003) طرحت الإدارة الأمريكية "مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا" The East Africa Counter Terrorism Initiative، وأكدت المبادرة على أهمية منطقة القرن الإفريقي في أجندات السياسة الأمريكية الرَّامية إلى محاربة الإرهاب، وقد

[1] وردة هاشم علي عيد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2013)، ص. 269.
[*] أقاليم الخطر Regions of Risk: هي مناطق تنتشر فيها الأمراض والفقر والكوارث، تتدخل فيها الدول الكبرى بصور مختلفة، تشمل الاستعمار، الإغاثة، التعاون.
[2] الحاج حسن علي أحمد، تبار عديلة، مرجع سابق، ص . 47.

تضمنت المبادرة تعهد الإدارة الأمريكية بتقديم 100 مليون دولار من المساعدات لدول المنطقة، في إطار برامج ذات أولوية أمنية تشرف على إدارتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومطالبتها لدول المنطقة باعتماد آليات وبرامج وطنية لمكافحة الإرهاب[1]، تقوم على تقديم المساعدات والتدريبات المشتركة، للحد من انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي في المنطقة، والتي أصبحت تشكل التحد الأكبر للدول، تستدعي تضافر الجهود وتقديم المساعدات للحد من تداعياتها في كل أنحاء العالم.

وعلى خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001 يعد البعد الأمني جزءً مهما من سياسات الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، سيما منطقتي القرن الإفريقي والساحل الإفريقي، بدعوى مواجهة تهديدات محددة، وتوسع الأمر بذلك من خلال إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة (2000)، والسعي لإقامة قاعدة أخرى في "ساوتومي" و"برينسيبي" على خليج غينيا، وتشكيل القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة "أفريكوم" AFRICOM (اختصارا لعبارة Africa Commend) تشمل كل دول إفريقيا، حسب خطاب الرئيس "جورج والكر بوش" فيفري 2007، لإنشاء قيادة إفريقية بجانب القيادات الأخرى: وسطى تشمل (مصر، وشرق إفريقيا)، أوروبية (تشمل باقي دول إفريقيا)[2] تهدف إلى:

1. تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية.
2. توفير فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلم والأمن والتنمية في المنطقة.
3. نشر قيم الديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان .
4. زيادة قدرة الحكومات الإفريقية في الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب.
5. مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
6. إدارة نشاط الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
7. تقديم المساعدات الإنسانية، في حالات الكوارث.
8. دعم المنظمات الإفريقية .
9. إدارة العمليات العسكرية في المنطقة.[3]

[1] السيد سامي أحمد، "المعظلة الأمنية المزمنة في القرن الإفريقي والموقف الأمريكي منها"، (القاهرة: التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2008/2007، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2008)، ص-ص، 139-140.

[2] عبد الحليم غازلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا (القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2015)، مرجع سابق، ص ص. 400، 401.

[3] مضوي الترابي، مرجع سابق، ص ص. 598-603.

كما يشير التقرير الأمريكي الصادر في الرابع والعشرين من جوان 2016 حول "الأمن العالمي" Global Security، إلى أن ما يسمى بتنظيم "داعش" قد أنشأ خلايا نشطة وأخرى نائمة في العديد من دول شرق إفريقيا سيما: (كينيا، تنزانيا، جزر القمر...إلخ)، مرتبطة بالاتجاه المتنامي نحو التشدد والتطرُّف لدى تيارات كبيرة من مسلمي شرق إفريقيا، مما يوفر لـ "داعش" موارد بشرية تمكنها من استقطاب أكبر عدد من المجندين الجدد لدعم عملياتها الإرهابية، هذا إضافة إلى وجود العديد من الجماعات الإرهابية والميليشيات التي تمارس العنف اليومي في أغلب مناطق شرق إفريقيا (رواندا، بورندي ... إلخ)، أين يصعب الفصل بين الجماعات التي تسعى لتحقيق أهدافها، وبين الجماعات الأخرى المسلحة داخل هذه الدول التي تشهد نزاعات طائفية وعرقية مختلفة.[1]

ثالثا: استراتيجية القوة الصلبة (إنشاء القواعد العسكرية).

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول حاسمة في السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي، ودافع مهم في التركيز الأمريكي المتزايد على تأمين إمدادات النفط من إفريقيا والشرق الأوسط، الأمر الذي دفع قيادات البنتاغون للتفكير إلى إيجاد مبادرات جديدة للوصول إلى مصادر الطاقة، من خلال إمكانية استخدام المطارات والموانئ الإفريقية، بما في ذلك إمكانية إقامة قواعد أمريكية دائمة في إفريقيا، وهو ما صَعُب الفصل بينهما، فيما يخص حماية النفط من جهة، والحرب على الإرهاب من جهة أخرى؛ أي صعوبة الفصل بين ما هو أمني (الحرب على الإرهاب)، وما هو اقتصادي (تأمين مصادر جديدة للطاقة) في المنطقة، وفي هذا الإطار صاغت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المبادرات، القواعد العسكرية وبرامج المساعدات الاستراتيجية، والتدريبات العسكرية في إفريقيا، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)[2]، ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

1. **قوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي: Combined Joint Task Force-Honr of Africa (CJTF-HOA).** ويتواجد مقرها في قاعدة "ليمونييه" في جيبوتي، تساعد على تطوير القدرات العسكرية في أراضي القرن الإفريقي، وكذلك على طول السواحل الشرقية للقارة الإفريقية، ومجالها الجوي تشمل كلا من: (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، السيشل، الصومال، السودان، اليمن)، فضلا عن المياه الساحلية للبحر الأحمر وخيج عدن، يتواجد فيها مابين

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص ص. 180، 181.
[2] عبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص ص. 388، 389.

2000 و 2500، مدني وعسكري تابعين للولايات المتحدة الأمريكية[1]، تقوم على نطاق استراتيجي أوسع من التعاون والوقاية من الصراعات، كما يتجسد نشاط هذه القوة في تحديد وتعطيل عمل الشبكات الإرهابية، التي تهدد المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة، كما تساهم أيضا في تقديم تدريبات لجنود الدول الحليفة لأمريكا في المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب.[2] والجماعات المتطرفة.

ويمثل الشكل أدناه المقومات العسكرية والمدنية التي تحوزها القاعدة من قوات مدنية مقدرة بـ 8%، الجيش بـ 78%، قوات الطيران بـ 4.4%، سلاح مشاة البحرية بـ 7.4%، القوات البحرية بـ 1.4%، تستغل الولايات المتحدة تواجد هذه القوة في القيام بمهامها المختلفة في منطقة القرن الإفريقي.

الشكل رقم (07): يمثل مقومات قوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي.

Combined Joint Task Force-Honr of Africa (CJTF-HOA).

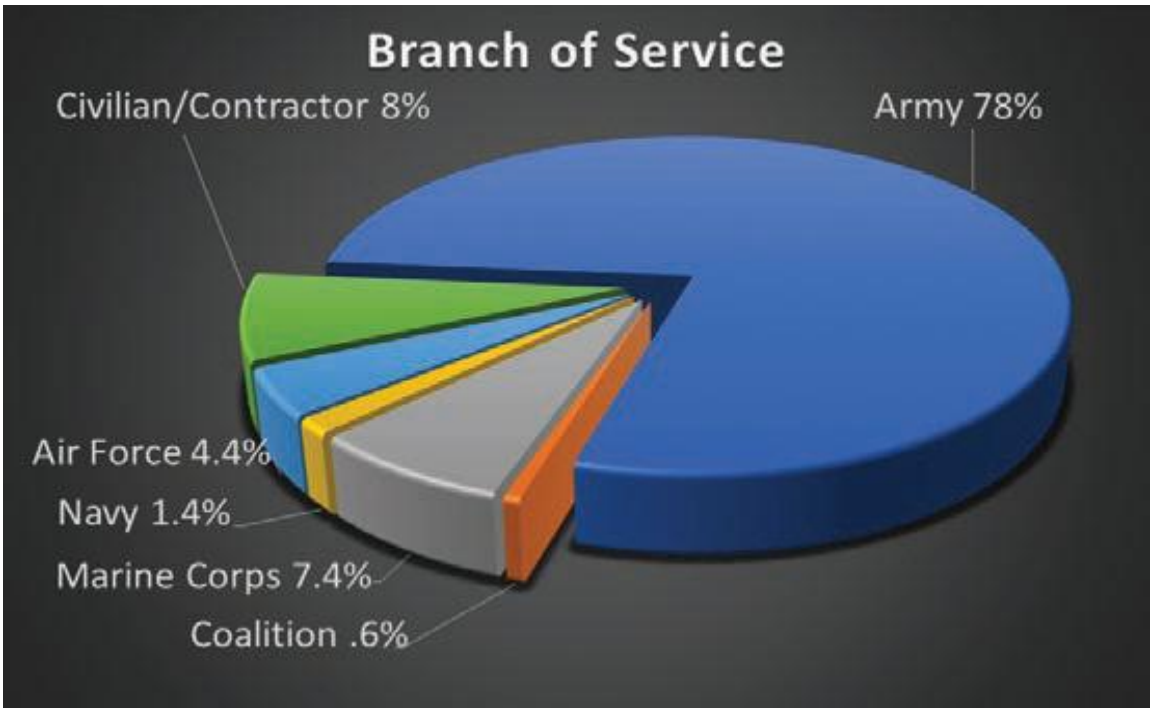

المصدر : CJTF-HOA 2019 Command Year in Review p 8 , 2019

[1] Report of Congressional Research Service, " Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa ",in: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL34003 . (31/10/2021).

[2] عبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 391.

2. **مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا: East Africa Counter terrorism Initiative**

تعد هذه المبادرة مكملة لأنشطة قوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي CJTF-HOA، يتم من خلالها تقديم تدريبات ومساعدات لحكومات منطقة شرق إفريقيا، في إطار الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب، وتخص بذلك مختلف التدريبات العسكرية المرتبطة بمراقبة الحدود، وتأمين السواحل، وبرامج تعزيز السيطرة على تحركات الأشخاص والسلع على الحدود، وكذا أمن المطارات، والمساعدات لمواجهة تمويل الإرهاب وتجفيف مصادره، تدريب الشرطة، وتقديم برامج تعليمية لمواجهة التأثيرات السلبية للتطرف.[1]

بارتباط أعمال هاتين القوتين إلى حد كبير بأنشطة مكافحة الإرهاب، فقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001، نقطة تحول مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول القرن الإفريقي، حيث أخذ الوجود العسكري يتزايد في المنطقة، والبداية كان على شكل تقديم مساعدات عسكرية، بالاتفاق على إقامة مناورات عسكرية مشتركة، والحصول على تسهيلات عسكرية في الموانئ والمطارات، ثم بعد ذلك تم الاتفاق على إقامة قواعد عسكرية شاملة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في شن الحرب ضد من تصفهم بالأعداء، وقد كانت جيبوتي من بين الدول التي أرست فيها قواتها المتمركزة في قاعدة "كامب لومونييه"[*] Camp Lemonnier[2]، وأصبحت بذلك القاعدة مقر قوة العمل المشتركة في القرن الإفريقي Combined Joint Task Force CJTF، التي تقوم بمراقبة المجال الجوي و البحري والبري لعدد من دول شرق إفريقيا: السودان، إريتريا، الصومال، جيبوتي، كينيا، إثيوبيا، سيشل، إضافة إلى اليمن ودول الشرق الأوسط، وفي ديسمبر 2002 وصلت حاملة الطائرات "يو أس أس مونت ويتني" لمنطقة القرن الإفريقي، وعلى متنها 400 جندي ينتمون لكافة أفرع القوات المسلحة الأمريكية.[3]

وفي التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام (2016) عن الارهاب الدولي، أثبت أن دولة جيبوتي قد احتلت مكانة مهمة في حملة مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك من خلال

[1] المرجع نفسه، ص. 391.

[*] قاعدة لومونييه Lemonier: يوجد بها ما بين 1500 و 1900 جندي أمريكي، تابعين لما يعرف بالقوات الخاصة وقوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي Combined Joint Task Force-Honr of Africa (CJTF-HOA)، تابعة للقيادة الوسطى في إفريقيا ضمن القيادات العسكرية الموجودة في القارة، تتجسد أدوارها في التصدي لأهداف إرهابية، فضلا عن تدريب القوات المسلحة لبعض الدول في المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب.

[2] ابراهيم حسين، "الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا"، (القاهرة: التقرير الافريقي الاستراتيجي2008/2007، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2008)، ص.ص، 528.529.

[3] المرجع نفسه، ص. 529.

استضافتها للمعسكر الذي بلغ عدد الجنود فيه نحو 4000 جندي من العسكريين الأمريكيين والمتعاقدين، وعدد القوات الخاصة فيه نحو 300 عسكري، ترتكز معظم أنشطته الأمنية في استهداف الجماعات الجهادية مثل (القاعدة)، و(حركة الشباب) في الصومال، وتستعمل في ذلك طائرات من دون طيار (الدرون) DRONE نحو الصومال، وحتى اليمن لارتباطه بالمحيط الإقليمي للقرن الإفريقي، وبالتفاعلات الأمنية للمنطقة، وبحسب إحصائيات أوردتها صحيفة "نيويورك تايمز" NEW YORK TIMES فإن طائرات الدرون تُقلع وتهبط بمعدل 16 مرة في اليوم، وتُخصص القاعدة التي تبلغ مساحتها نحو 500 هكتار لمحاربة الإرهاب في القرن الإفريقي.[1]

خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي السابق "ريكس تيلرسون" Rex Tillerson إلى إفريقيا في مارس (2018)، شملت الزيارة على المراكز الرئيسية المهمة التي تفضي حماية مصالحها الحيوية في المنطقة، بيحث كانت هناك دولتان من دول القرن الإفريقي هما (اثيوبيا، وجيبوتي)، عززتا من أهمية تلك المنطقة بالنسبة لأمريكا، وتفعيل علاقات التعاون الإستراتيجي الاستخباراتي والعسكري معهما، عبر أنشطة وأعمال قاعدة "كامب ليمونييه" في جيبوتي، وباقي مقرات قيادات "الأفريكوم" في المنطقة[2].

ويتضح الحضور العسكري الأمريكي أكثر في القرن الإفريقي، من خلال التكثيف الأمني الذي تنتهجه أمريكا، وذلك بتواجدها العسكري في مختلف المطارات الجوية، والموانئ البحرية، كمطار "عنتيبي" بأوغندا، ووجود مركز استخباراتي أمريكي–أوغندي مشترك قرب العاصمة كامبالا، ومطار نيروبي في كينيا وقاعدة "ديزازيت" في إثيوبيا، أما من جانب استعمال القوة البحرية فقد قامت أمريكا بتشييد قاعدة بحرية في ميناء عصب بإريتريا، ومحطة اتصالات في مطار أسمرا، إضافة إلى محطة اتصالات في ضواحي السودان، كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقات عسكرية مع كينيا، تشمل تقديم مساعدات عسكرية عدة أهمها: تقديم الأسلحة، وقطع الغيار، وتقديم التدريبات العسكرية للكينيين، مقابل استغلال الأراضي الكينية في حالة وجود مخاطر تهدد القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة.[3] وفي (2020) زادت الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير قدراتها العسكرية في حماية المنطقة، خاصة في الصومال ودعم قوات سلاح مشاة البحرية الأمريكية والقوات الجوية في خليج

[1] الحاج حسن علي أحمد، تبار عديلة ، مرجع سابق، ص . 48.
[2] نادين الكحيل، "نحو القارة السمراء ... "، في التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، تحرير. سيف نصرت توفيق (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاسترتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2020)، ص. 19.
[3] ابراهيم حسين، مرجع سابق، ص. 531.

ماندا، وكينيا، (الجيش 70.6%، القوات الجوية 12.3%، مشاة البحرية 12.3%، البحرية 2.8%، التحالف 1.5%)[1].

رابعا: الأدوات الاقتصادية.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، إذ تُمِدها إفريقيا بنحو 25% من حاجاتها للنفط، وتعد السودان ونيجيريا من أكبر الدول تلقيا للمساعدات الأمريكية، وقد بدأ الاختراق الأمريكي للقارة الإفريقية بشأن الطاقة بعد تحرك وزيادة نشاط الشركات الصينية للحصول على استثمارات خاصة في إفريقيا الشرقية، مما استدعى ذلك وجود قوة أمريكية منافسة لها في المنطقة تتمحور في جيبوتي، فكانت بحربها ضد العراق وبحكم موقعها الاستراتيجي سيساعدها في السيطرة على المناطق الحيوية المحيطة بها، إذ يري مخططوا الاستراتيجية الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية، أن منطقة القرن الإفريقي مع أوراسيا تشكلان معا دائرة المصالح الأمريكية النفطية والأمنية، كما تتجه الإستراتيجية الأمريكية نحو السودان، من زاوية مخطط يقوم على بترول الجنوب السوداني، يكون ثروة نفطية كبيرة لها، معتمدة في ذلك على أزمة إقليم دارفور لتكون البوابة المركزية لدخول المنطقة من بابها الأوسع، باسم نشر قيم السلام والأمن الدوليين، وما زاد في ترسيخ مبادئ التدخل الدولي في المنطقة، هو تقديم بعض دول القارة الإفريقية شروطا سهلة نسبيا للشركات متعددة الجنسيات، ضمنت لها دخولا مكثفا إلى حقوله النفطية.[2]

كما يمثل السودان أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطه، وتصديره للصين رغم حروبه الأهلية وعدم استقراره، ما أدى بمقاطعة أمريكا له وفرض عقوبات عليه، نتيجة أن النفط السوداني تستغله الشركات الصينية، الذي سبق اكتشافه من قبل الخبراء الأمريكيين، وسلوك الصين هذا التوجه أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، وأجج صراعا خفيا بينهما؛ إذ لم يكن واردا في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية أن شركة من الشركات الصينية يمكن أن تستغل بترول السودان، ومن أجل ذلك فرضت على الحكومة السودانية سياسات ضغط عليها، وذلك من خلال إرسال مبعوثين يمارسون سلوكات الضغط على عليها، ومحاولة وضع موطئ قدم نفطي لشركاتها الكبرى هناك، كما انسحب التنافس الاقتصادي بين أمريكا

[1] Michael D. Turello, "change of command " in : cjtf-hoa 2020 Command Year in Review, in : https://www.hoa.africom.mil/document/24016/cjtf-hoa-2020-year-in-review , p22. (25/11/2021).

[2] زينب عبد الله مكناش، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020)، ص ص. 266، 267.

والصين إلى صلب أزمات السودان لاسيما في إقليم دارفور، وعلى هذا الأساس ترى الولايات المتحدة الأمريكية في النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، تهديدا لمصالحها ونفوذها في المنطقة، وبذلك يجب تطويقه والحد من تداعياته على مستقبل الطاقة في العالم.[1]

أدى اكتشاف النفط في السودان إلى زيادة الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الإفريقي أكثر فأكثر عن طريق زيادة عدد شركاتها النفطية في المنطقة، وتوسيع أنشطة وأعمال التنقيب في حقول النفط الإفريقية –شركة شيفرون– نظرا لأهمية هذه المادة الحيوية، بحيث يوضح تقرير أعده "ريتشارد ديك تشيني" Dick Cheney نائب الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الإبن في ماي 2001، عن أهمية النفط بالنسبة للولايات المحتدة الأمريكية، أشار فيه إلى ارتفاع توقعات زيادة الطلب والاستهلاك الأمريكي للنفط من 19,7 مليار برميل سنويا (2001) إلى 26 مليار برميل سنويا (2020)، وقد وصلت نسبة واردات النفط الأمريكية من إفريقيا جنوب الصحراء في عام (2001) إلى 16% من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط، ويقدر احتياطي النفط في إفريقيا بنحو 76,7 مليار برميل وهو يتجاوز احتياطي أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، وقد ارتبطت هذه الوردات بالمبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية، ودول القرن الإفريقي التي تعد معظمها سوقا للمنتجات الأمريكية.[2]

ففي إثيوبيا رحب مسؤلو الولايات المتحدة بجهود رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الرامية إلى طلب الدعم من قبل نشطاء حقوقيين وسياسيين، يحثون على اتخاذ اجراءات لإنهاء انتهاكات حقوق الانسان في سجون إثيوبيا ودعم المؤسسات المستقلةّ، وتنفيذ إصلاحات سياسية مختلفة قبل انتخابات (2020)، كما وعدوا بتقديم الدعم لمبادرات الإصلاح والسلام، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على المعونة الخارجي، ويبلغ مجموع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لإثيوبيا بانتظام أكثر من مليون دولار سنويا، للحد من أزمات انعدام الأمن الغذائي المزمن، وتعزيز مبادرات الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي، ودعم مبادرات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي.[3]

[1] المرجع نفسه، ص ص. 270،271.
[2] سامي السيد أحمد ، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010)، ص ص. 134، 135.
[3] Lauren Ploch Blanchard, "Ethiopia's New Prime Minister Visits the United States to Build Bridges" .in : https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IN/IN10939 , P2 . (31/10/2021) .

ويعد استقرار إثيوبيا وتنميتها من أولى أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى محوريتها واستراتيجيتها في منطقة القرن الإفريقي هذا من جهة، من جهة أخرى تعرُّض إثيوبيا لأزمات الأمني الغذائي، وتموقعها في منطقة متقلبة تتسم بالصراعات، وبكونها واحدة من أكبر الدول الإفريقية المستقبلة لمجموعات كبيرة من اللاجئين من دول القرن الإفريقي (جنوب السودان، والصومال، وإريتريا، والسودان... إلخ)، فقد سعت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تكثيف الجهود المشتركة معها للتخفيف من حدة العديد من الأزمات الإنسانية في المنطقة، كالفقر المتوطن، الإرهاب، وعدم الاستقرار الإقليمي، فقد بلغ مجموع المساعدات الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة لإثيوبيا أكثر من 640 مليون دولار في عام (2019)، وحوالي 440 مليون دولار في عام (2020)، وربطت بمعايير حماية حقوق الإنسان ودعم برامج التنمية، الصحة، الأغذية، وفي إطار التعاون الإثيو–أمريكي لعام (2021)، التمست الإدارة الأمريكية فيه لإثيوبيا مبلغ مالي قُدِّر بحوالي 300 مليون دولار، تخص به برامج المعونة الغذائية العالمية، وتخفيضات في الصحة، التعليم، الزراعة، دعم الحكم...إلخ، وهو ما أتاح لإثيوبيا فرص تعميق روابط الشراكة والتعاون مع أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع المتردية لإثيوبيا، كسبها كحليف استراتيجي في المنطقة، وربطها بسياق المنافسة مع جمهرية الصين الشعبية.[1]

وتتضح أن أغلب تلك المساعدات والإعانات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لدول القرن الإفريقي، مُؤَهَّلة للقيام بدور فعال في حماية المصالح الأمريكية خاصة الطرفين الإثيوبي والأوغندي، هذا من جهة من جهة أخرى تمثل مثل هكذا برامج أداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكية في حماية مصالحها في إقليم القرن الإفريقي، وتدعيم مكانتها على الساحة الدولية، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "دين راسك" أن برامج المساعدات الخارجية الأمريكية، تهدف به في الأساس إلى خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن هذه البرامج مخطط لها بعناية كبيرة، إذ تعتمد على دراسة وضعية كل دولة متلقية للمساعدات الأمريكية، ويعمل على تحليل المصالح الأمريكية".[2]

[1] Ibid .

[2] كاطع علي سالم، التنافس الأمريكي-الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجا"، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018)، ص 192.

كما أن حجم المبادلات من الصادرات والواردات الأمريكية من وإلى القرن الإفريقي في ارتفاع مستمر، فهي تعمل على ضمان تدفق الطاقة وتنوع مصادرها، وتُرسخ لمبدأ الحد من المد الصيني في المنطقة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي من حجم الصادرات والواردات الأمريكية من وإلى دول القرن الإفريقي في الفترة الممتدة بين (2018) و(2020).

جدول رقم (08): يمثل حجم الصادرات والواردات الأمريكية من وإلى دول القرن الإفرقي من 2018 إلى 2020.

الدولة	الصادرات (بالمليون دولار)		الترتيب	الواردات (بالمليون دولار)		الترتيب
	2019-2018	2020-2019		2019-2018	2020-2019	
بورندي	14,0	2,0	213	14,0	10,00	174
جيبوتي	111,0	151,0	136	48,0	31,0	149
إريتريا	8,0	14,0	198	275 ألف	143 ألف	228
إثيوبيا	1,295 مليار	1,0مليار	77	445,0	572,0	88
كينيا	365,0	401,0	109	643,0	667,0	86
رواندا	25,0	19,0	189	68,0	46,0	143
الصومال	49,0	105,0	147	1,308	992 ألف	214
السودان	95,0	74,0	164	15,0	21,0	158
تنزانيا	332,39	323,0	118	97,0	130,0	119
أوغندا	87,0	104,0	150	68,0	80,0	127
جنوب السودان	–	8,0	181	–	66,0	123

المصدر: إيهاب عياد، "الأمن الجيوسياسي للقرن الإفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (القاهرة: العدد 11، جويلية 2021)، ص 12.

خامسا: دبلوماسية القوة الناعمة.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع موطئ قدم لها في منطقة القرن الإفريقي بشتى الوسائل والأدوات دون إغفال دبلوماسية ناعمة، تقوم على آليات غير عسكرية، تعتمد فيها على منطق تقديم المساعدات: التنموية، والاقتصادية، نشر القيم الثقافية، التعليم، الصحة إلى ما غير ذلك، ففي جيبوتي قدمت السفارة الأمريكية تدريبات افتراضية تقوم على تقديم دورات في تعليم اللغة الإنجليزية، في مركز التدريب التابع للمعهد الوطني للإدارة في جيبوتي في 13 أكتوبر 2021، شملت 25 مشارك، وتطوع في تقديمها جنود أمريكيون متواجدون في معسكر "ليمونيه" في جيبوتي، الهدف منها نشر قيم الثقافة الأمريكية، وزيادة كفاءة استعمال اللغة الإنجليزية في حياتهم اليومية، التي تشمل الأنشطة التجارية، وخطط العمل المستقبلية، وعلى هذا الأساس تسعى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إتاحة المزيد من الفرص لتعليم اللغة الإنجليزية في جيبوتي، عن طريق تنظيم العديد من البرامج وفرق التكوين، كما تدعم السفارة تعليم اللغة الإنجليزية في المدارس العامة، وربطها مباشرة مع وزارة التعليم العالي.[1]

إضافة إلى تعزيز العلاقات الجماعية المشتركة، والاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة فقد أُنشئت "مبادئ كيغالي" لتوفير الحماية للمدنيين أثناء عمليات حفظ السلام، أيدته العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، أما عن القدرات الطبية Medical Capability، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم الاستقرار والأمن الإقليميين في شرق إفريقيا، وتعزيز القوات الإفريقية على القيام بمهام مشتركة، تقوم على تقاسم الممارسات الصحية العالمية.[2]

وفيما يخص جائحة كورونا COVID–19 (2019)، فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مساعدات طبية كبيرة للحد من الجائحة في دول شرق إفريقيا، بحيث قامت الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع فرقة العمل المشتركة في القرن الإفريقي CJTF-HOA، والقيادة الأمريكية في أفريقيا AFRICOM، بتقديم مساعدات طبية لجيبوتي قيمتها: 9400 دولار في: 2020/06/25

[1]Andrew Kobialka, "U.S. Discussion Groups strengthen English language skills in Djibouti" in : https://bit.ly/3nPxQd4 . (25/11/2021).
[2] Fatouma Awaleh Osman, "PARTNERSHIPS",in : CJTF-HOA 2019 Command Year in Review , https://www.hoa.africom.mil/document/23477/cjtf-hoa-2019-year-in-review , P19.(22/11/2021).

تشمل: الأدوية، الأسِرَّة، الأجهزة الطبية المختلفة...إلخ، إضافة إلى تنسيقها مع بعض المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم مساعدات ومواد طبية بلغت قيمتها 15000 دولار للحد من تداعيات الأزمة على المنطقة.[1]

وبما أن وباء كورونا أصبح قضية عالمية لا يوجد شعب واحد محمي من آثاره الاقتصادية والمادية، فقد أُجبر المجتمع الدولي على ضرورة تكثيف الجهود، بالعمل المشترك والتعاون للحد من تداعياته، كونه لا يعترف لا بالحدود، أو العرق، أو السلطة الحكومية، ما استدعى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى استحداث قوة جديدة في منطقة القرن الإفريقي وهي: "القوة الصحية" A Healthy force، وهي قوة جاهزة لمحاربة جائحة كورونا التي أصبحت قضية أمن قومي، تستدعي الاتصال القوي، ودعم أعمال وأنشطة مخيم "كامب ليمونيه" في المنطقة، وكذا تقديم المساعادات الطبية المختلفة، فقد بلغت قيمة منح المنظمات الأمريكية المختلفة أكثر من 300 ألف دولار أمريكي، تشمل مختلف اللوازم الطبية والصيدلانية التي تساعد على التخفيف من حدة انتشار الوباء، متمثلة في الأقنعة الواقية، القفازات، مواد التعقيم، والتطهير... إلخ، قدمت لمستشفيات جيبوتي[2].

إضافة إلى تكثيف الجهود الدولية للتعاون، عن طريق العمل المشترك والتنسيق بين فرق العمل المشتركة الدولية (القوات البحرية الأمريكية الإفريقية، القيادة الأمريكية، وقيادة أفريقيا الأمريكية USAFRICA)، وذلك بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق معها، كما أن الهدف النهائي من وراء تقديم مثل هكذا مساعدات، ليس فقط في أن تتمكن وزارة الدفاع من تخفيف عبء–COVID 19 بين السكان، وإنما التخفيف في الوقت نفسه من المخاطر التي تهدد العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة، وحماية الجنود الأمريكان في منطقة القرن الإفريقي[3].

[1] Gage Daniel, "CJTF-HOA supports Djibouti's fight against COVID-19" in : https://bit.ly/3CQvVJQ , (25/11/2021).
[2] Michael D Turello , "Covid response",in : CJTF-HOA 2019 Command Year in Review , https://www.hoa.africom.mil/document/23477/cjtf-hoa-2019-year-in-review , p 24. (09/11/2020).
[3] Taylor Davis , "COVID vaccine arrives in East Africa" in : https://bit.ly/3cLW6Xc . (25/11/2021).

كخلاصة لهذا المبحث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أولت الاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي لعدة اعتبارات سياسية أمنية اقتصادية، وقد اعتمدت في استراتيجيتها العديد من الآليات العسكرية من خلال تعزيز وجودها في المنطقة، وبناء قدراتها العسكرية مع الشركاء المحليين، بتقديم المساعدات والدعم اللوجيستي لهم في إطار مكافحة الإرهاب، هذا من جهة من جهة ومن جهة أخرى اعتمدت أمريكا في إطار استراتيجيتها في المنطقة على مبادئ القوة الناعمة، من خلال تقديم المعونات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية... إلخ، مستغلة بذلك الأوضاع الداخلية والإقليمية والعالمية (الصراعات العرقية، والحدودية، الأزمات العالمية -كوفيد 19-)، وهذا لتجسيد خططها للتموقع في المنطقة، ومواجهة تحديات القوى الكبرى في الإقليم، وعلى وجه الخصوص الصين التي سنتطرق إلى أهم أدوات استراتيجيتها التوسعية في منطقة القرن الإفريقي، من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي.

عُرفت الصين منذ القدم بنشر قيمها الكونفوشيوسية، وبقيت على نفس التوجه في نشر الثقافة الصينية، والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، خاصة عقب تأسيس "الصين الجديد" عام (1949)، وتعد هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها التوسعية في مختلف أقاليم العالم، عن طريق ما تسميه بـ "التغيير الناعم"، أو ما يسمى بـ "القوة الناعمة" [*]Soft Power، وهو ما تتبناه في إفريقيا منذ تزايد تغلغلها في القارة، وتعتبرها وسيلة ناجعة في إحداث نوع من التغيير لحماية مصالحها في القارة الإفريقية، وذلك لإيجاد مناطق نفوذ وتأمين تدفق النفط إليها، فضلا عن إنشاء أسواق واسعة للمنتجات الصينية هناك[1]، ضمن مبادرة الحزام والطريق بدبلوماسية عالمية، حماية لمصالحها الاستثماراتية، وذلك عبر عدة مبادرات واستراتيجيات –مبادرة "التوسع العالمي" Go Global[*]، و"استراتيجية الخروج" Going Out– ، أما في إقليم القرن الإفريقي فتتضح معالم سياسات الصين الأشمل تجاه المنطقة، عبر مجموعة من الاستراتيجيات والآليات، لتوسيع فرص نفوذها في المنطقة نورد أبرزها من خلال العناصر الموالية.

المطلب الأول : استراتيجية القوة الاقتصادية.

تعتمد الصين في تغلغلها داخل إفريقيا على ما أسماه "دونافن شو" بـ "الحرب السياسية" Political War، وهي آلية من آليات الاستراتيجية الكبرى الناعمة، التي تشمل تقديم العون الاقتصادي والتنموي، ففي منطقة القرن الإفريقي اعتمدت بشكل كبير على تقديم المساعدات التنموية لدول المنطقة، خاصة منذ إنشائها لـ: منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام (2000).[2]

أولا: دبلوماسية القوة الناعمة (استراتيجية الحزام والطريق).

لم يعد غريبا مفهوم "القوة الناعمة" Soft Power عن القاموس الصيني وسياستها الخارجية، حيث أبرز التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر، للحزب الشيوعي الصيني عام (2012) أنه: "في

[*] يعني مصطلح "القوة الناعمة" Soft Power: حسب "جوزيف ناي" قدرة الدولة A على إقناع الأمم الأخرى بتبني الأهداف نفسها التي تتبناها الدولة A، بشكل يسوده الترغيب وليس الترهيب، وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الاقتصادية، كمكونات ضرورية من القوة الوطنية.

[1] محمد جمال عرفة، "الصين والتغيير الناعم في إفريقيا .. العولمة البديلة"، (قراءات إفريقية، العدد 9، سبتمبر 2011)، ص. 66 .

[*] التوسع العالمي" Go Global، استراتيجية الخروج Going Out: تستند هاتين السياستين على زيادة المشاريع الاستثماراتية، عبر توسيع الأسواق الخارجية والشركات والمؤسسات الصينية في مختلف أقاليم العالم، وتفعيل الاستثمار الأجنبي، عبر توسيع شبكة المبادلات التجارية المختلفة من صادرات وواردات خارج حدودها.

[2] نادين الكحيل، مرجع سابق، ص ص. 20، 21.

عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة، مما يبرهن على أنها تحتل مكانة أكبر ودور أكثر أهمية في السابق من أجل نفوذ شامل"، وفي اجتماع لإدارة تجمع الشؤون الخارجية، يوم 4 جانفي 2016 قال رئيس الدولة والحزب "هو جينتاو" أن تزايد الدور الدولي للصين، يتم التعبير عنه بقوة صلبة تتجسد في المجالات: التكنولوجية، والأمنية، وبقوة ناعمة متمثلة في القيم، الثقافة...إلخ، وقد حدد "هونج هوامين" مصادر القوة الناعمة في خمسة موارد: الجاذبية الثقافية، القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية، الصورة الدولية.[1]

وعن التوجه الصيني نحو إقليم القرن الإفريقي بدبلوماسيتها الناعمة، يمثل مشروع الحزام والطريق أداة فعالة لبسط نفوذها على المنطقة، حيث يحتل فيه البحر الأحمر نقطة جيواستراتيجية لمرور التجارة الصينية نحو إفريقيا، في إطار المساعدات التنموية مقابل النفط (Aid-For-Oil) وبالتالي يمثل المشروع أداة هيمنة صينية على المنطقة، من خلال تجنيد مواردها الدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، حيث شجعت بذلك الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل منطقة القرن الإفريقي، عن طريق تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفضيلية، وإقامة مشاريع البنى الأساسية: الطرق، محطات المياه، وتزويد الكهرباء، شبكات الري، الاتصالات، وتهدف الصين من خلال هذه الدبلوماسية إلى ضمان السيطرة على الموارد النفطية في الإقليم، والحرص على منافسة القوى الكبرى في المنطقة، على غرار الدول الأوروبية (الاستعمار التقليدي)، والولايات المتحدة الأمريكية[2].

من خلال هذه الاستراتيجية وتوجهها نحو دول القرن الإفريقي، تعد الصين المستورد الأول للنفط السوداني، إذ أن حوالي 80% من احتياطات النفط السوداني المقدرة بأكثر من ستة مليارات برميل تقع في أعماق الأراضي الجنوبية، مما دفعها إلى تغيير صورتها كحليف للخرطوم في أنظار جنوب السودان، بحيث تستورد الصين ثلثي الانتاج من النفط السوداني، لذلك تعد السودان أكبر مشروع نفطي لها لما وراء البحار، بحيث تُمده بالسلاح مقابل النفط في إطار ما يحتاج إليه في حروبه من دعم مادي ولوجيستي، هذا من جهة من جهة أخرى كَسْبُ السودان الصين كحليف استراتيجي لها في مجلس الأمن؛ لأي مشروع لا يتوافق مع مصلحته في المنطقة، كما يعد السودان من بين الدول

[1] صليحة محمدي، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد . 11، جويلية 2017)، ص. 126.
[2] أماني الطويل، مرجع سابق، ص.100 .

الإفريقية ذات العلاقة التجارية النشطة مع الصين، بحيث يحظى السودان بنسبة 7% من إجمالي الـ 25% من النفط الإفريقي المُصدَّر للسوق الصينية، لذلك تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ نسبة استغلال المؤسسة الوطنية الصينية للبترول 40% في شركة النيل الكبرى للبترول السودانية GNPOC التي تسيطر على حقول النفط في المنطقة[1]، وتبلغ حصة الصين من النفط حوالي 150.000 برميل يوميا، كما يغطي مشروع الحقل النفطي المشترك بين الصين والسودان ما مساحته 50.000 ميل مربع من المنطقة الجنوبية للسودان، ومن المتوقع أن ينتج هذا الحقل 15 مليون طن من النفط الخام سنويا، وباحتياطاته المثبتة التي تبلغ 220 مليون طن، ويعد هذا المشرع أحد أكبر المشروعات الصينية في الخارج.[2]

كما بلغ حجم استثمار الصين للبترول في الحقول النفطية للسودان ما يفوق 4 مليارات دولار، وتُظهر احصائيات الجمارك الصينية أن الصين استوردت 92 مليون برميل نفط خام من السودان عام (2011)، أي ما يمثل 5% من احتياجاتها النفطية، وبلغ متوسط صادرات السودان من النفط الخام عام (2011) حوالي 337 ألف برميل نفط، وبلغت حصة الصين منها حوالي 260 ألف برميل نفط يوميا خلال نفس العام، أما في عام (2012) انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 1% بسبب إغلاق آبار الانتاج في جنوب السودان، ورغم ذلك فإن الصين مازالت تستحوذ على حوالي 80% من صادرات النفط السودانية، أي ما يعادل نحو 8.1 مليون برميل وفقا لإحصائيات عام (2013)، وتشير التوقعات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يُقدَّر بحوالي 1.13 مليون برميل نفط يوميا في عام (2030).[3]

ثانيا: بناء الهايكل القاعدية والبنى التحتية.

يعد قطاع المنشآت والبنى التحتية بالنسبة للصين في إقليم القرن الإفريقي من أولى أولوياتها الكبرى في المنطقة، من خلال إنشاء مشاريع البنى الأساسية في السودان وإثيوبيا، متمثلة في إعداد الطرقات، توليد الطاقة، الاتصالات، بناء شبكات السكك الحديدية العابرة للحدود... إلخ، وذلك عن طريق عقد إتفاقيات تعاون وتنفيذ، تقوم على نمط تمويل المشاريع من قبل البنوك الصينية بقروض

[1] زينب عبد الله مكناش، مرجع سابق، ص ص. 272،273.
[2] أيان تايلور، " دبلوماسية الصين النفطية"، (دراسات عالمية، العدد 63، 2007)، ترجمة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص .24.
[3] زينب عبد الله مكناش، مرجع سابق، ص. 273.

مالية صينية، وفي كثير من الأحيان بشروط تشجيعية منخفضة، وكما هو الحال مع البلدان الإفريقية الأخرى، فإن إثيوبيا تلجأ إلى الشركات الصينية نظرا للتسهيلات والمساعدات التي تقدمها الصين، من توفير ظروف ملائمة للاستثمار وتنفيذ المشاريع، فيما يخص المنشآت المرتبطة بشبكات تعبيد الطرقات، السكك الحديدية، الجسور، وأنظمة الاتصالات، المطارات ...إلخ، وشمل التعاون الإثيو–صيني أيضا في منطقة القرن الإفريقي تشييد مطار أديسا أبابا، وبناء شبكة وطنية ودولية للسكك الحديدية عام (2015)، تبلغ مساحتها حوالي 2600 كلم^2، وأخرى مساحتها 5060 كلم^2 في عام (2020)، بتكلفة إجمالية قدرها 6 مليون دولار، هذا إضافة إلى تقديم قروض بنكية تنموية تساهم في دعم القطاع الخاص هو الآخر، ففي عام (2007) ساهم صندوق التنمية بين الصين وإفريقيا، الذي أنشأه البنك المركزي برأسمال بلغ 5 مليارات دولار أمريكي، في دعم بعض المشاريع ذات الطابع الخاص في إثيوبيا، كمصانع الزجاج والإسمنت والجلود وغيرها، أما عن تشييد مقر الاتحاد الإفريقي الذي يمثل رمز الصداقة والتضامن الصيني الإفريقي، فقد منحت الحكومة الصينية في عام (2012) منحة مالية قدرها 200 مليون دولار لتشييد المقر، لإظهار مدى أهمية المنظمة القارية في إثيوبيا، مقارنة بالعلاقات الثنائية القائمة معها في المنطقة والقارة الإفريقية بأكملها[1].

وخلال مؤتمر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي China-Africa Cooperation Forum في سبتمبر 2018، تعهَّد الرئيس الصيني "شي جينبنغ" Xi Jinping تمويل مشاريع اقتصادية بقيمة 60 مليون دولار، تجسدت على شكل مساعدات واستثمارات، وقروض للدول الإفريقية، متجاوزة بذلك الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتمد في استثماراتها الرئيسية على السوق الإفريقية، ناهيك عن وقوف الصين جنبا إلى جنب مع بعض الدول الإفريقية في المنطقة، وذلك في إطار الحفاظ على سيادتها الوطنية؛ حيث قامت بدعم ومساعدة الصومال في الحفاظ على سيادتها الوطنية، وأمن أراضيها وتوطيد علاقاتها التاريخية معها، ليشمل التعاون مختلف القطاعات الاقتصادية والرياضية وذلك بإنشاء: المباني، والمنشآت، والهياكل الفنية، والرياضية (المسارح، المعاهد، ملاعب كرة القدم... إلخ)[2].

[1] Jean-Pierre Cabestan, " China and Ethiopia: Authoritarian affinities and economic cooperation ", Translator: N. Jayaram, Centre d'étude français sur la Chine contemporaine , in : http://journals.openedition.org/chinaperspectives/6041 , P 57- 59 . (18/10/2021).

[2] Mohamed Ahmed ," Potential Risks and Rewards of Sino-Somalia Fishing Agreement", (life and peace institute, Volume 31, March - April 2019), p 13

كما استثمرت أيضا في أكثر من 80 مشروع من مشاريع الهياكل القاعدية: الملاعب، الطرق، المستشفيات...إلخ، هذا من الجهة الصينية أما من الجهة المقابلة فتعد الصومال أحد أهم بلدان شرق إفريقيا، المُدعِّمة للصين الشعبية في استعادة مقعدها القانوني في هيئة الأمم المتحدة عام (1991)، نظرا لطبيعة العلاقات الدبلوماسية النشطة بين البلدين، وعن أهم قرارات التعاون الصومالي–الصيني في منطقة القرن الإفريقي، منح الصومال تراخيص صيد لـ 31 سفينة صيد صينية، لاستغلال أسماك التونة والأنواع الشبيهة لها، قبالة السواحل الصومالية في المنطقة، محاولة الاستفادة من ذلك في رفع نموها الاقتصادي، وقد بلغ حجم التجارة الثنائي بين الصين والصومال 485 مليون دولار في عام (2017)، مع نمو اقتصادي بنسبة 20% سنويا، وفي 11 ديسمبر 2018 أعلن الرئيس الصومالي أن إدارته منحت 31 رخصة صيد للرابطة الصينية لصيد الأسماك في الخارج[1].

ويمكن التعقيب عن أسباب ودوافع استقدام دول منطقة القرن الإفريقي مثل هكذا مساعدات واستثمارات، واستقطاب القوى الكبرى في مناطقها، ما عبَّر عنه علي الدين هلال الدسوقي، وبهجت قُرني في دراستهما التحليلية للأدبيات المتخصصة في تحليل السياسات الخارجية للدول النامية، إلى أن سلوكات الدول النامية تحددها ثلاث معضلات أساسية مرتبطة بـ: مساعدة/استقلال، موارد/أهداف، أمن/تنمية.[2]

ثالثا: مبادرات القوة القيمية – النفوذ الإعلامي والتعاون الثقافي–

شمل قطاع التعاون الثقافي بين الصين ودول القرن الإفريقي عدة ميادين، مثل تطوير مجال التعليم طويل المدى، والذي نما بسرعة كبيرة بين الصين وإثيوبيا، ويهدف دعم الصين لإثيوبيا في المقام الأول تعزيز التطور الاقتصادي والتقني، وفقا لطروحات القوة الناعمة، كما يرتكز هذا التعاون على مجالات: الزراعة، التعدين، الاتصالات، الطاقة...إلخ، وفي الآونة الأخيرة تم توسيع نطاق هذا التعاون التقني ليشمل مجالات: الإعلام والاتصال، وتدريب الصحفيين، وكبار المسؤولين...إلخ، فبداية من (2006) بدأت الصين تقدم تدريبات قصيرة لأعضاء الإدارات، والمنظمات الوطنية، والإقليمية، وكذا تقديم المنح الدراسية، تماشيا مع الصعود السلمي الصين في مختلف القطاعات، بما فيها العلمية

[1] Ibid.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005)، ص . 15.

والثقافية، وهي استراتيجية تنتهجها الصين للتأثير على النخب الإثيوبية، التي تخدم مصالحها في المنطقة.[1]

ففي فيفري من سنة (2010) ترأَّس نائب وزير التعليم الصيني "لي ويهونغ" Li Weihong وفدا إلى إثيوبيا، لافتتاح أول معهد كونفوشيوسي في إثيوبيا، مقره كلية الفنون التطبيقية الصينية، استثمرت فيه الصين بـ 30 مليون دولار في أديس أبابا، ويقدم هذا المعهد تدريبات مجانية ليس لمعلمي اللغات فحسب، بل يشمل أيضا سلك الدبلوماسيين والمستشارين الإثيوبيين، ومسؤولين من 19 وزارة مختلفة، وفي عام (2011) وقَّع معهد كونفوشيوس في أديس أبابا اتفاقيات تعاون مع 3 جامعات إثيوبية، من أجل إنشاء مراكز لتدريس اللغة الصينية (جامعة ميكيل، وجامعة أديسا أبابا، وجامعة هواسا)، وأخيرا بداية من (2005) استفاد الشباب الإثيوبي من تدريبات مجانية في شتى الميادين، واستفادت إثيوبيا أكثر من غيرها، من برنامج صيني من المتطوعين الشباب الذين يعملون في إفريقيا، ويَتَلَقَّون تعليما مجانيا لمدة عام في عدة تخصصات تشمل: الزراعة، الرياضة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإعلام...إلخ، ويُدفع لهم ما قيمته 200 دولار شهريا.[2]

أما من جانب آخر فيما يتعلق بالسياحة واستقطاب الأجانب، فقد قامت الصين عام (2016) بتشييد متنزه في إثيوبيا، وهو متنزه "هاواسا" Hawassa الذي يقع على بعد 275 كلم جنوب شرق أديس أبابا، من طرف شركة الهندسة المدنية الصينية بتكلفة قيمتها 250 مليون دولار، كما ساهمت في عمليات تشييد هذا المتنزه 18 شركة صينية، بما فيها شركة "فيليبس "Philips" العالمية، وتأمل من خلالها الحكومة الإثيوبية خلق حوالي 200 ألف فرصة عمل للشباب الإثيوبي، ومنذ (2017) تم إنشاء 5 مجمَّعات صناعية من قبل الشركات الصينية، تأمل من خلالها الصين الاستفادة من بنيتها التحتية وهياكلها الأساسية، ويعتقد الزعماء الصينيون أن نجاح الصين يندرج ضمن مصالحها الإيديولوجية، والسياسية في ظل حكم الحزب الواحد، وفي ظل منافسة النموذج الغربي لها، باسم السوق الحرة والليبرالية المحققة لأشكال التنمية الأكثر فاعلية، وذلك إيمانا بوجود نظام شيوعي قوي،

[1] Jean-Pierre Cabestan,op. cit , p55.
[2] Idid.

على الأقل في المراحل الأولى من بناء الدولة، لذلك فإن أغلب بلدان إفريقيا متأثرة بالنموذج الصيني بعد النموذج الغربي الأمريكي.[1]

المطلب الثاني: استراتيجية القوة البحرية.

تزايدت الأهمية الاستراتيجية للممرات المائية والبحرية في منطقة القرن الإفريقي، والتي تخلق فرصا اقتصادية هائلة خاصة نهر النيل، باب المندب، البحر الأحمر...إلخ، وهو ما فتح المجال للصين والمنافسة على مياهه، من خلال تبني عدة استراتيجيات وآليات لبسط سيطرتها على منافذه وممراته، في إطار مشروعها العالمي –خط الحزام والطريق–.

أولا: السيطرة على الممرات البحرية والتجارية.

في إطار استراتيجية قوتها البحرية تجاه منطقة القرن الإفريقي، نجد أن الصين قد أولت اهتماما أكبر للمنافذ المائية، والممرات البحرية التجارية، ذات المواقع الاستراتيجية البالغة الأهمية، كالبحر الأحمر الذي يشمل: خليج عدن، مصر، وإسرائيل، والأردن، والمملكة العربية السعودية، واليمن، والصومال/أرض الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، والسودان، وإثيوبيا، الدول الساحلية، وتتلخص استراتيجيتها البحرية في المنطقة من خلال ضمان حرية الملاحة عبر هذا الممر المائي الاستراتيجي المهم، الذي يسمح بعبور شحنات السلع الصينية إلى أوروبا، وشمال إفريقي وجزء أكبر من الشرق الأوسط، بحيث تمثل السفن الصينية عُشُرْ حجم حركة قناة السويس السنوي، كما تسعى الصين من خلال هذا التوجه إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع بلدان منطقة البحر الأحمر، خاصة مع مصر، وإثيوبيا، والمملكة العربية السعودية، وجيبوتي مؤخرا، ومن خلال هذا الممر الإستراتيجي الحيوي، استطاعت الصين استغلاله لصالحها في أغراض التجارة العالمية[2].

ففي عام (2020) بلغ حجم التجارة الصينية مع مجموعة من الدول في المنطقة مليارات الدولارات، ومع المملكة العربية السعودية 67 مليار دولار، وإسرائيل 18 مليار دولار، ومصر 15 مليار دولار، كما بلغت صادرات الصين إلى مصر أكثر بـ 15 ضعفاً تقريباً من صادراتها نحو

[1] Anca-Elena Ursu, Willem Van den Berg, "China and the EU in the Horn of Africa: competition and cooperation?",(CRU Policy Brief, APRIL 2018), P7.
[2] David H Shinn, "China's Maritime Silk Road and Security in the Red Sea Region", in : https://www.mei.edu/publications/chinas-maritime-silk-road-and-security-red-sea-region , (20/09/2021).

إسرائيل، وتعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري لمصر مقارنة باستيرادها منها، وتراوحت التجارة الصينية فيما يخص التصدير والاستيراد عام (2020) مع الأردن، واليمن، وجيبوتي، والسودان، وإثيوبيا ما بين 2 مليار دولار و4 مليار دولار، وفي كل حالة كانت الصين تحتفظ بفائض تجاري أكبر، والغالبية العظمى من واردات الصين من المنطقة هي موارد طبيعية، والصادرات نحوها هي سلع جاهزة ذات قيمة عالية، وعن مصالح الصين في السودان فقد بلغت 5 %من النفط، قبل أن تنخفض بشكل حاد نتيجة انفصال الجنوب عن الشمال، لتصل نسبة الإستيراد إلى 1% فقط، بسبب النزاعات الأهلية، فعندما استقلَّ جنوب السودان أخذ معه ثلاثة أرباع حقول النفط في السودان.[1]

ثانيا: إنشاء القواعد وتشييد الموانئ البحرية.

في إطار استراتيجيات التوسع الصيني والتحكم في الممرات البحرية وخطوط التجارة العالمية، قامت الحكومة الصينية بتشييد قاعدة عسكرية بحرية في منطقة "خور عنبادو" بجيبوتي، مقابل إيجار سنوي يقدر بـ 100 مليون دولار، وهو مبلغ ضخم يشمل إيجار قاعدة عسكرية لوجيستية، تم إنشاؤها في "أوبخ" بشمال جيبوتي، والسعي وراء مثل هكذا مشروعات يساعدها في حماية استثماراتها في المنطقة وتنويع تبادلاتها التجارية، وتبنَّت بذلك أيضا استئجار عدة موانئ استثماراتية ومنشآت سياحية، منها الميناء النفطي الكبير (دوراليه)، وميناء (دوراليه) للحاويات؛ حيث بلغ حجم الاستثمارات الصينية في السودان حوالي 4 مليار دولار في مجالات توليد الكهرباء، وتمويل بعض مشاريع إقامة السدود مثل سد (كاجبار)، في منطقة البحر الأحمر، إذ يعد هذا الأخير ممرا حيويا لنحو 3,3 برميل من النفط يوميا [2].

كما تهدف الصين إلى حماية استثماراتها في المنطقة، من خلال تدعيم تواجدها في المنطقة عن طريق مشروع "حزام واحد طريق واحد"، إذ يعد الخط المائي والجنوبي لمشروع الحزام والطريق، الذي ينطلق من "هونج كونج" إلى باب المندب، منطلقا عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر، الأساس في توسيع استراتيجياتها من خلال إنشاء شبكات الطرق البحرية بجانب الطرق البرية، ونقل أنابيب النفط

[1] Idid.

[2] سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص- ص ، 120- 123.

والغاز، توسيع خطوط المواصلات، التزويد بالطاقة الكهربائية، تسريع وتيرة الحركة التجارية والملاحة البحرية، إنشاء الموانئ، ربطها بمشروعات وأسواق الطاقة الإقليمية[1].

كما استغلت الصين الموقع الاستراتيجي لجيبوتي، كمحور مهم لها في مكافحة القرصنة، قبالة سواحل القرن الإفريقي في البحر الأحمر وخليج عدن عبر قاعدتها اللوجيستية هناك، وتزايد بذلك عدد السفن الصينية التي تعبر المياه في القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية، وإن إنشاء منشأة عسكرية وقواعد دائمة في الخارج، من شأنه أن يساعدها في استضافة السفن الحربية والطائرات الاستراتيجية بعيدة المدى، يساعدها في توسيع نفوذها في المنطقة، وأن هذا الوجود البحري يساهم في مواجهة المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم، وأخيرا فإن وجود قاعدة بحرية في جيبوتي من شأنه أن يسمح للصين الاستجابة بشكل أكثرَ استباقية وسرعة لأي أزمة إقليمية، أو تغيرات أمنية تتطور حول أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، وأن الوجود العسكري الصيني في جيبوتي يسمح لها بنشر قواتها الجوية والبحرية، الأمر الذي من شأنه أن يحسن بشكل كبير استخباراتها للقيام بعمليات إجلاء لغير المقاتلين ومكافحة القرصنة، ومكافحة الإرهاب، فهي تسعى لأن تكون قوة بحرية في المنطقة[2].

لذلك تعد الصين من بين الفاعلين المركزيين المسيطرين على موانئ المنطقة، في إطار الدور المحوري الذي تقوم به في تطوير وتنمية تلك الموانئ كجزء من إتمام مبادرة الحزام والطريق البحري التي تعتبر منطقة البحر الأحمر جزءً رئيسيا منها، إذ موَّلت الحكومة الصينية الكثير من المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية والتطوير في المنطقة، مثل خط السكك الحديدي الرابط بين إثيوبيا وميناء جيبوتي بطول 750 كيلومتر وبقيمة 4 مليار دولار.[3]

شكلت مثل هكذا مشاريع مجالا للمنافسة بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الدول الغربية...إلخ)، على المياه والممرات البحرية للقرن الإفريقي، كون الإقليم يشرف على بحر العرب، والمحيط الهندي، خليج عدن، مضيق باب المندب، والتي جعلت من المنطقة مجالا حيويا للتجارة والملاحة البحرية.

[1] أماني الطويل، "القرن الإفريقي.. التوجه نحو المصالحة وتحولات متوقعة"، مرجع سابق، ص. 189.
[2] Mordechai Chaziza ,"China's Military Base in Djibouti" ,in : https://bit.ly/3Cuy4fx .(22/01/2022).
[3] جمال الدين علي محمد، "التنافس الدولي والإقليمي للتمركز الأمني والاقتصادي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي"، في: https://bit.ly/3pMAhxF ، 2022/03/08.

المطلب الثالث: استراتيجية القوة الصلبة –البعد العسكري–

لم تكتف الصين بمبادئ دبلوماسية قوتها الناعمة في إطار استراتيجيات توسعها في إقليم القرن الإفريقي، بل اعتمدت على استخدام أدوات ووسائل أخرى انتهجتها في حماية مصالحها الحيوية ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وذلك من خلال اعتمادها على وسائل القوة الصلبة، عبر أنشطة عسكرية متنوعة في الإقليم تقوم على عدة آليات أهمها:

أولا: بناء القواعد العسكرية.

على الرغم من أن الصين قد نذَّدت منذ أمد بعيد بالقواعد العسكرية الأجنبية المتواجدة في القرن الإفريقي، باعتبارها أدوات استعمارية جديدة ليس لديها أي تقليد يقضي بإسقاط قوتها العسكرية بعيدا عن وطنها، فإن موقفها تغير كثيرا في عام (2008) حينما شاركت لأول مرة في بعثات مكافحة القرصنة في خليج عدن، فبحلول عام (2013) كانت تناقش إمكانية إنشاء قاعدة عسكرية صينية دائمة في جيبوتي، أما في عام (2015) فقد أعلنت الصين أنها ستنشئ مرفقا لوجيستيا في جيبوتي، إلى الحد الغربي من ميناء "دوراليه" المتعدد المهام، والذي شهد استثمارات فيما بعد بلغت قيمتها 340 مليون دولار من قبل الشركات الصينية، ويعد بعد ذلك أول قاعدة عسكرية للصين في الخارج، يُستخدم في عمليات مكافحة القرصنة، وجمع المعلومات الاستخبراتية، وتنفيذ عمليات الإجلاء كما في ليبيا عام (2011)، واليمن عام (2015)، والاضطلاع بأنشطة حفظ السلام خاصة في السودان وجنوب السودان، كما تهدف من خلال هذا المرفق العسكري أيضا حماية طرق التجارة البحرية الإقليمية، التي تنتقل من خلالها صادرات الصين التجارية[1].

وفي ظل الصدارة التي تحتلها الصين في إفريقيا، التي لا يمكن فصلها عن التحولات التي مست النظام الدولي في إطار توازن القوى العالمي، أصبحت الصين من القوى الدولية التي شكلت تحدٍّ للقوى الدولية والإقليمية والناشئة في منطقة القرن الإفريقي، ففي هذا الصدد قامت الصين بتوسيع نطاقها العسكري في المنطقة، من أجل توسيع النفوذ بإنشاء قواعد عسكرية، لمنافسة القوى الدولية والإقليمية في الإقليم، على غرار بعض دول الخليج، وتركيا، إيران وغيرها، ففي جويلية (2017) تم افتتاحها لأول قاعدة عسكرية تابعة لها خارج أراضيها في جيبوتي، تضم حوالي 10 آلاف جندي، وتشارك

[1] Ibid, p3.

الوحدات البحرية لجمهورية الصين الشعبية في مكافحة ظاهرة القرصنة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن.[1]

ويمكن اعتبارها كخطوة مهمة في مسار تعزيز النفوذ الاستراتيجي الصيني في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما شكل للولايات المتحدة الأمريكية التهديد الأكبر والمباشر لمصالحها في إقليم القرن الإفريقي، فخلال السنوات الخمسة بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام (2000)، ازدادت مبيعات الصين من الأسلحة إلى إفريقيا بنسبة 55%، وتضاعفت بذلك حصتها في سوق الأسلحة الإفريقية إلى 17%، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لإحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.[2]

أما عن التواجد الصيني في جيبوتي، فقد اتضح جليا في منافستها للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي التي تعد محورا استراتيجيا لهما، وفي هذا الصدد فإن حقيقة توسيع الصين لنفوذها في المنطقة زاد بشكل كبير وواضح من خلال توجهها نحو جيبوتي –الحليف الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة–، بعد افتتاحها لأول قاعدة عسكرية في جيبوتي عام (2017)، بجانب القواعد العسكرية للقوى الكبرى في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فرنسا، إيطاليا... إلخ)، ولأول مرة ترسل الصين عسكريين إلى خارج أراضيها من خلال اتفاق يضمن الوجود العسكري الصيني في جيبوتي حتى عام (2036)، بقوة قد تصل إلى 10 آلاف جندي في إطار عمليات حفظ السلام في إفريقيا، التدريب المشترك حماية وإجلاء الرعايا الصينيين في الخارج، القيام بعمليات الإنقاذ المستعجلة، وعسكرة الممرات البحرية الإستراتيجية وتأمينها، كما تحوي هذه القاعدة مركزا لصيانة السفن الحربية، وتمثل مهبطا للمروحيات العسكرية، ويحرس هذه القاعدة جنود من مشاة البحرية، كما أنها تقع على مسافة 13 كلم من القاعدة الأمريكية هناك (ليمونييه)، وقد ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية عدم وجود عسكريين صينيين في الإقليم، أين وافقت إثيوبيا على التواجد الصيني، كما تحمي تلك القاعدة التجارة الصينية التي تمثل ما يقارب 30% من الحاويات التجارية التي تمر على باب المندب.[3]

[1] Demissie Fantaye, "China's Inexorable Rise: Blessing or Threat for the Horn?", (life and peace institute, Volume 31,March - April 2019), p1.

[2] نادين الكحيل، مرجع سابق، ص ص. 20، 21.

[3] ناجي شهود، "عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي"، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أفريل 2018)، ص. 94.

وتأسيسا على ذلك فإن الوجود العسكري الصيني في إقليم القرن الإفريقي، كان بمثابة اختبار لتوجهها نحو المنطقة ووضعها أمام المحك، فهل هذا الحضور يعد فرصة للتعاون في الإقليم ؟ أم أن هذا التوجه مصدر للتنافس بينها وبين القوى الكبرى في المنطقة ؟

من منظور التعاون الدولي بين الصين وجيبوتي: فإن الحكومة الجيبوتية قامت بالعديد من الشراكات مع الصين في مجال التجارة والملاحة البحرية، وتشييد الموانئ، وفتح الممرات البحرية وغيرها لإنشاء منطقة تجارة حرة، وبالتالي تمثل جيبوتي محورا استراتيجيا مهما للصين يربط بين الموانئ الرئيسية في المنطقة، ويحقق لها أهداف مبادرتها الكبرى "حزام واحد، طريق واحد" " One Belt, One Roed"[1]

أما عن هذا التوجه من منظور تنافسي في العلاقات الدولية، فإن مضمون أغلب الأنشطة العسكرية التي تقوم بها الصين في جيبوتي تثير توترا متزايدا، وتوجسا في طبيعة العلاقات مع المحور الأمريكي، هذا الأخير الذي يتواجد في المنطقة عبر إطلاقه لمنصات عسكرية واستخباراتية، تقوم على أساس عمليات مكافحة الإرهاب ضد (تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والقاعدة، والشباب، وبوكو حرام)، كما اتهمت أمريكا الصين لاستخدامها ليزر عالي المستوى لمهاجمة الطيارين الأمريكان، الذين يعملون خارج تلك القاعدة في منطقة القرن الإفريقي، واتهمت وجودها في المنطقة أيضا باستخدامها الغير مشروع لشبكات سرية في المتاجرة بالأسلحة، ومنحها لـ "نظام اسماعيل عمر غيله" Ismaël Omar Guelleh regime في جيبوتي، الذي يتلقى الدعم المادي والمالي والمنح من الحكومة الصينية، وتشير التقارير الأمريكية إلى أن حكومته تستفيد من تجارة الأسلحة التي تزود الحوثيين في اليمن، والجماعات الإرهابية في المنطقة، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في محاربته، وفي ظل إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" Donald Trump، تم التحول إلى نهج أمريكي يفرض منطق الضغط على الصين، لكي تتصرف بشكل أفضل في جيبوتي ضد نظام "غيله"، الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وبالتالي الاضرار بالمصالح الأمريكية في الإقليم.[2] وتمثل الخارطة أدناه أهم القواعد والمنشآت العسكرية الصينية المتواجدة في منطقة القرن الإفريقي.

[1] Josh Rogin, "China is challenging the U.S. in the Horn of Africa — and Washington is silent",in : https://wapo.st/3mi0u5z , 29/10/2021.
[2] Ibid.

خريطة رقم (09): تبين الحضور العسكري الصيني في منطقة القرن الإفريقي.

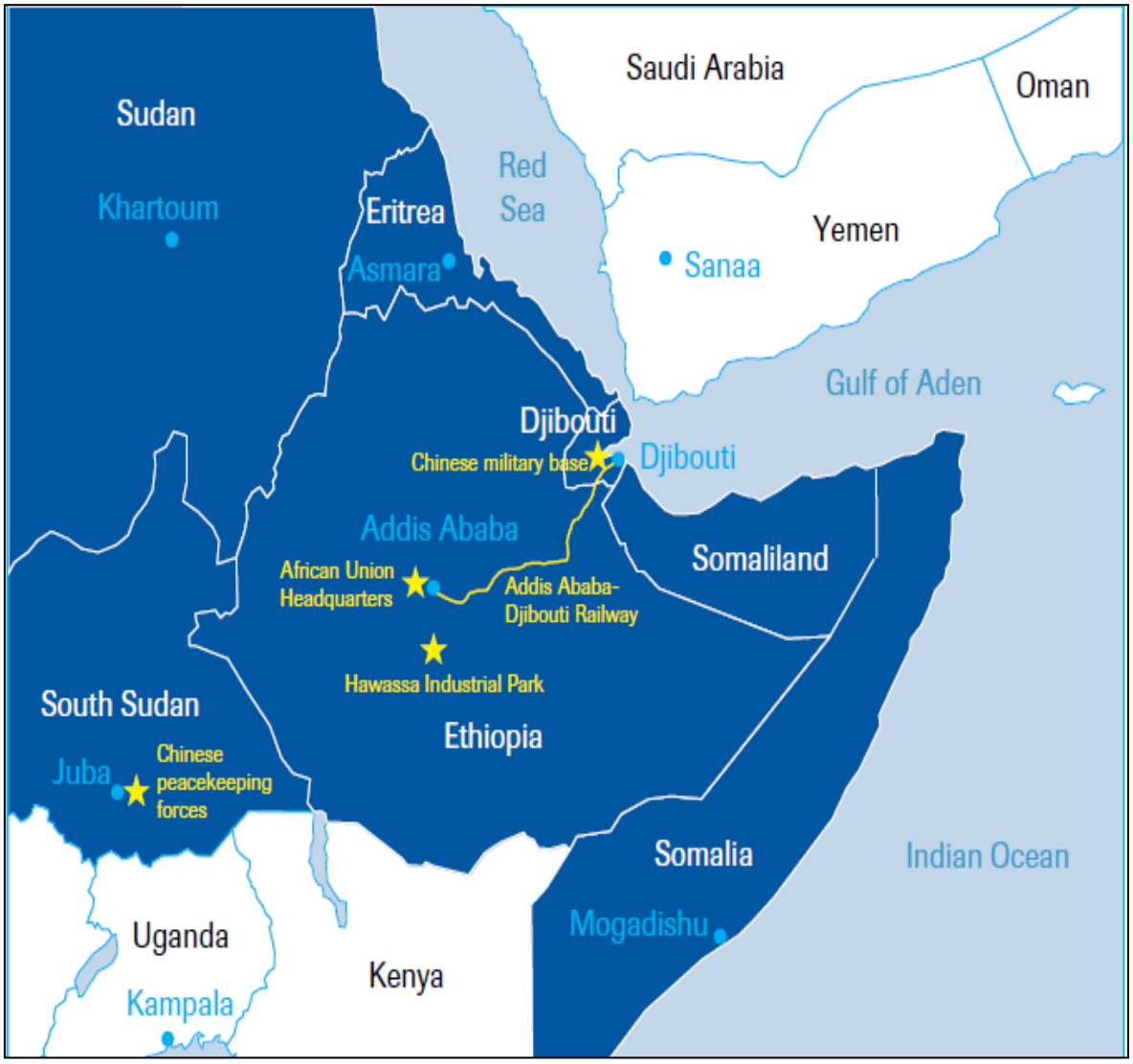

المصدر :

Anca-Elena Ursu, Willem van den Berg, « China and the EU in the Horn of Africa: competition and cooperation? », (CRU Policy Brief, APRIL 2018), P . 5 .

ثانيا: مبادرات تصدير الأسلحة نحو دول القرن الإفريقي.

ومن هنا يدخل عنصر الأسلحة كعامل مهم، ومبالغ فيه بين القوى الكبرى في منطقة القرن الإفريقي، والذي يعد في كثير من الأحيان أهم عناصر صادرات الصين إلى المنطقة، حيث بلغت قيمة مبيعاتها حوالي 24 مليار دولار ما بين (2010) و(2020)، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مُورد للأسلحة نحو المنطقة، خاصة تجاه المملكة العربية السعودية، إسرائيل، ومصر...إلخ[1].

وعليه يتضح لنا من خلال هذه النقطة مظاهر المنافسة بين القوتين في المنطقة، ومراعاة كل طرف مصالحه الخاصة على حساب الآخر، والتساؤل المتبادر في الأذهان يتبلور عن مدى إمكانية حدوث تعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي، في ظل تواجد رؤى متقاربة تستدعي التنسيق والتعاون لحماية المصالح العامة والمشتركة، وهو ما سيتم التطرق إليه تباعا.

وبالعودة إلى الاستراتيجية العسكرية للصين، والمعتمدة على تصدير الأسلحة نحو دول منطقة البحر الأحمر، قد بلغت ما قيمتها 639 مليون دولار ما بين الفترتين الممتدين من (2010) إلى (2020)، ومن بين البلدان الرئيسية المتلقية لهذه الأسلحة: السودان بِـ 254 مليون دولار، والمملكة العربية السعودية بِـ 205 مليون دولار، ومصر 81 مليون دولار، وإثيوبيا 57 مليون دولار، بما في ذلك أيضا الطائرات بدون طيار، والمستخدمة في اليمن.[2]

وفي إثيوبيا أيضا كانت المدفعية الإثيوبية تزود بمركبات وعربات نقل الجيش الإثيوبي، ناهيك عن وجود زيارات عسكرية رسمية متبادلة ومنتظمة بين القيادات العسكرية الصينية والإثيوبية، ففي (2010) زار رئيس أركان القوات المسلحة الإثيوبي الجنرال "ساماريا ينوس" Samaria Yenus الصين والتقى بكبار جيش التحرير الشعبي الصيني، بما فيهم نائب رئيس اللجنة المركزية "تشو كايهو" Xu Caihou، ونضيره "تشين بنجدي" Chen Bingde في إطار التعاون العسكري، وتعد إثيوبيا من بين 14 دولة إفريقية ممثلة للصين في إفريقيا، حيث كان للسفارة الصينية ملحق عسكري في إثيوبيا[3].

[1] David H Shinn,op.cit .
[2] Ibid.
[3] Jean-Pierre Cabestan, op.cit, p p .55, 56.

وعن التواجد العسكري الصيني في السودان، فقد تسبب مشروع الحقل النفطي المشترك بين الصين والسودان في إثارة العديد من المشاكل الطائفية في المنطقة، وذلك تزامنا مع الحرب الأهلية السودانية التي نجم عنها استخدام الحكومة السودانية لأسلحة صينية، واستغلال منشآت شركة النفط الوطنية الصينية كقاعدة لمهاجمة الجنوبيين، وطردهم من المنطقة المجاورة لحقول النفط الجديدة، كما استخدمت الخرطوم العُملة الصعبة المتولدة من الاستثمار الصيني في المنطقة، لتمويل عمليات التطهير العرقي ضد المتمردين المدنيين الجنوبيين، أما في إطار مشاركتها في اتفاقيات السلام أوائل عام (2005)، بين الشمال و الجنوب، فقد أسهمت الصين بنحو 200 جندي في قوات بعثة الأمم المتحدة نحو السودان UNMIS، وفي هذا الشأن أورد خبراء الأمم المتحدة أن معظم الأسلحة الصغيرة المستخدمة في دارفور من صنع صيني، على الرغم من الْحَظْرِ المفروض على بيع السلاح في المنطقة، ففي عام (2004) أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن الصين قدمت للسودان مئات من الشاحنات والمركبات العسكرية، في ضل الصراع الذي كان قائما في إقليم دارفور.[1]

مما سبق نخلص إلى أن الصين فرضت تواجدها في منطقة القرن الإفريقي، كشريك اقتصادي وعسكري في كثير من المشاريع المشتركة، محاولة من خلالها محاصرة النفوذ الأمريكي في الإقليم وذلك من خلال قيامها بـ :

1. تمويل العديد من المشروعات العامة والتنموية في المنطقة خاصة في جيبوتي.
2. تمويل مشاريع التنمية في الصومال خلال الفترة الممتدة بين (2000) و(2015).
3. فتح أبواب الاستثمار في إثيوبيا.
4. إنشاء خط سكة حديد من جيبوتي إلى العاصمة الإثيوبية أديسا أبابا.
5. تنفيذ شركة "سينوهدرو" الصينية لمشروع توليد الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا، يقدر بـ 900 مليون دولار.
6. تمويل العديد من المشروعات التنموية بقروض ميسرة، وإلغاء العديد من الديون على إريتريا.
7. تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في السودان (توليد الكهرباء، النفط، التبادل التجاري، الزراعة ...إلخ).[2]

[1] أيان تايلور، مرجع سابق، ص ص .24، 25 .
[2] محمد عبد الواحد، " الصين وإفريقيا.. فرص وتحديات"، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 214، أكتوبر 2018)، ص. 178

إظافة إلى قيامها بالعديد من المشاريع والمبادرات العسكرية القائمة على إسراء القواعد، وبيع الأسلحة، وتشييد المطارات وبناء الموانئ وغيرها.

كخلاصة لهذا المبحث يتضح لنا أن استراتيجية التوسع الصيني في منطقة القرن الإفريقي، تقوم على أساس منوال عقيدة دبلوماسية راسخة منذ العهد الكونفوشيوسي، تعتمد فيها على دبلوماسية القوة الناعمة (تقديم المساعدات الاقتصادية، والتنموية، وتشجيع الاستثمارات، وفتح الأسواق في دول الإقليم)، كما أنها أولت الاهتمام أيضا بعناصر القوة البحرية، التي تقوم على استغلال المنافذ البحرية والممرات المائية لتطوير اقتصادياتها من النفط والسلع، وكما هو مُروَّجٌ عن الصين في رسم سياساتها الخارجية بانتهاج سياسة القوة الناعمة (غير عسكرية)، لم يمنعها ذلك من حماية مصالحها في تجسيد مبادئ القوة الصلبة (العسكرية) في استراتيجيتها تجاه دول القرن الإفريقي، من خلال إنشاء القواعد العسكرية، وتطوير القطاع العملياتي، وتشييد المنشآت العسكرية، وبيع الأسلحة...إلخ، هذا حماية لمصالحها، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وفي إطار هذه المنافسة برزت هناك تحديات كبيرة على مختلف المستويات سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: تحديات ومآلات التنافس الجيوستراتيجي الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي.

يتناول هذا المبحث أهم التحديات التي تقف كعائق أمام المصالح الأمريكية والصينية في إقليم القرن الإفريقي، انطلاقا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي ثم الدولي، هذا إضافة إلى البحث في انعكاسات هذا الصراع على دول المنطقة، سواء أكان ذلك في صالح بعض الدول أم في غير صالح باقي الدول الأخرى، في إطار لعبة مصالح كبرى ترعاها القوى الدولية، ومنه سيتم محاولة رصد واستبصار لمسار هذا التنافس ومآلاته.

المطلب الأول: تحديات المنافسة الأمريكية الصينية في القرن الإفريقي.

إذا ما تم تصنيف وتحديد أهم التحديات التي تواجه النفوذ الأمريكي، والتوسع الصيني في منطقة القرن الإفريقي، فإنه يمكن تفسيرها ودراستها انطلاقا من ثلاث مستويات (المستوى الداخلي، المستوى الإقليمي، المستوى الدولي).

أولا: التحديات الداخلية (أزمة الدولة الهشة في المنطقة).

تمثل الأوضاع الداخلية المتردية لبعض دول القرن الإفريقي، مظهرا من مظاهر الدول الهشة[*] Failed State، غير القادرة على بسط سيادتها الوطنية، ودعم استقرارها في محيطها الإقليمي، نتيجة للصراعات الطائفية الداخلية والحروب الأهلية والقبلية، ما أسهم في وجود أعداد هائلة من اللاجئين والنازحين الفارين من مناطق الصراع، وانعدام مقومات الأمن الإنساني من غذاء ومأوى، كما أدت حالات الصراع الداخلي والحروب الأهلية إلى انتشار مظاهر الفوضى، ما سهّل في تدخل القوى الكبرى داخل المنطقة، ما أدى إلى ظهور أزمات الإرهاب والتطرف كرد فعل لهذا التدخل، والذي شكّل أكبر تحدٍّ على كلا الطرفين وانتشرت بذلك الفوضى والمجاعة، وحالات اللاستقرار في المنطقة، وتهدد الأمن الإنساني داخل الإقليم، وهو ما تعرضت له اليمن في المنطقة؛ حيث أسفرت الأزمة اليمنية عن

[*] الدول الهشة Failed State: بدأت الأدبيات السياسية تناول مصطلح الدولة الفاشلة ثم استبدل فيما بعد بمصطلح الدولة الهشة في أوائل التسعينات من القرن الماضي لا سيما بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون هذا المفهوم لوصف بعض الدول غير القادرة على اداء وضائفها الرئيسية الأمنية، وعرفت الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف ، وتكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفرض السيطرة عن أراضيها، تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة عن الموارد.

حالات الفوضى واللااستقرار في المنطقة، وظهور عمليات القرصنة في المنطقة، والتي أدت إلى تسهيل حركة المهربين والمهاجرين، والإرهابيين من وإلى القرن الإفريقي[1].

كما صُنِّفت الصومال على سبيل المثال لا الحصر بعد وفقا لمؤشر الدول الهشة، على أنها الدولة الأكثر هشاشة في العالم عام (2016)، نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها: تصاعد التهديدات الإرهابية في محيطها الداخلي، لتعرضها لأعمال إرهابية كبيرة أدت إلى العديد من الوفيات في الداخل الصومالي، ففي عام (2016) صنفت ضمن أكثر 10 دول من حيث عدد الوفيات الناجمة عن الأعمال الإرهابية التابعة لتنظيمات (القاعدة، داعش، حركة الشباب)، كما أن انتشار الفساد المالي والإداري والقضائي، نجم عنه انتشار ظاهرة الفقر وانعدام الأمن، وحالات اللاستقرار المستمر، وقد طال ذلك الجهاز الإداري، والأمني...إلخ، ونتيجة للصراعات القبلية والطائفية، فقد استقطبت الحرب الأهلية الصومالية وانهيارها، الأطراف الدولية والإقليمية بدعوى التسوية والتنمية وعلى رأسها: (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا بريطانيا إيطاليا، إثيوبيا ... إلخ).[2] حفاظا على مصالحها واستغلال ثرواتها في المنطقة.

لذلك فإن منطقة القرن الإفريقي تتوافر على مجموعة من التحديات المرتبطة بوضعها القائم، شكلت من خلالها رهانا وتحديا للقوى الكبرى، تسعى من خلالها التدخل في الإقليم وفقا لعدة مصوغات: اقتصادية تنموية، سياسية أمنية، اجتماعية ثقافية ...إلخ، وارتبطت أغلبيتها بمخاطر التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

وتكمن مخاطر هذه التنظيمات في عنصرين أساسيين هما:

1– مدى ارتباطها بتنظيمات القاعدة، أو "داعش"، وربط علاقاتها مع "حركة الشباب المجاهدين" الصومالية، و"داعش" باليمن، وهي الدولة المقابلة لهم في خليج عدن، التي تعاني هي الأخرى من هشاشة وضعها الداخلي.

2– كون الظاهرة عالمية فهي تعكس سهولة تواصل فرع القاعدة في القرن الإفريقي مع باقي التنظيمات في المنطقة، وبالتالي تشكل تحد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قامت واشنطن بتجميد الأرصدة المالية لبعض شركات الصرافة

[1] أبو بكر الدسوقي، "الأمن في القرن الإفريقي .. التحدي والاستجابة"، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أفريل 2018)، ص . 91.
[2] عزة هاشم، "أزمة الدولة الهشة في القرن الإفريقي .. الصومال نموذجا"، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أفريل 2018)، ص ص 115- 117.

الصومالية، بتهمة تمويل مؤسسات هذه الدول الفاشلة للجماعات الإرهابية في المنطقة وعلى رأسها مؤسسة "البركات".[1]

ثانيا: منافسة الفواعل الإقليمية في المنطقة.

من المُسلَّم به في لعبة التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني في منطقة القرن الإفريقي، أنها تتضمن أطرافا إقليمية فاعلة في المنطقة، تسعى هي الأخرى الحفاظ على مصالحها الحيوية في الإقليم أهمها:

1- الحظور الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي:

تهدف نظرية الأمن الإسرائيلي السعي نحو تحقيق سياسة توازن إقليمي في علاقاتها مع دول منطقة القرن الإفريقي، وذلك بتوطيد علاقاتها مع كل من إثيوبيا، وإريتريا، وذلك بالقيام بشراكات معها في مختلف القطاعات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية لدعم نفوذها في المنطقة، ومحاصرة الدول العربية، وكذا رصد تحركاتها وحركة النفط، مراقبة باب المندب جنوبا، كما تحاول إسرائيل التغلغل في جيوش المنطقة سواء بالتسليح أو التدريب، أو بالخبرات الأمنية[2].

ففي الصومال استغلت إسرائيل حالة الفوضى السياسية التي تعاني منها، بإقامة علاقات مع الأطراف المتصارعة، تعرض فيها تقديم مساعدات لحماية مصالحها؛ بحيث قام أعضاء من "الكنيسيت" بزيارة معسكرات لاستقبال اللاجئين الصوماليين داخل الأراضي الكينية، وتعاونت المخابرات الإسرائيلية مع القوات الأمريكية في نقل 2000 طفل صومالي إلى إسرائيل، وأقامت بذلك خمسة معسكرات هناك تحت إشراف "الموساد" لإنشائهم على الديانة اليهودية.[3]

لذلك فإن من مصلحة إسرائيل استمرار الصراع والتوتر في منطقة القرن الإفريقي (الصومال، السودان)، الذي من شأنه أن يعزيز من تواجدها في المنطقة، ودعم علاقاتها مع إثيوبيا وكينيا وإريتريا، ضمن منظومة المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجدها الإستراتيجي في المنطقة، هذا من جهة من جهة أخرى، تسعى إسرائيل إلى دعم موقفها السياسي في الحصول على اعتراف دبلوماسي من جانب بعض الدول الإفريقية، وذلك في إطار سعيها الحثيث إلى تثبيت وضعها كدولة طبيعية في

[1] نرمين محمد توفيق، "كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟ "، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أفريل 2018)، ص . 134.
[2] محمد عبد الجواد محمد، مرجع سابق، ص . 341.
[3] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص. 167.

المجتمع الدولي، من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية.[1]

اقليميا أولت إسرائيل اهتماما كبيرا بمنطقة البحر الأحمر، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع بعض دول شرق إفريقيا لا سيما: إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، حيث تهدف من خلال ذلك إلى منع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، كما أنها تحاول السيطرة على باب المندب الذي يعد منفذ حيويا لتحركات إسرائيل تجاه آسيا وإفريقيا، وبالتالي ضمان حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية، هذا فضلا عن رغبتها في تحقيق أهداف أخرى مرتبطة بالمجالات: الاستخباراتية، والعسكرية، وصناعة الأسلحة، والدفاع عن مصالح حلفائها الغربيين وقواعدهم العسكرية (أمريكا).[2]

أما في حوض النيل فإن إسرائيل تسعى إلى تأكيد حضورها الإستراتيجي، والتأثير على دول المنطقة، واستثمار ذلك لمواجهة الأزمة المائية، التي قدَّر الخبراء الإسرائيليون أنها ستطال إسرائيل بشكل حادٍّ، فضلا عن امتلاك أوراق تأثير في دوائر تمسُّ الأمن القومي المصري والسوداني، والمساومة بها في ملفات ثنائية وإقليمية، بحيث ترى إسرائيل أن سياسة مصر داخلها لا تتوافق مع مصالحها (إصرار مصر على مناقشة البرنامج النووي الإسرائيلي)، فضلا عن استهدافها لمنافسة دول إقليمية في المنطقة، وعلى رأسها إيران التي تعتبرها إسرائيل المنافس الإقليمي الأول لها في إفريقيا، إضافة إلى التواجد التركي في المنطقة، والذي تحاول اسرائيل التقليص من نفوذه بالرغم من وجود علاقات تعاون بينهما، أين بلغ حجم الاستثمارات التركية مع دول إفريقيا عام (2016) 67 مليار دولار، خاصة وأنها تنشط في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، فضلا عن القاعدة التركية في الصومال، هذا الحضور الذي تعده إسرائيل تواجدا تركيا في خليج عدن، وأصبحت تشكل لها منافسا في تقاسم هذا الممر الحيوي.[3]

كما تسعى اسرائيل إلى حماية مصالحها الاقتصادية في منطقة البحر الأحمر، وتصريف منتجات الصناعات العسكرية إلى السوق الإفريقية، حيث بلغ حجم مبيعات الأسلحة في إفريقيا عام (2013) 223 مليون دولار، وارتفعت في (2014) إلى 318 مليون دولار، وبلغت في (2015) 800 مليون دولار، وفي عام (2016) 6,5 مليار دولار، بحيث قدرت بعض المصادر أن هذه الأرقام

[1] محمد عبد الجواد محمد، مرجع سابق، ص . 345.
[2] المرجع نفسه، ص . 346.
[3] وائل ربيع، "الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي"، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أفريل 2018)، ص . 107.

تمثل 60% من مداخيل اسرائيل، ومواجهة التهديدات التي تشكلها التنظيمات الإرهابية في المنطقة، إضافة إلى إنشاء علاقات دبلوماسية مع إثيوبيا وإريتريا، وتطوير التعاون الاستراتيجي العسكري في الإقليم، ويعد الهدف الأسمى لإسرائيل في المنطقة، ترجمة استراتيجية كبرى تقوم على الانتشار الكوني العسكري، والاقتصادي، والسياسي، لإقامة حزام حول الدول العربية في شمال إفريقيا، والتغلغل في منطقة البحيرات العظمى، والالتفاف حول حوض النيل والبحر الأحمر[1].

2- المنافسة العربية في منطقة القرن الإفريقي – دول الخليج أنموذجا:

لم تخفي الدول العربية هي الأخرى أطماعها عن القرن الإفريقي خاصة دول الخليج منها، من أبرزها الإمارات العربية المتحدة، التي اتخذت في الأعوام الأخيرة دوراً حازماً وعلى نحو متزايد في الشرق الإفريقي، فقد لعبت دورا مهماً في التقارب بين إثيوبيا وإريتريا، وعملت على تأمين صفقات جديدة في بناء الموانئ في الإقليم، وتأسيس قاعدة عسكرية في إريتريا للقيام بعمليات عسكرية في اليمن، وفي جوان 2017 تعهَّدت الإمارات العربية المتحدة بتقديم 3 ملايين دولار لدعم إثيوبيا، وكذا معالجة النقص الحاد في النقد الأجنبي، وتوسيع نطاق الاستثمارات في البلد [2].

كما أبدت الإمارات العربية المتحدة اهتمامها أيضا بشكل أوسع للمنطقة؛ وذلك من خلال توسيع علاقاتها مع الدول المجاورة في القرن الإفريقي، حيث قامت بتشييد قاعدة "عصب" في إريتريا المجاورة، و"بربرة" في صوماليلاند، أما عن المملكة العربية السعودية فقد وقَّعت في جانفي 2017 اتفاقا مع جيبوتي لإقامة وجود عسكري على الإقليم، ولكن حتى الآن لم يبدأ بناؤه وموقعه غير معروف، أما على المستوى الاقتصادي فحضورها نشط للغاية مع جيبوتي، خاصة بعد توتر العلاقات بينها وبين الإمارات العربية المتحدة، وذلك عندما قررت حكومة جيبوتي في فيفري 2018، إنهاء اتفاقية الامتياز مع شركة ميناء دبي العالمية، وتأميم محطة الحاويات في "دوراليه"، وتوسيع الاستثمار مع السعودية[3].

وترتكز المساعي السعودية في هذا الإطار التعاوني، السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: مواجهة ظاهرة القرصنة في المنطقة، مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، حماية تجارة النفط، مواجهة ميليشات الحوثيين في عدة أجزاء غرب اليمن وفي خليج عدن.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص . 108 .

[2] Lauren Ploch Blanchard , "Ethiopia's New Prime Minister Visits the United States to Build Bridges", in : https://crsreports.congress.gov , P2, (10/10/2021).

[3] Jean-Pierre Cabestan, ibid, p p. 733, 734.

[4] محمود زكريا، "القواعد العسكرية في جيبوتي الواقع والأسباب"، في: https://bit.ly/3pi930W ، تاريخ الاطلاع : (2021/12/03) .

3- المصالح التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي:

تعد تركيا من بين القوى الإقليمية التي تسعى هي الأخرى إيجاد موطئ قدم لها في إقليم القرن الإفريقي، وذلك لاعتبارات عدة: سياسية، اقتصادية، أمنية...إلخ، بحيث تحاول تركيا لعب دور عالمي، دولة محورية بتوجهات "إفرو–أوراسية" متعددة الأبعاد في السياسة الخارجية، قصد أن تكون دولة مركز Center وليست هامش، ويأتي توجهها إلى شرق إفريقيا فرصة لإعادة أمجاد التاريخ العثماني، الذي استمر حكم العثمانيين فيها لحوالي 397 سنة في السودان، و350 سنة في كل من: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وكينيا، وأجزاءً من اثيوبيا، وكذا ربط المنطقة بالتحولات الراهنة في الإقليم، لاستغلال وجودها في البحر الأحمر وخليج عدن، إضافة للتصدي للمنافسين الدوليين والإقليميين في المنطقة، وعلى رأسهم: إيران، وإسرائيل، وفرنسا...إلخ، وفي هذا الإطار سعت تركيا إلى تطوير علاقاتها التجارية مع دول شرق إفريقيا؛ حيث بلغت صادراتها تجاه المنطقة في (2013) نحو 813 مليون دولار، وقيمة الواردات حوالي 160 مليون دولار، وتحاول تركيا زيادة حجم تجارتها مع إثيوبيا، التي تعد صاحبة أكبر استثمار تركي في شرق إفريقيا، حيث تبلغ قيمة مشاريع السكك الحديدية التي تنشؤها تركيا 1.7 مليار دولار، وقد بلغت عام (2014) ما قيمته 400 مليون دولار[1].

وتقدر التكلفة الكلية للمشروعات التي أنجزتها تركيا في الصومال (2015) بنحو 200 مليون دولار، تتمثل في إعادة بناء الطرق والمطارات الرئيسية في العاصمة، بالإضافة إلى دفعها لأربعة ملايين دولار للحكومة الصومالية نقدا كل شهر منذ عام (2013).[2]

أما عن الجانب الأمني فتسعى تركيا إلى تكثيف جهودها في التعاون الأمني في شرق إفريقيا، من خلال توقيعها لاتفاقيات أمنية عدة، تتمحور حول تقديم تدريبات عسكرية في المنطقة ضد الإرهاب، وهو ما عملته مع الجنود الأوغنديين، وعقد اتفاق أمني مع تنزانيا في (2013)، وكينيا أفريل (2014)، هذه الاتفاقات التي تعود عليها بالأرباح، خاصة وأنها متواجدة في حلف الناتو **NATO**، كما تولي الصومال أهمية كبيرة من الناحية الإنسانية والتنموية وإعادة إعمارها، فقد اتخذت من علاقاتها مع الصومال مفتاحا لتقوية علاقاتها مع إثيوبيا من جهة، ومن جهة أخرى مقارعة إيران قبالة السواحل الصومالية، والتقرب لإريتريا التي تملك ساحلا على البحر الأحمر يمتد بطول 1000 كلم وقرابة 140 جزيرة، ونسج علاقات معها ضد إيران وإسرائيل، وكذا تقوية علاقاتها مع كينيا باعتبارها

[1] محمود سمير الرنتيسي، "الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب"، في الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201531585843487857.html، تاريخ الاطلاع: 2021/12/03.

[2] سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص . 122.

بوابة استراتيجية لشرق إفريقيا، ومن جانب دبلوماسيتها الناعمة في المنطقة، فقد ساهمت تركيا في ترميم وبناء العديد من المدارس والمساجد في إثيوبيا، وتقديم المساعدات الانسانية والتعليم، بناء المستشفيات ودعم قضايا المرأة، العلاقات الدينية مع دول مثل الصومال وجيبوتي[1].

ثالثا: تحديات الفواعل الدولية في الإقليم.

إن القرن الإفريقي منطقة استراتيجية مهمة، وهي محل تنافس جيو–استراتيجي عالمي، بجانب التنافس الأمريكي–الصيني، إذ تتصارع عليه قوى دولية أخرى، تسعى لإدخال الإقليم في مجال نفوذها، ومن أبرز تلك القوى:

1– الحضور الأوروبي في منطقة القرن الإفريقي:

تعد الدول الأوروبية من بين القوى المنافسة للحضور الصيني في إفريقيا، ويؤجج هذا الصراع عدة اعتبارات أهمها: أن بعض الدول الأوروبية تربطها علاقات تاريخية مع القارة، والصين تربطها علاقات تجارية مع إفريقيا، لذلك يتوقع الخبراء المتابعون للتنافس الصيني الأوروبي، بأن حاجة الصين لإستراد النفط الإفريقي تزداد بوتيرة مضطردة، لتصل إلى 45% بعد نحو أربعين عاما، لذلك تسعى الصين من خلال استثمار ما قدره 900 مليون دولار، في بناء مشاريع متعددة في القارة الإفريقية، لتكملة النقص في احتياجاتها من البترول الإفريقي[2]، وبالرغم من مشاركتها في أنشطة مختلفة في القرن الإفريقي، فإن هذا الأخير يفسح المجال أمام ولوج القوى الأوروبية في المنطقة سواء عن طريق تجسيد آليات التعاون أو التنافس، ويتمثل الأمر حول حماية المصالح في المنطقة، فيكون التعاون في المقام الأول في المجالين الاقتصادي والأمني، بينما يكمن الاختلاف والتنافس في المجالين الإيديولوجي والسياسي، وفيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية، فإن كُلاً من الصين والاتحاد الأوروبي يرغبان في رؤية قرن أفريقي مزدهر مستقر، ومفتوح على الأنشطة التجارية الدولية والتنموية، بحيث يشكل النمو الاقتصادي والحد من الفقر هدفين مشتركين ومهمين في الشراكة والتعاون، فبعض الشركات الأوروبية تستفيد من المجمعات الصناعية، والبنى التحتية الصينية في إثيوبيا التي تربطها بالأسواق الدولية[3].

ففي عام (2016) أيَّد بنك الاستثمار الأوروبي مع حكومات الاتحاد الأوروبي، الجهات المانحة لتشييد المجمعات الصناعية في إثيوبيا، وتعهَّد بمبلغ قدر بحوالي 500 مليون دولار أمريكي، لبناء

[1] محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق.
[2] محمد البشير أحمد موسى، "خريطة القوى المتداعية على إفريقيا"، (قراءات إفريقية، العدد 9، سبتمبر 2011)، ص. 22.
[3] Anca-Elena Ursu, Willem Van den Berg, "China and the EU in the Horn of Africa: competition and cooperation?",, op.cit , p9.

مجمعين صناعيين من شأنهما خلق 100 ألف منصب عمل، وخصصت 3/1 من هذه الوظائف للاجئين في إثيوبيا، كون البلد يستقبل حوالي 700 ألف لاجئ، أغلبهم يريد الوصول إلى أوروبا، وإنشاء شبكات الطرق والموانئ، والاستثمار في بعض "القطاعات اللينة" soft sectors، الصحة والتعليم، تدريب الشباب وإدماجهم في مسار التنمية المستدامة، "الحكم الرشيد" good governance، وتعزيز المجتمع المدني، سيادة الحكم والقانون، وغيرها من الشعارات التي ينادي الاتحاد الأوروبيEuropean Union، فعلى المدى القصير وليس ببعيد قامت الجهات المانحة للإتحاد الأوروبي بتنفيذ برامج تدريب عالية المستوى لعمال إثيوبيين، وتكوينهم من أجل تكييفهم على تنفيذ الأنشطة التنموية، وتطوير سوق العمل، وكسب النخب السياسية التي تفتح طرق الاستثمارات الأوروبية في المنطقة.[1]

2– التوجه الروسي نحو شرق إفريقيا واستعادة المكانة في المنطقة:

ظلت منطقة القرن الإفريقي مجالا للمنافسة الاستراتيجية بين القوتين الأعظم فترة الحرب الباردة، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي سابقا، وذلك في إطار صراعهما الاستراتيجي الكوني في تلك الفترة، وتوظيف كافة الصراعات الإقليمية والداخلية لخدمة أهدافهما الاستراتيجية المتمثلة في كسب الحلفاء، وإقامة مناطق النفوذ في مختلف أقاليم العالم، لذلك تعتبر منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية حيوية للمصالح الأمريكية والدولية، كونها مرتبطة بخطوط الملاحة الدولية، وتداخلها الجيواستراتيجي مع الشرق الأوسط، والمحيط الهندي، وشبه الجزيرة العربية، وسيطرتها على الضفة الغربية من مضيق باب المندب، وتحكمها في جزء من خليج عدن والمحيط الهندي[2].

وعلى هذا الأساس فالاتحاد السوفيتي السابق كانت سياسته في منطقة القرن الإفريقي فترة الحرب الباردة، مدفوعة بالرغبة في تعزيز وجوده في الإقليم، وفق استراتيجية المساواة في التدخل مع الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الاستراتيجية، والحد من نفوذها الكوني، والاحتواء الذي تمارسه، لذلك كان الهدف الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي سابقا في منطقة القرن الإفريقي، هو محاولة إيجاد موطئ قدم لها في البحر الأحمر الخاضع للسيطرة الأمريكية، بحكم علاقاتها الوثيقة مع كل من إسرائيل، وإثيوبيا والسعودية، وكان هدف الاتحاد السوفيتي استعمال آليات الضغط على مصادر البترول وطرق نقله، التي تُمِد الغرب باحتياجاته الرئيسية من الطاقة، ناهيك عن الاستفادة من امتيازات

[1] Ibid, p p . 10, 11.

[2] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 160، 161.

البحر الأحمر الاقتصادية والتجارية، كما يمثل أقصر وأسرع طريق بين البحر الأسود والمحيط الهندي، وسوقا جديدة للمنتجات السوفيتية العسكرية والمدنية، جنبا إلى جنب مع الحد من فرص التغلغل الصيني في المنطقة[1].

أما في العقد الماضي من القرن الحادي والعشرين فقد اتسمت العلاقات الروسية مع دول القرن الإفريقي بنوع من النشاط، وتوسيع فرص التعاون خاصة في البعد العسكري؛ حيث كان الهدف من السياسة الأمنية الروسية تجاه القرن الإفريقي، هو تأمين عقود الأسلحة وتثبيت دورها كمستثمر حيوي في تطوير الهياكل الأساسية والدفاعية، فقد زادت مبيعات موسكو من الأسلحة إلى بلدان القرن الإفريقي، فقد استوردت إثيوبيا أسلحة من روسيا بقيمة 71 مليون دولار عام (2019)، وساعدتها في تطوير أنظمة دفاعها الجوية، وتعتبر روسيا زبونا لبيع الأسلحة في القرن الإفريقي، وذلك مقابل إعفاء بعض دوله من الديون وتوسيع مبيعاتها، فعلى سبيل المثال ساعد قرار موسكو إلغاء 163.6 مليون دولار من الديون الإثيوبية قبل مؤتمر القمة الروسي الإفريقي في "سوتشي" Sotchi (2019)، وبالنظر إلى طبيعة الصراعات الإثنية الإثيوبية وأنشطة القراصنة، أُدرجت إثيوبيا لدى مجلس الشؤون الدولية الروسية، ضمن واحدة من أهم خمسة أسواق أسلحة إفريقية لروسيا عام (2017)، وفي أكتوبر (2019) اهتمت إريتريا بشراء زوارق للصواريخ، والطائرات المروحية، والأسلحة الصغيرة الروسية، أما عن مبيعاتها للدول الأخرى على غرار الصومال وجيبوتي فهي محتشمة، نظرا للمنافسة الدولية لها على أسواق الأسلحة، وذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، المملكة المتحدة، وفرنسا... إلخ، وهو ما منعها من تحقيق مركز الأولوية الذي تتمتع به في إثيوبيا وإريتريا[2].

ويتضح سعى روسيا من خلال توجهها نحو منطقة القرن الإفريقي، باعتبارها سوق نشطة لبيع الأسلحة من جهة، ومن جهة أخرى قوة منافسة الحضور الدولي في القرن الإفريقي، وإفريقيا جنوب الصحراء على غرار جمهورية الصين الشعبية، والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تعتبر روسيا منطقة القرن الإفريقي، مسرحا لسباق القوى العظمى على موارده فهي تهدف لمجاراتها، خاصة الامتداد الصيني في الإقليم وعودته بالظهور في الخليج الفارسي وسوريا، وذلك من خلال المبادرات الإنسانية التي تقوم بها الصين، وكذا مواجهة تحدي المحور الاستراتيجي الآخر في المنطقة والمتمثل في القوة

[1] المرجع نفسه ص. 161.

[2] Samuel Ramani, "Engaged Opportunism Russia's Role in the Horn of Africa", in : https://bit.ly/3pxXNxs , (06/12/2021).

العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، الذي برز حضورها من خلال عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال، إضافة إلى المنافسة المباشرة للقوة الفرنسية في الإقليم، ورغبتها في أن تكون قوة بحرية في المنطقة (البحر الأحمر)[1].

مما سبق نخلص إلى أن القرن الإفريقي يشكل فسيفساء من الثقافات والتنوع الإثني، ساهمت في تأجيج التنافس بين الجماعات على السلطة والموارد، نجم عن هذا التنافس تحدٍّ واجه إرادة الدولة في تشكيل بناء وطني قائم على الاستقرار والأمن، إضافة إلى وظهور تحديات أخرى موزعة عبر الحدود الوطنية، ارتبطت بالنزاعات الإقليمية والحدودية في المنطقة، كثيرا ما ارتبطت بظاهرة التدخلات الدولية، التي أصبحت هي الأخرى من بين التحديات المعيقة لمسار وحركية دول إقليم القرن الإفريقي، وقد انعكس ذلك على مختلف القطاعات والمستويات.

[1] Ibid.

المطلب الثاني : انعكاسات التنافس الأمريكي– الصيني على منطقة القرن الإفريقي.

استتدعى الحضور الصيني الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي، استخدام عدة آليات واستراتيجيات، مراعاةً وحمايةً لمصالحهما الاستراتيجية والحيوية في المنطقة، وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات: انسانية، تنموية، أمنية ... إلخ، نجم عنها انعكاسات مختلفة على المنطقة، تمثلت أغلبها في أشكال عديدة من التدخل (مباشر، أو غير مباشر)، وقد انعكس ذلك على مختلف القطاعات، الأمنية، والاقتصادية، ومسَّ مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

أولا : تداعيات التنافس على المستوى السياسي والأمني في القرن الإفريقي.

انعكست حالات الخطاب السياسي، وشعارات حماية حقوق الإنسان سلبا على القارة الإفريقية عامة، وعلى القرن الإفريقي خاصة، فيما يتعلق بنشر قيم السلم والديمقراطية، من خلال التطبيق المستمر لأجندات وسياسات القوى الكبرى في المنطقة، وعدم التزامها بالشعارات المرفوعة (حقوق الإنسان، الديمقراطية، التنمية... إلخ)، فقد طغت خطابات الأمننة السياسية الموجهة على الإقليم، وتراجع خطاب التحول الديمقراطي[1]، وهو ما أدى إلى استحالة بناء حكومات ديمقراطية في المنطقة، نتيجة تغير البنى الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للنزاع بين الجماعات المختلفة، وعلى الأرجح لا يقوم نظام ديمقراطي في ظل وجود نزاعات، فدول المنطقة تحتاج إلى آليات وممارسات ديمقراطية تساعد على نشر الاستقرار والسلام، للتغلب على أزمة البناء الوطني، والنزاعات المقترنة بها[2].

أما على الجانب الأمني وبالرغم من أن أمننة بعض القضايا لاسيما الإرهاب، قد انعكس سلبا في السياسة العالمية تجاه عمليات التحول الديمقراطي، في العديد من دول القرن الإفريقي كجيبوتي، السودان، والصومال... إلخ، فبينما صُوِّرت جيبوتي على أنها مستقرة، مقارنة بدول تجاورها، اِستُغِل موقعها الجغرافي ليكون مركزا لقواعد عسكرية عُززت بأقاليم الخطر، نجم عنه النظر إلى المنطقة على أنها بؤرة توتر دولي متعلقة بأشكال من العنف، والإرهاب، المخدرات، القرصنة، الجريمة المنظمة، وفي الصومال ظهرت حالات الأمننة المكثفة التي تم ربطها بوضعها المضطرب، كما ظهرت الحالة الصومالية أيضا في التقارير السنوية الأمريكية، التي تغطي أخطار المخدرات، والاتجار بالبشر،

[1] الحاج حسن علي أحمد، مرجع سابق، ص . 53.
[2] كيداني منغستيب، " تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الإفريقي"، في العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء، تحرير. النور حمد (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013) ، ص. 484.

وتقارير الإرهاب، فعندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2372) في أوت 2017، القاضي بتمديد قوات الإتحاد الإفريقي، أشار إلى أن الوضع في الصومال ما زال يشكل خطرا على السلم والأمن الدوللين، وبالتالي توسيع فرص البقاء والتدخل في المنطقة، وهو الأمر الذي يتطلب التعامل الاستثنائي مع المنطقة، بإقامة القواعد العسكرية فيها، وتكثيف الوجود العسكري والأمني عبر اتفاقيات مختلفة، في العديد من دول القرن الإفريقي على غرار جيبوتي، أو عبر اتفاقيات السلام الشامل في السودان[1].

لذلك تعد المنطقة ملاذا آمنا لمعسكرات ومراكز تعبوية، لقواعد عسكرية لعديد من القوات الأجنبية في المنطقة خاصة في جيبوتي، وإثيوبيا، وفي مقدمتها القوات الفرنسية، والإيطالية، فضلا عن وجود قوات بريطانية، ويابانية، وتركية ... إلخ، تمثلت على شكل قواعد صغيرة تستضيفها جيبوتي، هذه الأخيرة التي تعد نموذجا لما يطلق عليه "اقتصادات القواعد العسكرية"، نتيجة الاهتمام المتصاعد من وراء القيام بقواعد عسكرية، تحولت إلى دعم لوجيستي في منطقة القرن الإفريقي، من طرف القوى الكبرى على رأسها الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا ...إلخ[2].

وتمثل الخارطة أدناه نموذجا عن مجموعة الموانئ، القواعد العسكرية الدولية (الأمريكية، الصينية، الإيطالية، الفرنسية، اليابانية)، المتواجدة بشكل مكثف في دولة جيبوتي لوحدها، ناهيك عن باقي دول الإقليم.

[1] الحاج حسن علي أحمد، مرجع سابق، ص . 54.
[2] سالي محمد فريد، "الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، .. جيبوتي نموذجا"، (السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 212، أفريل 2018)، ص . 123.

خريطة رقم (10): تمثل الموانئ والقواعد العسكرية الدولية المتواجدة في جيبوتي.

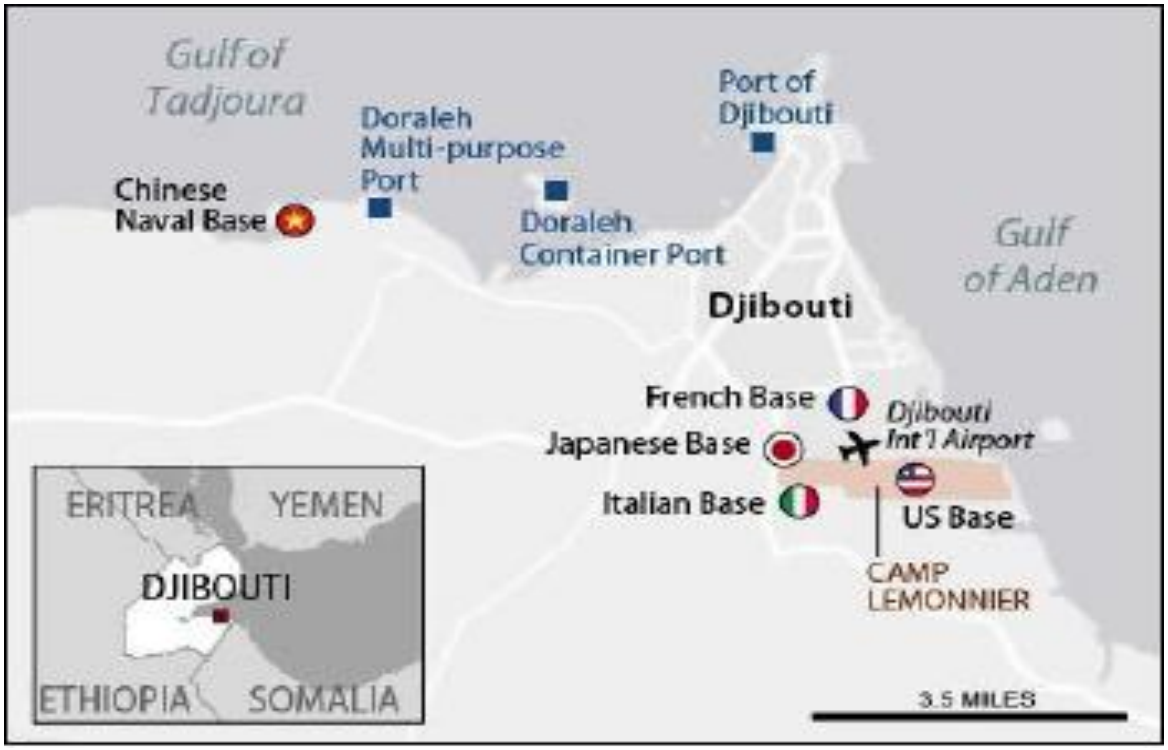

المصدر:

Jean-Pierre Cabestan, China's Engagement in Djibouti, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11304, (2021)

ثانيا: انعكاسات التنافس على المستوى الاقتصادي في القرن الإفريقي.

مما لاشك فيه أن الصراع الاقتصادي له تداعياته هو الآخر على منطقة القرن الإفريقي، حيث أدى إلى تفشي ظواهر الفقر والمجاعة؛ حيث عرفت منطقة القرن الإفريقي مجاعة وصل تعداد الأفراد الذين تعرضوا لها إلى 17 مليون فرد، حسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الأمم المتحدة "الفاو" FAO ، بسبب الجفاف الذي تعرضت له كل من: جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا ديسمبر (2016)، فضلا عن الظروف المناخية، فقد عمَّقت الصراعات الإقليمية في المنطقة من حدة أزمة المجاعة والفقر، وفشل حكوماتها في إدارة مثل هكذا أزمات، إضافة إلى ذلك فإنه يعاني أربعة ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي في الصومال، وقد قدم الشركاء الإنسانيون العون لأكثر من 2 مليون شخص خلال توزيع المواد والقسائم الغذائية

والمعونة المالية، إضافة إلى ذلك يعاني أكثر من 450 ألف طفل دون سن الخامسة سوء التغذية، وخضوع نحو 440 ألف طفل لبرامج العلاج نتيجة سوء التغذية.[1]

كما يساهم الصراع الاقتصادي في القرن الإفريقي في استنزاف الموارد الطاقوية للدول، واستغلال ثرواتها الطبيعية، ويؤدي بشكل كبير في إثارة حالات عدم الاستقرار السياسي، وتعميق الصراعات العرقية والطائفية، وحدوث انهيار شامل في بعض الدول–الصومال نموذجا–كما قد يؤدي الصراع الاقتصادي إلى حدوث استقطاب سياسي وتنافس إقليمي ودولي، ما يفضي إلى مزيد من الحروب، وظهور حركات التمرد، وكذا انتشار القواعد العسكرية، التي تمثل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الدول في القرن الإفريقي.[2]

لذلك يمكن اعتبار منطقة القرن الإفريقي نقطة محورية للاستقطاب الدولي، ومحورا للتنافس الجيواستراتيجي، لدوافع: أمنية سياسية، واجتماعية، اقتصادية، مرتبطة أساسا بوضعها الداخلي، وهو ما أعرب عنه في دراساته عن دول العالم الثالث محمد أيوب، بقوله: أن التهديدات لأمن دول العالم الثالث تأتي أساسا من مناطقها، إن لم تأتي من داخل هذه الدول بنفسها، وهذا نتيجة للقرب الجغرافي، ضعف البنى الدولتية (من الدولة)، عجز في شرعية الأنظمة، فإن ذلك يتسبب في استتباب مشاكل الأمن الداخلي للدولة، وغالبا ما تتحول إلى صراعات بين الدول عبر الكيانات السياسية المجاورة، ويُنظر لسعي القوى الكبرى لنشر الأمن والتدخل، كسبب لحالة " (اللا) أمن" security (in) في هذه البلدان.[3]

وهو ما يفسر عمليات "الاختراق" Penetration لمركبات الأمن الإقليمية، الذي يفرض ترتيبات أمنية معينة، بإيعاز من طرف دول تلك المنطقة؛ تتمثل في خلق فرص أو مطالب للتدخل الدولي الخارجي، ومسايرة هذه الأخيرة للوضع القائم، من تهديد لميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة، أو زيادة النفوذ على حساب الأطراف الأخرى، أو بسبب تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل، أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية، كل هذه التفاعلات هي بمثابة محفِّزات استراتيجية لسلوكات السياسة الخارجية للقوى العظمى للتدخل في مركبات الأمن الإقليمية[4]، وهو الحال

[1] المرجع نفسه، ص . 122.
[2] المرجع نفسه.
[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص . 15.
[4] عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2013)، ص . 302.

نفسه، في التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني على منطقة القرن الإفريقي، وما ينجر عنها من تداعيات على مختلف المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية.

فقد ساهمت الشَّرَاكات الأمريكية الصينية مع دول القرن الإفريقي في تصعيد مستويات العنف بالمنطقة؛ من خلال حدوث هزات سياسية كبرى تمثلت في حدوث نزاعات محلية أدت إلى استقطاب قوى إقليمية ودولية متنافسة على المنطقة كـ : اليابان، فرنسا، ألمانيا .. إلخ، كما لم يقتصر الأمر على ظهور دول جديدة كإريتريا، وجنوب السودان، بل تعداه الأمر إلى حدوث انقسام في إثيوبيا، وحرب متواصلة، وهو الأمر الذي شهده السودان من نزاعات وتوترات.[1]

إذا ما تمَّ التسليم بالتصورات العكسية لخطابات الأمننة، وتداعيات المشاريع الأمنية والاقتصادية على الإقليم، فإن البعض ينظر إلى هذا التنافس على أنه يمثل حالة من الإيجابية في العلاقات القائمة بين دوله، وذلك بإتاحته الفرص لبعض دول المنطقة، والاستفادة من بعض مشاريع القوى المتنافسة على المنطقة، خاصة على الصعيد الاقتصادي المتمثل في زيادة الاستثمارات، وتعزيز أنشطة التجارة وفتح الأسواق، أما من الناحية الاستراتيجية فمن شأن تواجد القواعد العسكرية أن يساهم في نشر نوع من الاستقرار الأمني في المنطقة بالنسبة لبعض الدول المستضيفة لمثل هذه القواعد (جيبوتي)، وكسب الحلفاء الدوليين، وهناك بعض الدول مثل إريتريا التي يمكنها استغلال الاهتمام الدولي بموانئها في توسيع الانفتاح على المجتمع الدولي، وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، كما يساهم ذلك في دعم إقليم أرض الصومال في توسيع دائرة علاقاته الدولية فيما يخص توسيع فرص كسب الاعتراف من طرف المجتمع الدولي[2].

وبذلك تبقى منطقة القرن الإفريقي مرهونة بصراعات داخلية وإقليمية ودولية، تتأثر إيجابا وسلبا لما يحدث في محيطها الجغرافي من تفاعلات جيواستراتيجية.

[1] بيتر وودوارد، "المنافسة الدولية في دول القرن الإفريقي" ، في العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء، تحرير . النور حمد (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013)، ص. 202.
[2] جمال الدين علي محمد، مرجع سابق.

المطلب الثالث: سيناريوهات التنافس الأمريكي–الصيني في القرن الإفريقي.

بِتتبع مسار التفاعل والتشابك الذي يميز العلاقات الأمريكية–الصينية في إفريقيا في مختلف المستويات والقطاعات، فإن طبيعة العلاقات القائمة بين القوتين في منطقة الشرق الإفريقي (القرن الإفريقي)، تتخللها العديد من السيناريوهات، في إطار حماية المصالح الحيوية وتجسيد آليات التوسع والنفوذ، نبرز أهمها في النقاط الآتية:

أولا: التعاون الأمريكي–الصيني المحتمل في منطقة القرن الإفريقي.

طالما شكل قطاع الطاقة محورا أساسيا في استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية والصينية، فقد أدى إلى التقارب في رؤيتهما الاستراتيجية، من خلال حاجتهما لهذه المادة الحيوية، وهو ما جعل الطرفان يراجعان طبيعة علاقاتهما الاستراتيجية، والبحث عن آليات ترعى مصالحهما بعيدا عن الصراع والتوجس والمنافسة (الشراكة الاستراتيجية)، وهو ما دفعهما إلى التوجه نحو علاقات التعاون في بعض مجالات الطاقة، وفي العديد من الميادين: مثل كفاءة وتقنيات الطاقة، إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية، والخزن الاحتياطي للنفط، وموارد الطاقات المتجددة... إلخ، وذلك من خلال القيام بالعديد من المنتديات والحوارات حول الطاقة بين البلدين، أهمها "الحوار الأمريكي–الصيني بشأن سياسة الطاقة، والمنتدى الأمريكي–الصيني لصناعة النفط والغاز، اتفاقية الاستخدامات السلمية للتقنيات النووية، وبارتفاع الطلب على هذه المواد الطاقوية والحيوية، زادت المصالح المشتركة للبلدين في التعاون والتقارب فيما يخص إدارة ملفات الطاقة عالميا وذلك من خلال:

1. تسريع وتيرة تطوير موارد نفطية وغازية جديدة.
2. زيادة تنويع مصادر الطاقة.
3. تجنب حدوث انقطاع في إمدادات الطاقة العالمي.
4. توسعة وتحسين اتفاقيات تقاسم النفط في مجال الطوارئ.[1]

[1] زينب عبد الله مكناش، مرجع سابق، ص ص، 251-265.

منذ افتتاح القاعدة الصينية في جيبوتي، حدثت مجموعة من اللقاءات التنسيقية بين العسكريين الغربيين والصينيين، شكلت محور تفاعل علاقات بين القوى الكبرى في المنطقة، لتجنُّب الصراعات في المنطقة، والمشاركة في عمليات مكافحة ظاهرة القرصنة في خليج عدن، كما شكلت مثل هكذا تحديات نقطة التقاء مهمة بين القوى الكبرى، لاستكشاف مظاهر التعاون رغم تضارب المصالح في كثير من الأحيان في المنطقة، والتي أسفرت عن إجراء العديد من التدريبات السنوية المشتركة كعمليات "أتلانتا" التابعة للإتحاد الأوروبي European Union's Operation Atalanta، ففي (2018) تم القيام بأول عملية إجلاء طبي من سفينة إيطالية مع قوات الاتحاد الأوروبي في القاعدة الصينية بجيبوتي، إضافة إلى نشر جيش التحرير الشعبي الصيني لقوات حفظ السلام، وتقديم المساعدات الانسانية بالتنسيق، وتبادل المعلومات والاتصالات مع العسكريين الغربيين في المنطقة، وهو ما أدى إلى مراجعة طبيعة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكة من قبل الخبراء الاستراتيجين؛ وذلك حول إمكانية التعاون بين الطرفين في المنطقة، مؤكدين أن إفريقيا "ليست منطقة لعب مركزية" Not a Central Game Area بين القوتين "القوة العظمى الراسخة، والقوة العظمى الطامحة" Established Superpower and The Aspiring Superpower ، وحسب رأي "وانج لي" Wang Lei's فإنه يمكن لجيبوتي أن تصبح "منطقة استراتيجية عازلة" Strategic Buffer Zone ، مع إمكانية تعاون البلدين في حلحلة النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي.[1]

كما أنه وفي ظل استراتيجيات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الإفريقي، فترة ما بعد الحرب الباردة، يتضح في بعض الحالات أن الطرفان لا يتصرفان باعتبارهما متنافسين فعليين؛ إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى بصورة مباشرة وراء تحقيق أهداف اقتصادية فحسب، بقدر ما تسعى وراء تحقيق أهداف سياسية واجتماعية وإنسانية، في حين تحاول الصين التركيز على الفرص الاقتصادية، ويمكن القول أن مصالحهما تتقارب في السعي وراء الاستقرار السياسي، بحيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بعض المناطق في الإقليم غير مستقرة؛ أي بيئة حاضنة للعمليات الإرهابية خاصة في جنوب ووسط الصومال، تسعى بذلك الولايات المتحدة لكسب حلفاء لها في المنطقة، والقيام بشراكات استخباراتية لمواجهة مثل هذه التحديات على غرار حكومات دول الإقيليم: كإثيوبيا وكينيا حتى السودان، وفي المقابل ترى الصين في شركائها الإفريقيين (السودان، إثيوبيا) أساسا للدول

[1] Jean-Pierre Cabestan, op. cit, p p. 742,743.

التنموية في المنطقة، تسعى من خلالهم إلى نشر قيم السلم والأمن والتنمية، طالما ميزت هذه الشراكات طبيعة علاقات التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي.[1]

كما ترى بعض المؤسسات الأكاديمية المتخصصة، ومنها مجلس العلاقات الخارجية، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية للسياسة الإفريقي، على أن هناك آراء مهمة تشجع التعاون بين الصين وأمريكا بدلا من المواجهة والاصطدام، في إطار المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية، ورشادة الحكم، وعليه يذهب هذا الرأي لإمكانية التعاون، واعتبارها فرصة إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية، والمجتمع الدولي، في الحفاظ على روابط وثيقة بمعظم الدول الإفريقية، خصوصا تلك التي تقيم معها واشنطن علاقات ودية مثل السودان، وأكثر من ذلك فالصين معنية أيضا بالأمن، ويمكن أن تصبح حليفا قويا للولايات المتحدة، في تأمين المصالح المشتركة حول أقاليم العالم.[2]

إضافة إلى أن هناك أدوار مشتركة مهمة تؤديها الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع دول الجوار في الإقليم، ومنها دول الجزيرة العربية؛ حيث كانت قطر مسرح محادثات دارفور الطويلة، وبالتالي قد يساهم التعاون، في ربط العلاقات بين السودان وإثيوبيا، والحد من التنافس على الموارد في العديد من القطاعات خاصة المياه، والتقليل من تداعيات الإرهاب الدولي، والتوترات داخل كل دولة وبين دول الإقليم.[3]

كخلاصة لهذا العنصر قد يساهم هذا النوع من العلاقات والشَّرَاكات في تحقيق سيناريو التعاون المحتمل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة القرن الإفريقي، على ضوء تفعيل مبادرات التعاون الأمن والتنمية، وفقا للاتجاه الاصلاحي أو التفاؤلي، إلا أنه في عالم تسود فيه المنفعة والمصلحة القومية، يعد تضارب المصالح في إقليم القرن الإفريقي من بين التحديات الحاسمة التي تواجه الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهو ما يُحدث صعوبة تحقيق أو تحسُّن في اتجاه ظاهرة التنافس بينهما في الإقليم، خاصة لمَّا تبرز معالم استراتيجيات التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة.

[1] بيتر وودوارد، مرجع سابق، ص.202 .
[2] وردة هاشم علي عيد، مرجع سابق، ص 305.
[3] بيتر وودوارد، مرجع سابق، ص. 203.

ثانيا: تضارب المصالح محور التنافس الأمريكي– الصيني في شرق إفريقيا.

كثيرا ما تتميز العلاقات الأمريكية الصينية بالدينامية والتفاعل في العديد من القطاعات، ففي شأن الصين تتمثل ردود أفعال الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصعود الصيني في قطاع الطاقة سلبيا وغير مُجْدٍ، هذا وفي المقابل يعد رد الفعل الصين غالبا بالقدر نفسه من السلبية وعدم الجدوى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فالتصورات التي بلورتها الولايات المتحدة الأمريكية حول توجه دبلوماسية أمن الطاقة الصينية تشوبها الريبة والتوجسات السياسية، وغياب الثقة الاستراتيجية بين الطرفين، نتيجة نوايا الصين الاستراتيجية الطويلة الأمد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم، والرؤية الأمريكية العاكسة تجاه الاستراتيجية الصينية في مجال الطاقة، وذلك من خلال علاقاتها مع الدول الإفريقية، أين أصبح هذا القطاع أكثر حساسية بين القوتين الدوليتين في منطقة القرن الإفريقي.[1]

وتستعين الدوائر الفكرية الأمريكية بأفكار الواقعي الأمريكي "جورج كينان" George Kennan، في تعريفه لمفهوم "الحرب السياسية" Political war، والذي يَعني توظيف كل قدرات الأمة بخلاف القدرات العسكرية، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهو ما تتخوفه من الصين من خلال تتبعها لأساليب وسياسات سلمية في إفريقيا، اعتبرتها أداة من أدوات وسياسات أعمال الحرب السياسية، إلا أنَّ الطرف الصيني ينفي ذلك، ويرى أن هذه السياسات (سياسات القوى الناعمة) تعبير عن "نظرية الصعود السلمي" Peace Ful Rise Theory [2] .

ويمثل انخراط الصين في القرن الإفريقي، الرغبة في رؤية مشروعها العالمي –مبادرة الحزام والطريق– يتجسد في مختلف أقاليم العالم، فهي ترى في القرن الإفريقي بوابتها الإستراتيجية إلى إفريقيا ومنافسة القوى الدولية، لذلك يُفَسَّر التوجه الروسي نحو المنطقة أيضا، على أنه يمثل تحد وعدم استقرار للعلاقات بين القوى الكبرى في القرن الإفريقي، كون روسيا تسعى لاعادة أمجادها ومكانتها الدولية، وبالتالي السعي في استعادة نفوذها الذي فقدته منذ عقود، كما لا يخفى توجه بعض القوى الناشئة كدول الخليج العربي التي تهدف هي الأخرى الحصول على الموارد الطاقوية من منطقة القرن الإفريقي، لضمان حماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية، فقد فتحت منطقة القرن الإفريقي أبواب

[1] زينب عبد الله مكناش، مرجع سابق،ص. 266.
[2] وردة هاشم علي عيد، مرجع سابق، ص ص، 302، 303.

الاستثمار وضمان موارد الطاقة، كونها منطقة جيواستراتيجية وحيوية مثيرة لاهتمام نظام عالمي متعدد الأقطاب[1].

إضافة إلى ذلك فقد أخذت الصين حصة الأسد من أنشطة الاستثمار والتنمية في القرن، فهي تعمل عن كثب مع بلدان الإقليم، وعلى رأسها إثيوبيا التي حوَّلت العلاقات معها إلى علاقات استراتيجية واستثماراتية نشطة، ترى فيها إثيوبيا شريك مهم ودولة محورية في منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص وفي إفريقيا بشكل عام، وقد اكتسبت إثيوبيا هذه المركزية كونها دولة فاعلة في القرن الإفريقي، خاصة بعد انخراطها في تأسيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية IGADD (1986)، وبعدها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية IGAD (1996)، وتاريخيا تُعرف إثيوبيا كمؤسس مهم للاتحاد الإفريقي، ويبرز دورها الفاعل في مبادرات حفظ السلم والأمن في إفريقيا، ما جعل منها عاصمة سياسية ومحور دبلوماسي مهم في إفريقيا تراهن عليه القوى الدولية، على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأخرى التي لها ضرورات واعتبارات سياسية اقتصادية، وثقافية نحو المنطقة[2].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تعتبر المنطقة نقطة انطلاق استراتيجية لعمليات مكافحة الإرهاب والقرصنة، ومواجهة التحدي الصيني في المنطقة، الذي يضع قواعده العسكرية في إثيوبيا، الممتدة إلى باقي دول القرن الإفريقي، فقد فرضت الصين تحديات كبرى على الولايات المتحدة الأمريكية، أجبرتها على اتخاذ إجراءات وتدابير استراتيجية لترتيب أولوياتها في المنطقة، لمواجهة النفوذ الصيني في إفريقيا، فقد أعلن "جون بولتون" مستشار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" لشؤون الأمن القومي في نوفمبر 2018، عن الإعلان بقيام استراتيجية تُنفَّذ من خلال النهوض بالتجارة، والقيام بحملات مكافحة الإرهاب الدولي، وتقديم المساعدات لدول المنطقة، إضافة إلى مواجهة التحدي الروسي والإيراني في المنطقة، هذه الأخيرة التي تتيح لها أداء اقتصادي وتنموي مهم يقوم على استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة، كما تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع الداخلية غير المستقرة والمرتبطة بالصراعات الطائفية والهوياتية، كذريعة للتدخل في المنطقة وفي

[1] Leulseged Girma, "Horn of Africa: Enchained by geopolitical and transnational veto players", (life and peace, Volume 31, March - April 2019), p20.
[2] Ibid .

الشؤون الداخلية لدولها، لحماية مصالحها الحيوية، وسد منافذ القوى الأجنبية الدولية والإقليمية، وكذا لإبراز نفوذها في جميع أنحاء وأقاليم العالم[1].

كما يشكل الحضور الصيني في جيبوتي تحد حاسم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي، من خلال قرب قاعدته البحرية من معسكر "ليمونييه"، بعد أن أعرب الجنرال البحري الأمريكي "توماس والدهاوزر" Thomas Waldhauser في عام (2018)، عن مخاوفه من الصين في إفريقيا حال استلاء الصين على الميناء فإن العواقب ستكون وخيمة، ووفقا لمصادر عسكرية أمريكية أخرى، فقد أشارت بعض التقارير عن كشف وإرصاد عدد من محاولات التجسس الصينية على القاعدة الأمريكية في المنطقة، خاصة عند أول تجريب لها في سبتمبر 2017، وهو ما أثار نوعا التوجس والتوتر في طبيعة العلاقات بين القوتين الأمريكية والصينية في إقليم القرن الإفريقي[2].

ففي فيفري 2017 أبدت القوات العسكرية الأمريكية تخوفها من القاعدة الصينية، التي يمكن أن تشكل تهديد لها، في إطار عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة، وما زاد الأمر حدة هو الحضور العسكري الأمريكي الكبير في جيبوتي، والذي يعد أقوى إنزال عسكري دولي في المنطقة من أي دولة أخرى، حسب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، سمح لها باستغلال الممرات الجوية لصالحها، والطيران فوق القاعدة الصينية، وهو ما أثار قضية حادثة "الليزر"[*] عالي المستوى عام (2018)، الذي أصاب العسكريين الأمريكيين واتهام الصين بافتعالها أين نفت الصين ذلك، وعلى أية حال فإن حادثة الليزر وانعدام الثقة بين الطرفين، مثّلت أكثر مصادر المنافسة المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة القرن الإفريقي، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" Donald Trump (2017)، إلى كبح جماح الطموحات الاستراتيجية الصينية، التي تهدف إلى قيام قوة دولية في المنطقة ترمي إلى المحيط الهندي.[3]

---

[1] Ibid .

[2] Jean-Pierre Cabestan, op.cit ,p 743 .

[*] حادثة الليزر: أصدر الجيش الأمريكي تحذيرا للطيارين الأمريكيين أعادت نشره بعد ذلك الهيئة الفيدرالية للطيران بالولايات المتحدة، تشير فيه إلى عدة حوادث شهدت ليزر عالي القوة على بعد 750 مترا فقط من القاعدة الصينية في جيبوتي، قد أصابت طيارين أمريكيين بتوجيه ليزر مسبب للعمى ومحظور استخدامه ضد الطائرات الأمريكية في جيبوتي عام (2018).
لمعلومات أكثر عن الحادثة والقاعدتين الأمريكية والصينية في جيبوتي، يمكن الاطلاع على التقرير الذي أعدت قناة CNN الأمريكية في هذا الشأن من خلال الرابط الآتي:
https://edition.cnn.com/2018/05/03/politics/chinese-lasers-us-military-pilots-africa/index.html .

[3] Ibid, p p 743,744.

لذلك فإن التحديات التي واجهت إدارة "دونالد ترامب" تجاه إفريقيا في تلك الفترة بشكل عام، بقية مرهونة بالخيارات الاستراتيجية لمواجهة "التفوق الصيني" Chinese Preeminence المفرط في إفريقيا، وهو ما جعل خيارات الإدارة الأمريكية تستمر في تعزيز الوجود العسكري في المناطق الحيوية المرتبطة بموارد الطاقة، لتقويض الطموح الصيني الذي يبحث عن الموارد، عن طريق أنشطة وأعمال القيادة المركزية لـ "أفريكوم"، التي تعد الرمز العسكري الذي تبحث من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية عن القيام بتحالفات عسكرية، توظفها لمواجهة الصين في المنطقة.[1]

هذا وخاصة بعد افتتاح القاعدة البحرية للصين في جيبوتي التي تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم، والذي يعد مكسبا مهما لتعزيز النفوذ الصيني في إفريقيا، وعن طريق خط الحرير توسعت تحركات قواتها العسكرية، ضد القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة، بالإضافة إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، تسعى الصين إلى السيطرة على مرافق ومراكز استراتيجية بحرية، ببناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي، تستطيع أن تحولها إلى قواعد عسكرية، تنطلق منها ترسانة قوية من المدمرات والصواريخ والطائرات.[2]

وعن التساؤل في هذا العنصر عن مدى بقاء الوضع القائم على هذا المنوال (التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصين في منطقة القرن الإفريقي)، فإنه قد تستمر ظاهرة التنافس في الإقليم، وذلك وفقا لـ "السيناريو الاتجاهي" Trend Scenario، أو الخطي الذي يفترض استمرار سيطرة التنافس الجيواستراتيجي بين القوتين، بالنضر إلى المشاريع الاقتصادية والاستثماراتية الصينية الكبيرة في منطقة القرن الإفريقي، التي قد تقف الولايات المتحدة الأمريكية أمامها عاجزة في احتواء التوسع الاقتصادي الكبير للصين في افريقيا، والذي من شأنه يؤدي إلى تعزيز الحضور البحري في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، نتيجة لضخامة الاستثمارات والقروض الصينية في جيبوتي، ونجاح الصين في احتواء النخبة الحاكمة في البلاد، وكذا ترحيب دول المنطقة بالصين –جيبوتي– والتعاون معها، من جهة أخرى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التصدي للصعود الصيني، من خلال تقديمها الدعم للقوى المناوئة للدور الصيني، مثل الهند واليابان وتايوان (صعود قوى دولية أخرى– The Rise Of The Rest)، ومساومة الصين أيضا في ملفات مهمة مرتبطة أساسا بالحركات الإرهابية في المنطقة (اليمن، الصومال، السودان)، التي تستدعي حظور قوى إقليمية ودولية (لاعبين دوليين)، تشكل تهديدا

[1] مصطفى صايج، "إدارة طرمب وإفريقيا: التصورات والرهانات"، (المستقبل العربي، المجلد 40، العدد. 446، 31 ديسمبر 2017)، ص ص 85، 86 .

[2] خطار أبو دياب، "استراتيجية الصعود الصيني: الجيش الأحمر في البحر الأحمر"، (جريدة العرب اللندنية، 2017، العدد . 10713)، ص. 9.

مباشرا للمساعي التوسعية الصينية في المنطقة، إضافة إلى توسيع الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام وسائل قوتها الناعمة في المنطقة، التي تقوم على المساعدات والبرامج التنموية لكسب الحلفاء.[1]

كما لم يمنع هذا من تركيز أكبر للولايات المتحدة الأمريكية على القطاع العسكري في المنطقة، فيما يتعلق بمجال مكافحة الإرهاب –دون الإخلال بهذا المبدأ– إلى اتباع أسلوب جديد في إطار حربها العالمية على الإرهاب، حيث كانت هذه الحرب فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع علاقاتها الأمنية وتعاونها العسكري مع دول القارة الإفريقية عبر أعمال وأنشطة "قيادة أفريكوم" African Commend AFRICOM .[2]

أما في حال التصعيد في علاقات التنافس الجيواستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة القرن الإفريقي، قد تحدث هناك تحولات فجائية تغير المسار العام لظاهرة التنافس في المنطقة، وتُحدث بذلك قطيعة مع الاتجاهات والمسارات السابقة، وفقا للسيناريو التحولي (التشاؤمي)، وذلك استنادا إلى احتضان جيبوتي للقاعدتين العسكريتين الأمريكية والصينية في منطقة القرن الإفريقي، ما قد يترتب عليها احتمالية الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في حال احتدام التنافس والصراع بينهما على النفوذ والتوسع، وفي حال تكثيف عمليات وأنشطة العسكرة في المنطقة، بتزايد الحضور والإنزال العسكري بين القوتين في البحر الأحمر.[3]

أما من ناحية البحث عن إمكانية استمرار مثل هكذا وضع على دول منطقة القرن الإفريقي، أو توقع تأزم الأوضاع أكثر في المنطقة يبقى وارد، وذلك استنادا لعدة مؤشرات أهمها:

1– التحديات الداخلية المتمثلة في تدهور الأوضاع الداخلية (سياسيا–اقتصاديا–اجتماعيا... إلخ)، والتي أفرزت عن ظاهرة الدولة الهشة غير القادرة على بسط سيادتها على الإقليم الوطني، وانعدام مقومات الأمن الإنساني من غذاء ومأوى وأمن.

2– فقدان القرن الإفريقي لمنظومة جماعية تضمن الأمن الإقليمي لوحداته السياسية، نتيجة للنزاعات الحدودية والبينية (إريتريا–إثيوبيا، إريتريا–جيبوتي).

[1] جمال الدين علي محمد، مرجع سابق.
[2] عبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص. 503.
[3] جمل الدين علي محمد، مرجع سابق.

3– التحديات الدولية التي تمارسها قوى مختلفة، على شكل قواعد عسكرية دائمة، وموانئ بحرية تجارية، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، إسرائيل، تركيا، إيران، الإمارات العربية المتحدة، السعودية...إلخ).

4– تهديدات الأمن العالمي في المنطقة، والمتمثلة في تحديات الجماعات الإرهابية، عمليات القرصنة، والجريمة المنظمة.[1]

بناءً على ما سبق يبقى إقليم القرن الإفريقي مرهونا بوضعه القائم، محلا لسياسات التصعيد واستراتيجات التنافس الأمريكي–الصيني في المنطقة، وما ينجر عليها من تداعيات: محلية–إقليمة–دولية.

[1] أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص ص . 90، 91.

خلاصة الفصل الثالث:

كخلاصة لهذا الفصل ووفقا لمركب الأمن الإقليمي، فإن القرن الإفريقي يمثل أحد أبرز الأقاليم الأكثر توترا في العالم، واستقطابا للقوى الدولية والإقليمية، هذه الأخيرة التي تسعى لحماية مصالحها انطلاقا من تنفيذ أجندات سياساتها العسكرية الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المنطقة، نظرا لأهميتها الإقتصادية والجيواستراتيجية، وهو ما أدى إلى تسريع ديناميات تفاعل القوى الكبرى في إقاليم وحداته السياسية، على غرار القوة الأمريكية والصينية، روسيا، وبعض الدول الإقليمية كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، تركيا وإيران...إلخ، ما أدى بالتوجه نحوها، وذلك وفقا لعدة اعتبارات تتمحور فيما ما هو تعاوني (شراكة، تنسيق، تحالف...إلخ)، وما هو صراعي (تنافس، سباق...إلخ)، ما دفع بالمنطقة إلى أن تكون بيئة معقدة، تتحكَّم فيها عدة تجاذبات: سياسية، اجتماعية، اقتصادية، إيديولوجية ... إلخ.

خاتمة

خاتمة:

يشكل موضوع التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي الصيني في إقليم القرن الإفريقي، في شقه المفاهيمي والنظري، ارتباطا فكريا متداخلا بين دلالات: التنافس والصراع والنزاع، وكلها تعبِّر عن حالات تضارب المصالح بدرجات متفاوتة، وبربط هذه الدلالات باستراتجيات الولايات المتحدة الأمريكية والصين في إقليم القرن الإفريقي، تدخل أهمية القرن الإفريقي ضمن اعتبارات الجغرافيا، السكان، الموارد، الممرات الاستراتيجية...إلخ، في أجندات واستراتيجيات القوى المتنافسة، لتوسيع نفوذها وحماية مصالحها، انطلاقا من عدة مصوِّغات، مرتبطة أساسا بثلاث مستويات من الصراع: (المستوى المحلي، المستوى الإقليمي، المستوى الدولي)، والتي شكَّلت فيما بينها بيئة معقدة من التفاعلات والصراعات، مهَّدت لمجموعة من البرامج والتدخلات الدولية والإقليمية.

واتساقا مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، فإن معالم استراتيجيات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي تتضح جليا، من خلال انتهاج كل قوة لاستراتيجيات واضحة تقوم على مجموعة من الآليات والأدوات، التي تضمن لها حماية المصالح، والنفوذ على حساب القوة الأخرى، في ظل الظروف والتحديات القائمة: (محليا، إقليميا، دوليا).

فبالنسبة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إقليم القرن الإفريقي، فهي تعتمد بشكل أوسع على استعمال وسائل القوة الصلبة، بجانب أنشطة وأعمال قيادة "أفريكوم" فيما يخص مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتفعيل سياسات التدخل الدولي، باسم مكافحة الإرهاب الدولي، نشر قيم السلام والأمن والديمقراطية، هذا دون أن يمنعها من الاعتماد على وسائل استراتيجية القوة الناعمة في الإقليم، في الآونة الأخيرة تزامنا مع التحولات الدولية الراهنة، وذلك من خلال الاعتماد على برامج تدريبية وتكوينية، مثل برامج تعليم اللغة الإنجليزية، الرعاية الصحية، والإجلاء الطبي، وكذا تقديمها لمساعدات تنموية واقتصادية لدول المنطقة، لمواجهة التوسع الصيني الناعم، ومجابهة أطماع القوى الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي.

أما عن الاستراتيجية الصينية في منطقة القرن الإفريقي، فهي تقوم بشكل أوسع على متغيرات واعتبارات مبادئ دبلوماسية القوة الناعمة كانت راسخة مثل: تقديم المنح، دعم البرامج التنموية الاقتصادية، والاجتماعية، فتح الأسواق، تشييد البنى الهيكلية، والتقنية، المطارات، شبكات الطرق والسكك، الموانئ، الاتصالات، شبكات الإعلام...إلخ، هذا دون إغفالها عن استعمال وسائل القوة

العسكرية في المنطقة، من خلال تشييدها لقواعد عسكرية قُبالة القواعد الأمريكية في الإقليم، القيام بتدريبات عسكرية، إضافة إلى تفعيل وتطوير علاقاتها مع دول القرن الإفريقي؛ في كسب الحلفاء لضمان تحقيق المنافع والمصالح المشتركة، ومن ثَمَّ توظيف هذه العلاقات في إطار دعم مكانتها وطموحاتها نحو العالمية، وبالتالي تسعى الصين بكل الوسائل وأدوات استراتيجيتها الناعمة والصلبة، في حماية مصالحها في القرن الإفريقي ضد الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى.

وعلى ذكر ووصف البيئة المحلية والإقليمية والدولية للتنافس الجيواستراتيجي الأمريكي الصيني، فقد شكلت هذه المستويات، جبهات تحدٍّ للأهداف الأمريكية والصينية في الإقليم، وهو ما زاد من تفعيل آليات واستراتيجيات النفوذ والتنافس في الإقليم، وبالتالي فإن ثمة علاقة طردية بين ازدياد الاهتمام الأمريكي–الصيني بمنطقة القرن وفقا لخطط استراتيجية وأجندات عسكرية محكمة، وكونها منطقة جغرافية مهمة تتزاحم عليها القوى الإقليمية والدولية، وبذلك يبقى استقرار إقليم القرن الإفريقي مرهونا بأهداف القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على مجاله.

وفي نهاية هذا البحث تم استخلاص مجموعة من النقاط، مرتبطة أساسا بمستويات التحليل المحلي، الإقليمي، الدولي، العالمي نوردها على النحو الآتي:

النتائج:

1. من الواضح تَمَتُّعُ منطقة القرن الإفريقي بمقومات جيواقتصادية وجيوسياسية، لم يمنعها من أن تكون في منئى عن استراتيجات القوى الكبرى، استنادا لوضعها القائم (غياب حكومة مركزية، تفكك وانهيار الدولة، الصراع بين الجماعات، تردي الأوضاع الاقتصادية)، لذلك فإن الإقليم يبقى مرهونا بخيارات استراتيجية، تتوافر أمام قوى التنافس الأمريكي–الصيني في المنطقة عبر برامج التنمية، نشر قيم السلم والأمن، والديمقراطية...إلخ.

2. لم تمنع الخريطة السياسية والأمنية لدول القرن الإفريقي (الصراعات الحدودية)، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين في تجسيد معالم استراتيجيات التدخل، بتعزيز برامج النفوذ والتوسع في منطقة القرن الإفريقي، الذي يعد جانب مهم من استراتيجيات التموقع الأمريكي–الصيني في الإقليم، والتي تقتضي تأمين الموارد الاقتصادية، وحماية المصالح الحيوية في المنطقة.

3. تنطوي استراتيجيات التنافس الأمريكي–الصيني في إقليم القرن الإفريقي، على المتغير الاقتصادي الذي يهدف ضمان استمرارية تدفق الموارد، من خلال برامج التنمية التعاون

الشراكة التجارة العالمية، وكذا على المتغير الأمني الذي يقوم على آليات: مكافحة الإرهاب الدولي، نشر القواعد العسكرية، وتقديم التدريبات لجنود دول الإقليم، بهدف توفير معلومات استخباراتية، وبناء علاقات تحالف مع الشركاء المحليين، تضمن قبول التدخل من طرف دول الإقليم ذاتها.

4. غالبا ما تتجسد طبيعة العلاقات القائمة بين المحورين الأمريكي والصيني في منطقة القرن الإفريقي، في أجندات المنافسة القائمة على الرِّيادة الدولية في المنطقة، والتعاون أحيانا، لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية في الإقليم .

5. طبيعة التحولات التي ميَّزت القرن الحادي والعشرين، أفرزت العديد من التحديات (الفقر،الأوبئة كوفيد 19، المنافسة الإقليمية والدولية...إلخ)، ساهمت في تسريع وتيرة التسابق الأمريكي الصيني على منطقة القرن الإفريقي، من خلال تقديم مساعدات مادية، وتنموية (الإجلاء الطبي، الرعاية الصحية، التنمية...إلخ) للحفاظ المصالح في المنطقة، وكسب الحلفاء المحليين.

وفي الأخير تبقى القارة الإفريقية إحدى الساحات الدولية، التي تحاول فيها الولايات المتحدة الأمريكية إبراز نفوذها فيها، في ظل حضور المحور الصيني المنافس في القارة والمتنامي عالميا، كما أن اهتمام القوتين الأمريكية والصينية بشرق إفريقيا، جعلت من الإقليم محورا جيوسياسيا، لالتقاء استراتيجياتهما الكبرى، ومسرحا لعلاقات التنافس، والتفاعل فيما بينهما، في ظل مقارعة القوى الاستعمارية والدولية الصاعدة والإقليمية في المنطقة، حفاظا على موروثاتها ومصالحها الحيوية.

وإذا ما أردنا تقديم مجموعة من التوصيات، في إطار هذا التسابق والتنافس على الإقليم، نورد مجموعة من الاقتراحات والحلول، للحد من تداعيات استراتيجيات وأجندات التنافس الدولي على المنطقة.

التوصيات:

1- في إطار تقديم توصيات سياسية ناجعة لمعالجة الوضع الداخلي لدول إقليم القرن الإفريقي، فإنه يتعين على دوله ترتيب أوضاعها الداخلية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، للحيولة دون قيام صراعات طائفية مجتمعية، تستدعي التدخل الدولي وفقا لمصوغات السلم والأمن الدوليين.

2- للحد من ظاهرة تنافس القوى الكبرى، والتدخل الدولي لحماية المصالح الحيوية، لا بد من الاقرار بتعقُّد الوضع الاقليمي لدول المنطقة (ذات طبيعة وبنية معقدة)، وأن فرص تغيير الوضع الدولي القائم على التنافس والمصالح، تبقى متوافرة في حال عدم تسوية الصراعات الإقليمية في المنطقة (صراع الحدود، أزمة سد النهظة)، فكلما تجسَّدت علاقات التعاون بين دول الإقليم، قلَّت حالات التدخلات وسياسات الدعم الخارجي المشروط .

3- يتعين على صانعي السياسات في دول المنطقة بمد جسور الحوار؛ بتفعيل دور الاتحاد الافريقي مع قادة الدول الإفريقية، والمشاركة في نقاشات السلام والأمن، لإيجاد حلول لأزمات الإقليم (الصومال، السودان، إقليم تيغراي (2022)، سد النهضة...إلخ)، بعيدا عن التفكير الضيق والعزلة، في إطار بناء نظام أمن إقليمي، يضمن الأمن ويحقق الاستقرار.

4- الاشراف على المشاريع التنموية الإقليمة، وتشجيع البرامج الشبانية الإفريقية، التي تقوم على نشر أفكار الوعي الانتماء الثقافي والجغرافي، التي تحول دون قيام الصراعات المجسدة لمشاريع التدافع الدولي على ثروات القارة، ومثل هذه البرامج الإفريقية "منتدى شباب العالم" الذي تنظمه مصر في مدينة "شرم الشيخ" من كل عام بداية من (2017)، يقوم على تعزيز مبادرات الحوار، ومناقشة قضايا التنمية، القطاع المدني، الابتكار ....إلخ، فهو يعبر عن إرسال رسالة سلام وأمن من دولة إفريقية إلى العالم.

5- إنشاء مراكز الفكر الاستراتيجي التي تُعنى بالقضايا الإفريقية، بحيث تُسهم في تقديم أفكار وحلول للقضايا الشائكة في القارة، بالتنسيق مع القادة السياسيين وصنَّاع القرار الإفريقيين، وتنظيم مؤتمرات ملتقيات دولية أكاديمية، تقدم مخرجات علمية تفيد بها صناع القرار، في إيجاد حلول للأزمات التي تمر بها القارة الإفريقية.

6- البحث في هذا الموضع يعطي الفرصة في دراسة أحد أفرعه المرتبطة بالدراسات الإقليمية من جهة أخرى، والمتمثل في البحث عن إمكانية تفعيل تكامل إفريقي، يقوم على أساس من الشراكة، التنمية، والتعاون، في ظل الفرص المتاحة (الجغرافيا، الاقتصاد، القيم...إلخ)، بعيدا عن اعتبارات المصلحة، المنفعة...إلخ، لمواجهة التحديات الراهنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية .

I. الكتب:

1. إبراهيم محمود، أحمد. الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بدون طبعة، 2005.
2. آر يارغر، هاري. الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. أبو ضبي: مركز الامارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة راجح محرز علي، الطبعة الأولى، 2011.
3. ألدن، كريس. الصين في إفريقيا شريك أم منافس. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة عثمان جبالي المتلوثي، الطبعة الأولى، 2009.
4. أليسون، غراهام. حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟ .بيروت : دار الكتاب العربي، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان، ب ط، 2018.
5. أنور البيدري، كرار. دروب القوة العظمى الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018 .
6. برهم ،هادي. التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010، الأردن: زهران للنشر، ب ط، ب س ن.
7. بن عنتر، عبد النور . البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي . الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
8. بيليس، جون وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية . الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
9. الترابي، مضوي "القيادة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لأفريقيا (أفريكوم) التأثيرات في القرن الإفريقي والأمن القومي العربي"، في العرب والقرن الإفريقي، تحرير. النور حمد. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013.

10. جداي، سليم و زيطاري، إسماعيل . التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة في منطقة الساحل الإفريقي . برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2020.
11. جندلي، عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007 .
12. حافظ، صلاح الدين. صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي. الكويت: دار المعرفة،ب ط، جانفي 1982.
13. الحردلو،عدلان. تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الإفريقي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، 2013.
14. حسين، خليل . العلاقات الدولية النظرية والواقع– الأشخاص والقضايا. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،2011 .
15. خير الله، خليل. الصراع على المياه في الشرق الأوسط. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الطبعة الأولى، 2016.
16. دان، تيم وآخرون. نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة ديما الخضرا، الطبعة الأولى، 2016.
17. داود أوغلو، أحمد. العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الطبعة الأولى، 2010.
18. دورتي، جيمس وبالستغراف روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، 1985.
19. دوغين، الكسندر. أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ترجة عماد حاتم، الطبعة الأولى، 2004 .
20. رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ب ط، 2014.

21. السيد أحمد، سامي. السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010 .

22. السيد أحمد، سامي. السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.

23. سيليرييه، بيير . الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ترجمة أحمد عبد الكريم، الطبعة الأولى، 2000.

24. شيلينج ، توماس. استراتيجية الصراع. بيروت: الدار العربية للعلوم، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الطبعة الأولى، 2010 .

25. صادق حاجم، حسام. التنافس الأمريكي–الصيني على الطاقة في إفريقيا. ألمانيا: المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2020.

26. عباس عطوان، خضر. القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010 .

27. عبد الله مكناش، زينب. العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020 .

28. عطية ،إدريس. التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي. الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.

29. علي سالم، كاطع . التنافس الأمريكي–الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجا" . عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018 .

30. علي عثمان، عبد الرزاق . القرن الإفريقي التاريخ والجيوبوليتيك . قطر: مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ب ط،1992.

31. علي عيد، وردة هاشم . صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة . القاهرة : المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2013.

32. غالي الحديثي، عباس . نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات . الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 .

33. غازلي، عبد الحليم . السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا . القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2015.

34. فلدمان، نوح . الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي . المملكة العربية السعودية : تكوين للدراسات والأبحاث، ترجمة هشام سمير، الطبعة الأولى ، 2016.

35. كاطع علي، سليم . التنافس الأمريكي–الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجا" .الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.

36. كاظم المعيني، محمد. إيكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل دراسة في الإمكانيات والتحديات . بيروت : مكتبة السنهوي، الطبعة الأولى، 2018.

37. الكحيل، نادين "نحو القارة السمراء ... "، في التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، تحرير. سيف نصرت توفيق . برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2020.

38. لاندرو، أليس . السياسة الدولية النظرية والتطبيق. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ترجمة قاسم المقداد، ب ط، 2008 .

39. مصباح، عامر . المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن . القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2013.

40. مصباح، عامر. الفكر الاستراتيجي التطور ومفردات التحليل . القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2019.

41. مكبي عريم العاني، فارس مظلوم . الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي دراسة في الجغرافية السياسية . الأردن : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2012 .

42. منغستيب، كيداني "تحديات البناء الوطني والصراعات في القرن الإفريقي"، في العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء، تحرير. النور حمد . بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط . 1، 2013.

43. هارت، غاري . القوة الرابعة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة .المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ترجمة محمد محمود التوبة، الطبعة الأولى، 2005.

44. هاشم علي عيد، وردة . صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة . القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2013.

45. هنتينغتون، صامويل . صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي . بغداد: دار سطور للنشر والتزيع، ترجمة طلعت الشايب، ط 2، 1999.

46. وودوارد، بيتر "المنافسة الدولية في دول القرن الإفريقي" ، في العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء، تحرير . النور حمد . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013 .

II. الدوريات:

47. بدر الدين، مرغني حيزوم . "دور الأحلاف العسكرية في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة"، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع .8، جانفي 2014).

48. بدوي، سمير . "تأثير الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي.. إرتريا نموذجا" ، (السياسة الدولية ، م. 53، ع. 212، أفريل 2018).

49. البشير أحمد موسى، محمد . "خريطة القوى المتداعية على إفريقيا"، (قراءات إفريقية، ع .9 . سبتمبر 2011).

50. تايلور، أيان . " دبلوماسية الصين النفطية"، (دراسات عالمية، ع . 63، 2007)، ترجمة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

51. جمال عرفة، محمد . "الصين والتغيير الناعم في إفريقيا .. العولمة البديلة"، (قراءات إفريقية، ع . 9 . سبتمبر 2011).

52. حسن علي أحمد، الحاج . عديلة، تبار . "الأمننة والديمقراطية في القرن الإفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان"، (سياسات عربية، ع. 39 . 2019).

53. الدسوقي، أبو بكر . "الأمن في القرن الإفريقي .. التحدي والاستجابة"، (السياسة الدولية، م 53، ع . 212 . أفريل 2018).

54. الدسوقي، أبو بكر . "الأمن في القرن الإفريقي.. التحدي والاستجابة"، (السياسة الدولية، م . 53، ع. 212 ، أفريل 2018).

55. دلول، الطاهر و بوساحية، السايح . "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع . 2، ديسمبر 2014) .

56. رامز أمين، جوزيف . " المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه نهر النيل"، (آفاق إفريقية، م 10، ع . 36، 2012).

57. ربيع، وائل . "الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي"، (السياسة الدولية، م 53، ع. 212. أفريل 2018).

58. زراولية، فوزية . "القرصنة الصومالية: بين منطق اقتصاد الحرب والمنطق الاستراتيجي– الانساني الدولي"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع . 2، جانفي 2012) .

59. السبيطلي، محمد . " أزمة سد النهضة والتحولات الإقليمية في القرن الإفريقي"، (متابعات إفريقية، ع . 2، ماي 2020).

60. سليمان، سماء . "الاتحاد الإفريقي وسياسات مواجهة الإرهاب" ، (السياسة الدولية، م 53، ع. 212، أفريل 2018).

61. السيد عثمان، وئام . "الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية"، (السياسة الدولية، م . 55، ع. 222، أكتوبر 2020).

62. شبانة، أيمن . "مصر والقرن الإفريقي... رؤية للواقع والمستقبل" ، (السياسة الدولية، م. 53، ع . 212، أفريل 2018).

63. شهود، ناجي . "عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي"، (السياسة الدولية، م. 53، ع. 212، أفريل 2018).

64. صايج، مصطفى . "إدارة طرمب وإفريقيا: التصورات والرهانات"، (المستقبل العربي، م 40، ع . 446 . 31 ديسمبر 2017).

65. الطويل، أماني . "مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمر"، (السياسة الدولية، م. 53، ع. 212، 2018).

66. الطويل، أماني . "القرن الإفريقي .. التوجه نحو المصالحة وتحولات متوقعة"، (السياسة الدولية، م . 53، ع . 214 ، أكتوبر 2018).

67. طويل، نسيمة . "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 10، جانفي 2017).

68. عبد الجواد محمد، محمد . "السياسة الإسرائيلية نحو القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة البحر الأحمر"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م. 10، ع. 4، 2019).

69. عبد الجواد محمد، محمد . "السياسة الإسرائيلية نحو القرن الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي العربي وأمن منطقة البحر الأحمر"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، م . 10، ع. 4. 2019).

70. عبد العزيز، نضال . "الحدود– مصدر صراع في القرن الإفريقي"، (دراسات إفريقية، ع . 56، 2016).

71. عبد الكريم، هشام . " استراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الحركيات السياسية و الأمنية للتوازن الإقليمي"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 2، جانفي 2012).

72. عبد الله جابر، نجم الدين محمد . "المتغيرات السياسية الاقتصادية والعسكرية الاقليمية الحديثة في منطقة البحر الأحمر"، (مجلة العلوم السياسية والقانون، م .3، ع. 19، ديسمبر 2019) .

73. عبد الواحد، محمد " الصين وإفريقيا.. فرص وتحديات"، (السياسة الدولية، م. 53، ع. 214، أكتوبر 2018).

74. عدنان السعبري، بهاء . "الرؤية الأمريكية للتحالفات الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، (دراسات دولية، ع. 57، جويلية 2013) .

75. عمرة، مهديد . " دور السيد عبد العزيز بوتفليقة كوسيط في حل النزاع المسلح بين إثيوبيا وإريتريا – اتفاق السلام 12 ديسمبر 2000–"، (مجلة تاريخ العلوم ، ع . 8، جوان 2017).

76. فتح الرحمن، عاصم . " تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي"، (الخرطوم: آفاق إفريقية م. 11 ، ع . 38، 2012).

77. القصاص،أنس . "أمن القرن الإفريقي في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية"، (رؤية تركية، 2015).

78. ماجد عشقي، أنور . "النظريات الاستراتيجية التي تتحكم في السياسة الدولية"، (مجلة نوافذ، ع. 385).

79. محمد الدوري، حلا أحمد . "النزاعات الدولية وطرق تسويتها"، (مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م. 16،ع . 2، 2020).

80. محمد توفيق، نرمين . "كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟ "، (السياسة الدولية، م 53، ع . 212. أفريل 2018).

81. محمد توفيق، نرمين . "كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟"،(السياسة الدولية، م. 53، ع .212 ، أفريل 2018).

82. محمد عبد الله جابر ، نجم الدين. "المتغيرات السياسية الاقتصادية والعسكرية الاقليمية الحديثة في منطقة البحر الأحمر"، (مجلة العلوم السياسية والقانون، م. 3، ع. 19، ديسمبر 2019).

83. محمد فريد، سالي . "الصراع الإقتصادي على القرن الإفريقي .. جيبوتي نموذجا"، (السياسة الدولية، م . 53، ع . 212، أفريل 2018) .

84. محمد فريد، سالي . "الصراع الاقتصادي على القرن الإفريقي، .. جيبوتي نموذجا"، (السياسة الدولية، م 53، ع . 212 . أفريل 2018) .

85. محمدي، صليحة . "السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقة"، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع . 11. جويلية 2017) .

86. محي الدين، شيماء . "دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي"، (السياسة الدولية، م. 53، ع. 214، أكتوبر 2018).

87. مناحي دشر، ميثاق . "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، (مجلة أهل البيت، ع 20) .

88. نور الدين، فوزي . " تحليل الصراعات الدولية المعاصرة: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية"، (مجلة العلوم الإنسانية، ع . 37/36، نوفمبر 2014) .

89. هاشم، عزة . "أزمة الدولة الهشة في القرن الإفريقي .. الصومال نموذجا"، (السياسة الدولية، م 53، ع . 212. أفريل 2018).

III. التقارير:

90. إبراهيم البدوي، السعيد . ظاهرة القرصنة الصومالية : الأبعاد الإقليمية والدولية . (التقرير الاستراتيجي الافريقي، القاهرة: 2008).

91. حسين، ابراهيم . الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا . (التقرير الافريقي الاستراتيجي2008/2007، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة: 2008) .

92. السيد أحمد، سامي. المعظلة الأمنية المزمنة في القرن الإفريقي والموقف الأمريكي منها. (التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2008/2007، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، القاهرة: 2008).

93. عبد القادر شيخ محمود شولي، سمية . موانئ القرن الإفرقي ساحة جديدة للتنافس الدولي . (تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 2016).

94. الفاتح، عبد الله "القرن الإفريقي . لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة" . (التقرير الأسبوعي، مركز الصومال الجديد مقديشو، الصومال: 2018).

95. مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية . الصراع الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي (الجزء الثاني) . التقرير الأسبوعي رقم 48، الصومال: 2018) .

IV. الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

96. بن عبد الوهاب محمد علي نقلي، محمد ، التنافس الأمريكي-الأوروبي على المنطقة العربية خلال الفترة من 1945-2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الخرطوم: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2015 .

97. عبد الله محمد، عبد الله عيسى . البعد الجيوسياسي للصراع في منطقة حوض النيل دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الخرطوم: كلية الآداب.

98. لبنى، جصاص، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016 .

ب-رسائل الماجستير:

99. وضاحي، ميلود . السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي 1990-2013، مذكرة ماجستير غيرمنشورة . جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014.

V. مقالات على شبكة الانترنيت:

100. ابتدون، الشافعي "كورونا في القرن الإفريقي: أبعادها الاقتصادية وتداعياتها الإنسانية المحتملة"، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4636 .

101. جمال، محمود . "القرن الإفريقي و الملعب المفتوح .. من يحكم ؟ " ، في: https://bit.ly/3fBEq11 .

102. جونز، سيث وآخرون. "استراتيجية مكافحة الارهاب والتمرد في الصومال تقييم الحملة ضد حركة الشباب"، في:https://bit.ly/3JeR7O6 .

103. الحدابي، إلهام . "البحر الأحمر صراع النفوذ هل يتحول إلى حرب إقليمية؟"، في: https://bit.ly/2Tj5LOZ .

104. الحدابي، إلهام . "البحر الأحمر هل يتحول إلى حرب إقليمية ؟"، في: https://bit.ly/3k8sfds.

105. حسين أبو ضيف، فاروق . "تداعيات الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي وتأثيرها علي حالة الإستقرار" ، في : https://bit.ly/39tTU4s .

106. الدريسي، سهام . " صراع النفوذ في شرق إفريقيا" ، في: https://bit.ly/3BhT0pa .

107. زكريا، محمود ."القواعد العسكرية في جيبوتي الواقع والأسباب"، في : https://bit.ly/3pi930W.

108. سمير الرنتيسي، محمود ."الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب"، في الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201531585843487857.html .

109. عبد الحليم ، أميرة ."القواعد العسكرية في البحر الأحمر...تغير موازين القوى"، في : https://www.elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post_93.html .

110. عرب الموسوي، محمد . " التوازن الإقليمي في شرق إفريقيا وإستراتيجية التدخلات الأجنبية"، في : http://afak-algeografyi.blogspot.com/2009/10/blog-post_29.html .

111. علي حامد، هاشم . "رؤية إثيوبية إثيوبيا والقرن الإفريقي"، في: https://bit.ly/3BhRvr2.

112. علي محمد، جمال الدين ."التنافس الدولي والإقليمي للتمركز الأمني والاقتصادي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي"، في: https://bit.ly/3pMAhxF .

113. الفاتح، عبد الله . "القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة"، في: https://bit.ly/3hNm67X .

114. محمد وهبان، أحمد . " تحليل إدارة الصراع الدولي دراسة مسحية"، في: https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/thlbl_dr_lsr.pdf .

115. مرعي، نجلاء ." التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي"2012/06/16 "، في: http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2083 .

116. نيوف، صلاح . "مدخل إلى الفكر الإستراتيجي"، في: https://bit.ly/2UlNUaz

117. وائل شديد، "الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق"، في: https://independent.academia.edu/WaelShadid/Books .

VI. **الجرائد:**

118. أبو دياب، خطار . "استراتيجية الصعود الصيني: الجيش الأحمر في البحر الأحمر"، (جريدة العرب اللندنية، ع . 10713، 2017) .

ثانيا: باللغة الأجنبية.

ا. **الكتب:**

119. Osinga, Frans. Science, Strategy and War The Strategic Theory of John Boyd . Amsterdam : Eburon Academic Publishers , 2005.

II. الدوريات:

120. Ahmed ,Mohamed . " Potential Risks and Rewards of Sino-Somalia Fishing

121. Fantaye, Demissie ."China's Inexorable Rise: Blessing or Threat for the Horn?", (life and peace institute, Volume 31,March - April 2019).

122. Faruque ,Taufiq- E. "sino-indian geostrategic competition", (elk asia pacific journal of social science , V5, I 1, 2018).

123. Girma, Leulseged . "Horn of Africa: Enchained by geopolitical and transnational veto players", (life and peace, Volume 31, March - April 2019).

124. L,Herbert, Anne. "Cooperation in International Relations: A Comparison of Keohane, Haas and Franck", (Berkeley Journal of International Law,V .14, July 1996, I .1).

125. M Shady , Aly. Grover, Brian ." strategic considerations for the comprehensive water resources development of the nile river basin" , (Canadian Water Resources Journal , V.21, I.1.1996).

126. Mengistu, Muhabie Mekonnen ." The Root Causes of Conflicts in the Horn of Africa", (U S A : American Journal of Applied Psychology , V 4, I 2, March 2015).

127. Pham,J. Peter ."China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests", (American Foreign Policy Interests, 2006).

128. Salim Al-Rawashdeh, Mohammad and A Al-Majali, Sahar . "The phenomenon of International Conflict in International Relations", (The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention, V.4, I. 5, May 2017).

129. Ursu, Anca-Elena. Van den Berg, Willem. "China and the EU in the Horn of Africa: competition and cooperation?",(CRU Policy Brief, APRIL 2018).

III. التقارير:

130. Institute of APEC Collaborative Education(IACE), "Understanding of International Cooperation", in : http://www.alcob.org/web/vod/lectures/05_Understanding%20of%20International%20Cooperation.pdf .

131. Report of Congressional Research Service, " Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa ",in: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL34003 .

IV. الملتقيات:

132. Chan, Nicholas."1The regional origins of international coalition formation: developing countries in the UN climate negotiations". Paper presented at the second ISA Global South Caucus International Conference, Singapore, 10 January 2015.

V. مقالات على شبكة الانترنيت:

133. A Julius, Adinoyi , " causes of international conflicts and insecurities: the viability and impact of conflict management mechanism in international relations",in : https://bit.ly/3yzYA47 .

134. A, Julius, i, Adinoy . "causes of international conflicts and insecurities: the viability and impact of conflict management mechanism in international relations", in : https://bit.ly/3hkSH4U .

135. A. Zedan , Bakenaz . " Water Conflicts in the Nile River Basin and Impacts on Egypt's Water Resources Management and Road Map", in : https://bit.ly/3rz5Nz0 .

136. Awaleh Osman Fatouma, "PARTNERSHIPS", CJTF-HOA 2019 Command Year in Review , in : https://www.hoa.africom.mil/document/23477/cjtf-hoa-2019-year-in-review .

137. Cabestan Jean-Pierre, " China and Ethiopia: Authoritarian affinities and economic cooperation ", Translator: N. Jayaram, Centre d'étude français sur la Chine contemporaine , in : http://journals.openedition.org/chinaperspectives/6041.

138. Chaziza Mordechai ."China's Military Base in Djibouti" ,in : https://bit.ly/3Cuy4fx .

139. Chihaia, Mihi Sebastian, " Geostrategic Approache ", in, https://link-springer-com.sndl1.arn.dz/referenceworkentry/10.1007/978-3-319-74336-3_51-1

140. Daniel Gage, "CJTF-HOA supports Djibouti's fight against COVID-19" in : https://bit.ly/3CQvVJQ .

141. Davis Taylor, "COVID vaccine arrives in East Africa" , in : https://bit.ly/3cLW6Xc .

142. Den Berg, Willem Van. Elena Ursu, Anca. " China and the EU in the Horn of Africa:competition and cooperation?" , in : https://bit.ly/2PvDUp8.

143. Dias, Alexandra. " Introduction L'originalité de la Corne de l'Afrique", in :https://www.researchgate.net/publication/305473771.

144. Encyclopædia Britannica ." Horn of Africa region, eastern Africa" , in : **https://www.britannica.com/place/Horn-of-Africa .**

145. Encyclopædia Britannica. "Coalition politics and international relations", in : https://www.britannica.com/topic/coalition .

146. Gayim, Eyassu ."The Dynamics of the Conflicts in the Horn of Africa: Abstract", in : https://bit.ly/3kwpi7A .

147. Helge Ronning, Shubo Li ."China in Africa: Soft power,media perceptions and a pandeveloping identity", in : https://www.cmi.no/publications/4943-china-in-africa-soft-power .

148. Kobialka Andrew, "U.S. Discussion Groups strengthen English language skills in Djibouti " , in: https://bit.ly/3nPxQd4 .

149. Malek, Cate. "International Conflict", in :https://www.beyondintractability.org/coreknowledge/international-conflict

150. Mesfin, Berouk . "Th e Horn of Africa security complex ", in : https://www.files.ethz.ch/isn/137519/Mono178.pdf.

151. Mesfin, Berouk ."The Horn of Africa security complex" , in :https://www.files.ethz.ch/isn/137519/Mono178.pdf .

152. Paulo, Sebastian . "International cooperation and developmentA conceptual overview", in : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2430206.

153. Ploch Blanchard Lauren, "Ethiopia's New Prime Minister Visits the United States to Build Bridges", in : https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IN/IN10939 .

154. Ramani Samuel . "Engaged Opportunism Russia's Role in the Horn of Africa", in : https://bit.ly/3pxXNxs .

155. Rogin Josh . "China is challenging the U.S. in the Horn of Africa — and Washington is silent", in : https://wapo.st/3mi0u5z .

156. Shinn David H. "China’s Maritime Silk Road and Security in the Red Sea Region", in : https://www.mei.edu/publications/chinas-maritime-silk-road-and-security-red-sea-region.

157. Turello Michael D, "change of command " , cjtf-hoa 2020 Command Year in Review, in : https://www.hoa.africom.mil/document/24016/cjtf-hoa-2020-year-in-review .

158. Turello Michael D, "Covid response", CJTF-HOA 2019 Command Year in Review , in : https://www.hoa.africom.mil/document/23477/cjtf-hoa-2019-year-in-review.

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

فـهـــــــــرس الجـــــداول:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	الأبعاد التي تتحرك فيها الجيواستراتيجية.	26
02	أنواع الصراعات المرتبطة بالمصالح Interests والقيم. Value	29
03	أسس ومعالم الصراع الحضاري الأمريكي– الصيني في العالم.	55
04	محددات القوة البحرية عند ألفريد ماهان.	65
05	سكان القرن الإفريقي حسب احصائيات الأمم المتحدة لتعداد سكان العالم ما بين (2013) وتوقعات (2050).	81
06	حالات الإصابة والشفاء والوفيات من وباء "كورونا" لدول القرن الإفريقي سنة (2020).	105
07	الدول المشاطئة للبحر الأحمر، والمساحة التي تشملها كل دولة بالكيلومتر، وبالنسبة المئوية.	113
08	حجم الصادرات والواردات الأمريكية من وإلى دول القرن الإفريقي	145

فهـــــــــرس الأشـــــــــكال:

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	رسم تخطيطي يوضح الدوافع المحركة لطبيعة التنافس، والصراع، والنزاع الدولي.	32
02	رسم تخطيطي يمثل بيئة التنافس الأمريكي–الصيني في إقليم القرن الإفريقي.	44
03	رسم تمثيلي لنظرية قلب الأرض.	61
04	تمثيل بياني يمثل نسبة سكان القرن الإفريقي عام: (2019).	82
05	مثلث تفاعل البيئة الأمنية في القرن الإفريقي.	107
06	مخطط توضيحي يبين ديناميات الصراع في منطقة شرق إفريقيا.	108
07	يمثل مقومات قوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي. Combined Joint Task Force-Honr of Africa (CJTF-HOA).	139

فهـــــرس الخـــــــرائـط:

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي.	78
02	أهم الموارد الطبيعية التي يحويها إقليم شرق إفريقيا.	91
03	مياه نهر النيل وصراع دوله عليها.	95
04	موقع سد النهضة في نهر النيل.	97
06	موقع البحر الأحمر الجيواستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي.	111
07	أهم الموانئ الاستراتيجية المطلة على البحر الأحمر.	114
08	أبرز القواعد العسكرية المتواجدة في البحر الأحمر.	116
09	الحضور العسكري الصيني في منطقة القرن الإفريقي.	161
10	الموانئ والقواعد العسكرية الدولية المتواجدة في جيبوتي.	177

فـــهـــرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنـــــــــوان	الصفحة
شـــكر وعـرفان	–
إهـــــــــداء	–
خطــة الـبـحث	–
مـقـــــدمـــــة	ب
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للتنافس الجيواستراتيجي الأمريكي–الصيني.	
المبحث الأول: التنافس الدولي دراسة مفاهيمية.....	**20**
المطلب الأول: مفهوم التنافس الجيواستراتيجي	**20**
أولا: تعريف التنافس Competition	**20**
ثانيا: تعريف التنافس الدولي International Competition	**21**
ثالثا: تعريف الإستراتيجية Strategy	**22**
رابعا: تعريف الجيواستراتيجية Geostrategy	**24**
المطلب الثاني: التنافس الدولي والمفاهيم ذات الصلة.	**28**
أولا: الصراع الدولي International Conflict	**28**
ثانيا: النزاع الدولي International Conflict	**30**
ثالثا: التحالف الدولي International Alliance.	**32**
رابعا: التعاون الدولي International Cooperation.	**34**
المبحث الثاني: مداخل تحليل الصراعات الدولية في العلاقات الدولية.	**37**
المطلب الأول: المدخل السياسي Political Entrance	**37**
المطلب الثاني: المدخل الإديولوجي والحضاري في تفسير الصراعات الدولية.	**38**
المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي Economic Entrance	**39**
المطلب الرابع: مدخل المصلحة القومية Entrance of National Interest	**41**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الجيوستراتيجي الأمريكي–الصيني في القرن	**45**

الافريقي.	
المطلب الأول: التنافس الدولي من منظور تفسير نظريات الصراع الدولي.	**45**
أولا: التنافس الدولي من منظور مسلمات الفكر الواقعي.	**45**
ثانيا: نظرية المباريات وتفسيرها لطبيعة التنافس الدولي.	**50**
ثالثا: التنافس الدولي وفق نظرية صراع الحضارات Theory of Clash Civilizations.	**53**
المطلب الثاني: التنافس الدولي من المنظور الليبرالي.	**56**
المطلب الثالث: التنافس الدولي من المنظور الجيوبوليتيكي.	**59**
أولا: نظرية القوة البرية: Wild Power Theory.	**59**
ثانيا: نظرية القوة البحرية: Naval Power Theory	**63**
ثالثا: نظرية القوة البرية والبحرية: لنيكولا سبيكمان Nicholas Spykman.	**66**
الفصل الثاني : الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي من منظور القوى المتنافسة .. أمريكا–الصين.	
المبحث الأول: القرن الإفريقي من منظور مقاربة جيوسياسية.	**73**
المطلب الأول: تعريف القرن الإفريقي Horn of Africa	**73**
أولا: القرن "لغة" Linguistically	**73**
ثانيا: القرن الإفريقي "أنثروبولوجيا" Anthropological	**73**
ثالثا: تعريف القرن الإفريقي "جغرافيا" Geographical	**74**
رابعا: تعريف القرن الإفريقي "سياسيا" Politically	**74**
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي.	**76**
أولا: الجغرافيا السياسية للقرن الإفريقي.	**76**
ثانيا: التركيبة الدينية والديمغرافية لسكان القرن الافريقي.	**79**

المبحث الثاني: القرن الافريقي والتحولات الجيواستراتيجية في محيطه الإقليمي و الدولي.	**83**
المطلب الأول : البيئة الأمنية الداخلية للقرن الإفريقي.	**83**
أولا: انعكاسات الموروث الاستعماري على الاستقرار الداخلي للقرن الإفريقي..	**83**
ثانيا: النزاعات العرقية والطائفية في القرن الإفريقي..	**85**
المطلب الثاني: البيئة الأمنية للقرن الإفريقي في محيطه الإقليمي.	**86**
أولا: الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي.	**86**
ثانيا: الصراع الإقليمي حول البحر الأحمر ونهر النيل.	**92**
المطلب الثالث: بيئة الأمن الدولي لمنطقة القرن الافريقي.	**98**
أولا: التفاعلات الاستراتيجية الدولية في القرن الإفريقي.	**98**
ثانيا: الإرهاب الدولي في القرن الإفريقي	**100**
ثالثا: ظاهرة القرصنة العالمية وتأثيرها على أمن القرن الإفريقي.	**102**
رابعا: أزمة كورونا "**COVID -19** " وتأثيراتها على دول القرن الإفريقي.....	**104**
المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي لقوى التنافس الأمريكي–الصيني في المنطقة.	**109**
المطلب الأول: الأهمية الجيو–اقتصادية للقرن الإفريقي.	**109**
أولا: الأهمية الاقتصادية للقرن الإفريقي.	**109**
ثانيا: البحر الأحمر وأهميته الاستراتيجية في القرن الإفريقي.....	**110**
ثالثا: نهر النيل وأهميته الإستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي.	**116**
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي من المنظور الأمريكي.	**119**
أولا : التوجه الأمريكي نحو القارة الإفريقية فترة ما بعد الحرب الباردة.....	**119**

ثانيا: أحداث 11 سبتمبر 2001 والتوجه الأمريكي نحو القرن الافريقي.....	**121**
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي من المنظور الصيني.	**124**
أولا: التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية.	**124**
ثانيا: الاهتمام الصيني بمنطقة القرن الإفريقي.	**127**
الفصل الثالث: استراتيجيات التنافس الأمريكي –الصيني في منطقة القرن الإفريقي.	
المبحث الأول: استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي.....	**131**
المطلب الأول: دوافع التوجه الجيواستراتيجي الأمريكي نحو منطقة القرن الافريقي.....	**131**
أولا: الدوافع الاقتصادية.	**131**
ثانيا: الدوافع السياسية.	**132**
ثالثا: الدوافع الأمنية.....	**133**
المطلب الثاني: أدوات الإستراتيجية الأمريكية في القرن الإفريقي.	**135**
أولا: الأدوات السياسية (استراتيجية التدخل الدولي)	**135**
ثانيا: استراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي.	**136**
ثالثا: استراتيجية القوة الصلبة (إنشاء القواعد العسكرية).	**138**
رابعا: الأدوات الاقتصادية.	**142**
خامسا: دبلوماسية القوة الناعمة.	**146**
المبحث الثاني: استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي.	**149**
المطلب الأول : استراتيجية القوة الاقتصادية	**149**
أولا: دبلوماسية القوة الناعمة (استراتيجية الحزام والطريق).....	**149**
ثانيا: بناء الهايكل القاعدية والبنى التحتية.....	**151**
ثالثا: مبادرات القوة القيمية –االنفوذ الإعلامي والتعاون الثقافي.....	**153**
المطلب الثاني: استراتيجية القوة البحرية.....	**155**
أولا: السيطرة على الممرات البحرية والتجارية.....	**155**
ثانيا: إنشاء القواعد وتشييد الموانئ البحرية.....	**156**
المطلب الثالث: استراتيجية القوة الصلبة –البعد العسكري–.....	**158**
أولا: بناء القواعد العسكرية.....	**159**
ثانيا: مبادرات تصدير الأسلحة نحو دول القرن الإفريقي.....	**160**

المبحث الثالث: تحديات ومآلات التنافس الجيوستراتيجي الأمريكي-الصيني في القرن الإفريقي.	**165**
المطلب الأول: تحديات المنافسة الأمريكية الصينية في القرن الإفريقي.	**165**
أولا: التحديات الداخلية (أزمة الدولة الهشة في المنطقة).	**165**
ثانيا: منافسة الفواعل الإقليمية في المنطقة.	**167**
ثالثا: تحديات الفواعل الدولية في الإقليم.	**171**
المطلب الثاني : انعكاسات التنافس الأمريكي- الصيني على منطقة القرن الإفريقي.....	**175**
أولا : تداعيات التنافس على المستوى السياسي والأمني في القرن الإفريقي.....	**175**
ثانيا: انعكاسات التنافس على المستوى الاقتصادي في القرن الإفريقي.....	**177**
المطلب الثالث: سيناريوهات التنافس الأمريكي-الصيني في القرن الإفريقي.....	**180**
أولا: التعاون الأمريكي- الصيني المحتمل في منطقة القرن الإفريقي.....	**180**
ثانيا: تضارب المصالح محور التنافس الأمريكي- الصيني في شرق إفريقيا.....	**183**
خاتمة.	**191**
قائمة المصادر والمراجع.....	**196**
فهرس الجداول والأشكال والخرائط.....	**212**
فهرس المحتويات	**216**

الملخص

التنافس الجيواستراتيجي الأمريكي-الصيني في منطقة القرن الإفريقي

2011– 2020.

الملخص:

من منطلق تعقُّد جوانب العلاقات الدولية ودور متغيرات: المصلحة، القوة، الجغرافيا...إلخ، حسب نظريات العلاقات الدولية، تعرض هذه الدراسة اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة والقوة الصينية الصاعدة، بالقارة الإفريقية فترة التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والتوجه نحو إقليم شرق إفريقيا – القرن الإفريقي– الذي يملك مقومات جيو–اقتصادية متميزة، مكنته من اكتساب قيمة جيواستراتيجية مهمة في العالم، جعلته محل استراتيجيات وأجندات الولايات المتحدة والصين والقوى الدولية والإقليمية، فكان ضمن الإطار العام لاسترتيجيات التنافس الأمريكي– الصيني، تجسيدا لطموحات التوسع والنفوذ للقوتين، وحماية لمصالحهما الحيوية الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، بشتى وسائل وأدوات القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، والمعيارية، كما ترنو الدراسة إلى محاولة معرفة وفهم مدى حدود تفاعل القوتين في الإقليم، وقياس رد الفعل المحلي والإقليمي والدولي من استراتيجياتهما التنافسية في المنطقة، أيضا مع محاولة استبصار ورصد مسارات علاقات التنافس الأمريكي الصيني في القرن الإفريقي، في ظل متغيرات القرن الحادي والعشرين، وتحديات الظروف المحلية والإقليمية والدولية والعالمية القائمة المحيطة بإقليم القرن الإفريقي.

The US-China Geo-strategic Rivalry in the Horn of Africa 2011–2020.

Abstract:

By virtue of the intricate aspects of international relations and the role of conditions such as interest, power, geography, etc., according to theories of international relations, this study presents the concern of the new American administration and the emerging Chinese power in the African continent during the transformations following the end of Cold War, and heading towards east African region – The Horn of Africa – which has distinct geo-economic essentials that enabled it to gain an important geo-strategic value in the world, thereby turned it into an area for the strategies and agendas of the United States, China, and international and regional powers. This has made it within the general framework of the strategies of US-Chinese rivalry, aiming at the embodiment of the ambitions of expansion and influence of the two powers, and the protection of their vital economic and military interests in the region, by various means and tools of military, economic, diplomatic, and normative power. The study also seeks to discern and understand the extent of the interaction of the two powers in the region, and to measure the local, regional and international reaction from their competitive strategies in the region. Furthermore, it attempts to foresee and observe the trajectories of US-Chinese competitive relations in the Horn of Africa, in light of the conditions of the twenty-first century, and the challenges of the current local, regional, international and global circumstances surrounding the Horn of Africa region.